80

كتاب الخرطوم



خفايا وأسرار في الدبلوماسية السودانية

السفير الطريفي أحمد كرمنو

سلسلة الـ(100) كتاب
في الثقافة السودانية

كتاب الخرطوم الجديدة (80)



هذا الكتاب

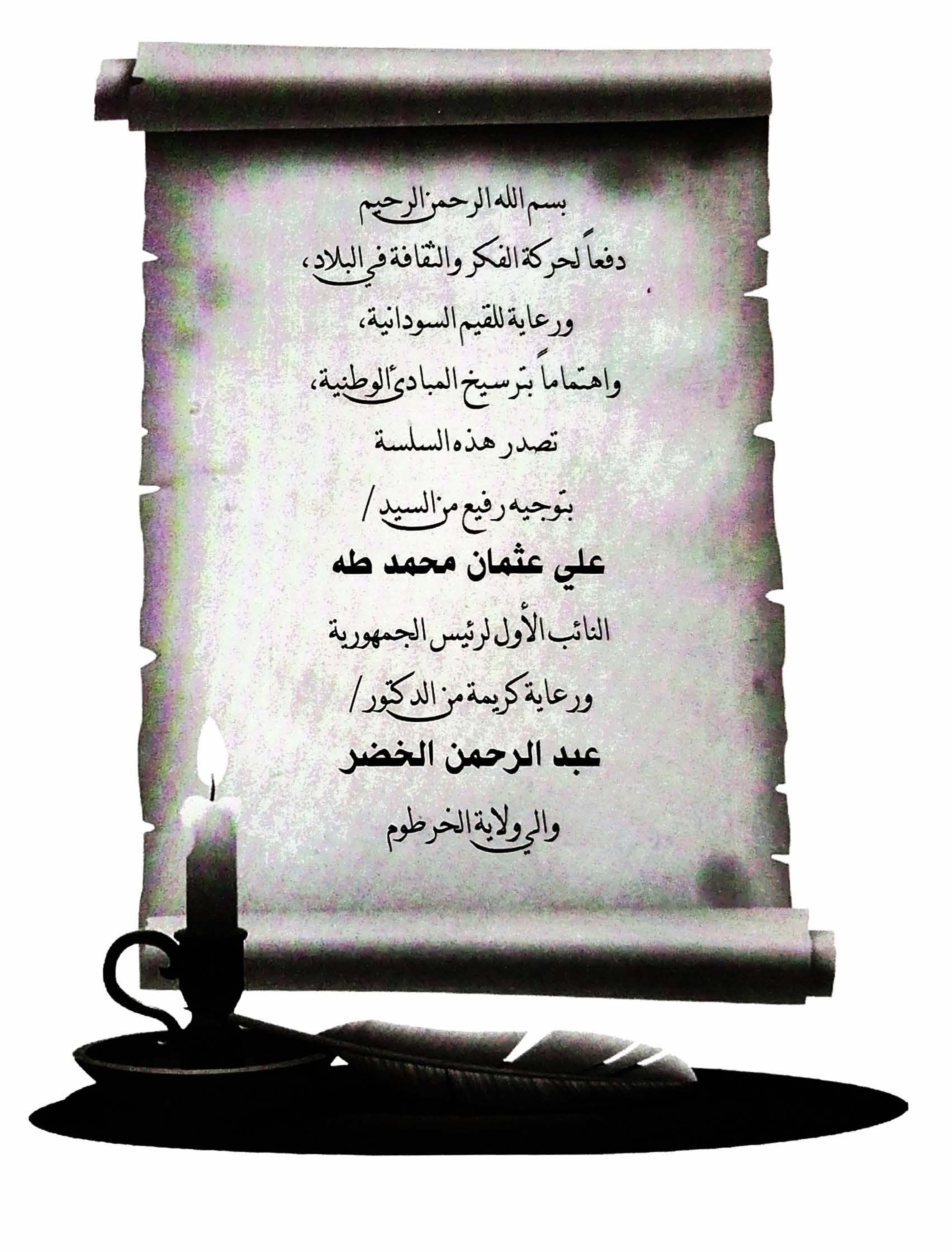
رأيت أن أسجل بعضاً من تجاربي في العمل الدبلوماسي، وليس بالطبع كله، عسى أن يجد فيها القارئ المفيد الممتع، وأن أساهم بهذا اليسير في كتابة تاريخ الدبلوماسية السودانية، وكنت فيها كالسيف وحدي من جنوب النيل الأزرق من الحدود مع أعالي النيل حتى مشارف مدينة سنجة عاصمة ولاية سنار حالياً، وسيبقى المنصب شاغراً لبلوغي سن المعاش لربع قرن آت من الزمان، وربما أكثر ما لم يتم تداركه بتعيين سياسي.

المؤلف

السودان - الخرطوم
حي الصفا - شمال تقاطع اوماك
www.newkhartoumsd.com

Printech

خفايا وأسرار في الدبلوماسية السودانية


بسم الله الرحمن الرحيم
دفعاً لحركة الفكر والثقافة في البلاد،
ورعاية للقيم السودانية،
واهتماماً بترسيخ المبادئ الوطنية،
تصدر هذه السلسلة
بتوجيه رفيع من السيد/
علي عثمان محمد طه
النائب الأول لرئيس الجمهورية
ورعاية كريمة من الدكتور/
عبد الرحمن الخضر
والي ولاية الخرطوم



خفايا وأسرار في الدبلوماسية السودانية

السفير الطريفي أحمد كرمنو

كتاب الخرطوم الجديدة

80

يصدر عن هيئة الخرطوم
للصحافة والنشر

الطبعة الأولى: 2013م

سلسلة (100) كتاب في الثقافة السودانية
ولاية الخرطوم

فهرس المكتبة الوطنية أثناء النشر – السودان
92304133 الطريفي أحمد كرمنو ، 1948 –
ط. خ
خفايا وأسرار في الدبلوماسية السودانية / الطريفي أحمد كرمنو. –
الخرطوم : الخرطوم للطباعة و النشر ، 2013.
184 ص ؛ إيض : 24 سم.
ردمك 978-99942-58-30-7
1. الطريفي أحمد كرمنو – المذكرات الذاتية.
2. الدبلوماسيون السودانيون.
أ. العنوان.

هيئة الخرطوم للصحافة والنشر

السودان - الخرطوم

حي الصفا - شمال تقاطع أوماك

www.newkhartoumsd.com

المحتويات

كلمة الناشر

لعلَّه من قبيل القواعد الراسخة والثوابت التي لا تنالها زعازع الشكّ أنه لا سبيلَ إلى النُّهوض، لأمة من الأمم وشعب من الشعوب، إلا بالمعرفة والفِكر. ففي البدءِ كانت الكلمة، وفي المنتهى ستكون. وهذه المقدّمة تكاد تكون بدهية؛ لا تحتاجَ إلى برهان، ولا تفتقر إلى دليل، إذ يكفي التأمُّل فيها ليحدث اليقين بها والتصديق بمحتواها. ومن هذا اليقين الراسخ يأتي مشروع المائة كتاب في الثقافة السودانية، بحسبان أن الكتاب هو أوثقُ مواعين المعرفة، وأرصنُ رسائلها، والذي لم تزِدْهُ الثورات المعرفية إلا إثباتاً لأهميته، وترسيخاً لضرورته. كيف لا وهو الحاملُ الأوكد للمعرِفة، والمُستَقَرُّ الأعظم للفكر والثقافة، ولولاه لأضحت أحاديثَ وأنساً يتبدَّد بالتلفُّظ، أو رَهْن أسافير لا يكاد طالب المعرفة يطمئن إليها أو يعتمد عليها.

وهيئة الخرطوم للصحافة والنشر في مشروعها هذا: سلسلة المائة كتاب، تحتمل أعباءَ القيام بصناعة الكتاب، صناعة أساسها المهنية، وحسن الاختيار، وتجويد العملِ؛ تصحيحاً وتحريراً وإخراجاً، حتى يستطيع الكتاب السوداني أن يخرج من محلّيته، وتسهم في إقالته من عثرته والنهوض من كبوته، بجانب جهود آخرين لا نغمطها، أو نغضُّ الطرف عنها، أو نعتبرها كأنْ لم تكن.

فهذا المشروع -مع المساعي الأخرى- يتقصَّد إخراج مخطوطات لا تحصى إلى دائرة المطبوع، وتوفير كتب نفدت من المكتبات وصارت من المضنون به على أهله وغير أهله، وتشجيع الشباب والناشئة والذين لم يجدوا إلى النشر سبيلاً، بأن تطبع كتبهم، وتنشر على جمهرة القراء وعموم المتابعين من المثقفين والباحثين، فيصيب الوطن من ذلك كله خير عميم لا يستطاع تعداد منافعه، ولا حصر فوائده.

ولربما كان أقلّ تلك الفوائد وهاتيك المنافع تعريف القارئ السوداني بأدباء بلده وباحثي وطنه ومفكريه، ثم مدّ يد التعارف لشعوب جارة لنا، لطالما قالت عنا -في سياق المدح بما يشبه الذم، أو العكس- أننا نقرأ (= اقرأها: نستهلك) ما تكتبه تلك المدينة، وتطبعه نظيرتها.. لنقول لهم هاؤم اقرأوا كتابيه. وستنشط تبعاً لذلك القراءة الجادة والاهتمام المعرفي، وتقوم للنقد وتمحيص الأفكار سوق.

ولا يقتصر النشر في هذه السلسلة على ضرب من المعارف أو العلوم دون فنون أخرى، بل تسعى أن توازن بين الشعر والقصة والنقد والفكر والتاريخ وأدب الطفل، بحيث لا يجور مجال على آخر، ولا يتغوَّل لون معرفيٌّ على نظيره. فكما أن المعارف تتباين، فكذلك رغائب القارئين وتطلّعات المتابِعين، فوجب الاحتياط لهذا الأمر وتوزيع النشر بالنصفة والقسطاس، حتى يجد كلٌ بغيته، وينال كلَّ طالب نصيبٌ من المعرفة والأدب والثقافة.

إهداء

* إلى روح والدتي العزيزة، المغفور لها بإذن الله، العشم حمدان البشير؛ التي كان لا يغمض لها جفن حتى أذهب إلى فراشي؛ إذ كانت تسهر معي تشجّعني على المذاكرة بتجهيز كوب الشاي في جوف الليل؛ أحب المشروبات إلى نفسها على الرغم من أنها لم تكن تعرف القراءة ولا الكتابة.

* إلى روح والدي العزيز المغفور له بإذن الله، الشيخ أحمد كرمنو فقد السيد الذي اهتم بالتعليم للبنين والبنات في أوائل الأربعينيات من القرن العشرين في زمان قلّ أن يهتم فيه شخص بالتعليم إلى أعلى المستويات، فشجّعني ووهبني الثقة بالنفس.. وإني لأذكر كيف كان يحمل (شنطتي) المصنوعة من الصفيح على كتفه عندما أصل إلى سوق الكرمك على ظهر اللوري من الروصيرص، حيث المدرسة الوسطى في الإجازة إذا ما صادف وصولي وجوده في السوق إلى البيت في حي اللودو، والتي تبعد بحوالي كيلومترين غرباً.

* إلى روح شقيقي الراحل الشهيد الربيع أحمد كرمنو الذي تولّى مهام تعليمنا، ويقول المثل السوداني: "كبير الأخ كالأب"، فكان نعم الأخ ونعم الصديق، وقد كنت أحبَّ أشقائه إلى نفسه، بينما أنا أصغرهم؛ إذ يكبرني الرشيد، وكرمنو، وعائشة، وجميعهم ساهموا في تربيتي وتعليمي.

* إلى زوجتي العزيزة، أم كلثوم يوسف كرمنو الصابرة المجاهدة، وقد كانت معي في كل خطوة خطوتها تشجيعاً ومثابرة وصبراً.

* إلى كريمتي طبيبة الإسنان يسرا.

* إلى كل من جاء ذكرهم في سطور هذا الكتاب.

شكر وتقدير

في الحديث النبوي الشريف: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، وقد ربط سبحانه وتعالى بين الشكر والاستزادة من الخير في قوله وهو أصدق القائلين: (لَئِنْ شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ) صدق الله العظيم.

وبعد شكر المولى عز وجل أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى كل من ساعدني وشجعني وتفضل بقراءة مسودّة هذا الكتاب تصحيحاً ومراجعة، وهم سعادة الأخ الدكتور السفير مصطفى عبد الحميد كاب الرفيق، وسعادة السفير هاشم عبدالرزّاق صالح، وسعادة الأخ السفير د.أحمد المعتصم الشيخ، وسعادة السفير الأديب والشاعر جمال محمد إبراهيم، وسعادة السفير الوقور مهدي مصطفى الهادي، الوزير في حكومة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري، ومحافظ الخرطوم والأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، ثم سفير السودان لدى إيطاليا، وقد تفضَّل مشكوراً بكتابة التقديم لهذا الكتاب.

* شكري وتقديري أيضاً للآنستين هدى حسب الله، وصحوة عيسى، في إدارة الشؤون الأوروبية في وزارة الخارجية على ما بذلتا من جهود في طباعة الكتاب، ولكريمتي يسرا فقد اجتهدت وأعطت ما استحقت عليه الشكر.

* التمنيّات للجميع بالصحة والعافية ودعوات صالحات.

تقديم

شرفت إذ طلب إليّ الأخ السفير الطريفي أحمد كرمنو أن أكتب مقدمة لكتابه هذا. ولم أذهب بعيداً؛ إذ إنني عرفت الأخ السفير من خلال عمله معي نائباً لي في روما التي كنت سفيراً فيها للعام 1995م إلى العام 1999م. ولأننا عشنا معاً كعائلتين صغيرتين في العاصمة التي عملنا فيها معاً، فكان التقارب الأخوي بين العائلتين عملاً واهتماماً مشتركاً في ظروف عمل متعبة.

ولقد شاء الأخ السفير الطريفي أن يكون ذا سخاء وعطاء، فلم يبخل علينا ببديع تجربته في أكثر من موقع عمل منتشرة على سبعة مواقع مختلفة؛ فكان صريحاً في طرح آرائه وواضحاً في حقّه وحقّ من كانوا معه في العمل ودافع عن الجميع بحماسة شديدة ولكن بالقانون الدبلوماسي.

هكذا الطريفي يستند إلى القانون حكماً بين الناس، خاصة في وزارة كالخارجية أهمّ الوثائق فيها التنقلات والترقيات، هكذا كانت مواقفه من أجل الحق والعدالة.

هو شخص دبلوماسي تدرّب على العمل في إدارات الديوان المختلفة، فأدرك ما فيها وقدرات من فيها، وهضم العمل في إدارات الديوان، ثم عمل في أقطار ذات ثقافات متعددة؛ إسلامية، إفريقية، أوروبية، آسيوية، وأوروبية، فشرب من كل مواعين العمل الدبلوماسي، وصنع لنفسه أسلوباً متفرّداً في الاقتحام والدخول المباشر وعدم ضياع الوقت في ملفات لا طائل منها ولا فائدة.

إن الأخ السفير الطريفي يقدّم لنا اليوم تجربة حياته المتعدّدة والمتنوعة: آسيوية وإفريقية ومسلمة من العالم الثالث بعد العالم الأول من كل نوع، قدّم شيئاً ثم خلط الإسلامية باللاإسلامية في مزج نحن في حاجة إلى معرفة ما ستسفر عنه الخلطة. والأخ الطريفي يقدّم في الحقيقة دليلاً للدبلوماسي، يهتدي به كلما دخل واحدة من تلك الأقطار.

إنني أشكر السفير الطريفي وأسأل الله أن يوفقه في حياته.

مهدي مصطفى الهادي

مقدمة:

إن العمل الدبلوماسي شاق وممتع، ومن يرى فيه غير ذلك فهو مخطئ. والمظهر فيه مكمّل للجوهر، ولهذا كانت بعض الدول تختار لهذه المهنة أبناء الأثرياء وأبناء الباشاوات، فهي من المهن التي يصرف عليها ممتهنها ولا تصرف هذه المهنة عليه. فالدبلوماسي لا بد أن يكون مظهره ممتازاً لبساً وشكلاً، والسيارة أنيقة ونظيفة، والبيت مرتباً وجميلاً، والأكل فيه ما يطيب، وتقديمه على أطباق فاخرة، ومن يقدّم الطعام لا بد أن يكون أيضا شكله مقبولاً، وهندامه وملبسه نظيفاً، فالأمر متعلق بسمعة بلد الدبلوماسي، وقد تم ابتعاث الدبلوماسي لتمثيل بلده، لا للتمثيل به، والمظهر -كما ذكرنا- يكمل الجوهر، فلا بد أن يكون الدبلوماسي لبقاً لمّاحاً قوي الملاحظة، على دراية بالكثير من جغرافية بلده وتاريخ أهله وشعبه، ويلمّ بأسماء الأنهار والجبال العالية، ويعرف المنعطفات ومصادر المال واقتصاديات الدولة، ونظام الحكم، وما ذلك إلا لمقابلة رصفائه من الدبلوماسيين من البلدان الأخرى من ذوي الكفاءة والعلم والثقافة.

العمل الدبلوماسي إذا ما تم أخذه مأخذ الجد، فهو عمل مستمر طول اليوم؛ لأن الدبلوماسي عندما يكون في حالة قراءة فهو يعمل؛ لأنه يريد أن يزيد معرفته متزوداً بالعلم، وعندما يستمع إلى نشرة الأخبار في جهاز التلفزيون، فإنه يعمل، لأنه يريد أن يعرف مجريات الأمور في العالم، وعندما يستمع إلى الإذاعة، فإنه في حالة عمل؛ لأنه يريد أن يستمع إلى التعليق والتحليل وآراء الغير، ثم بالاطلاع على الدوريات المتخصصة والصحف اليومية، وفي الشبكة العنكبوتية، ومن يرى

غير ذلك في العمل الدبلوماسي فهو واهم؛ فالدبلوماسي يقوم بتمثيل بلاده في المحافل الدولية ومنابرها المختلفة، مما يتطلب غزير العلم والثقافة والمعرفة باللغات، ولو لغة واحدة من تلك المعترف بها دولياً: الإنجليزية، والفرنسية، والعربية، والصينية، وغيرها، كتابة وقراءة ومخاطبة، وأن يجيد بتلك اللغة التي يتقنها التكثيف المعبّر دون التفصيل الذي قد يخل بالموضوع، وقد لا يسمح الوقت المتاح به.

لا بد أن يكون الدبلوماسي قوي الملاحظة، ومن هنا كانت الفكرة وراء تحديد تحركه داخل الدولة المضيفة، ومثال ذلك: ففي الصباح الباكر ليوم 1989/6/30م، كنت في طريقي من شارع العرضة بأم درمان، حيث كنت أسكن، ومروراً بشارع الأربعين، وكانت وجهتي السوق الشعبي بالخرطوم وبعض أفراد الأسرة الذين كانوا على سفر إلى الدمازين، وكان معهم ابن أخي أحمد كرمنو نائب والي النيل الأزرق الحالي، وعند صينية الأربعين في بانت لاحظت آثاراً لمركبات مدرعة على الأرض، فقلت للابن أحمد: لا بد أن انقلاباً عسكرياً قد وقع، فهذه الآثار لهذه المدرعات ليست عادية.

وعندما اتجهت شرقاً تجاه كُبري النيل الأبيض إذا بشخص يناديني: يا حاج! فوقفت، فإذا به يقول: أنصحك بالعودة إلى المنزل وبأسرتك، فالأوضاع في الخرطوم غير معروفة، فقد ذهبت دبابات منذ الثالثة صباحاً تجاهها، ولم تعد ولم نسمع عنها شيئاً، وكانت النتيجة انقلاباً عسكرياً. فسألني الابن أحمد: من يا تُرى قام بالانقلاب؟ الإجابة: لا أدري بالطبع من هم كشخصيات عسكرية، ولكن الذي أستطيع أن أقوله إن هذا انقلاب عسكري لحزب الجبهة القومية الإسلامية؛ فهو الحزب الوحيد المنظم بين هذه الأحزاب السياسية، ويستطيع الفرع العسكري فيه تدبير انقلاب.

ثم سألني أحمد مرة ثانية: ولكن لماذا يعمدون إلى قلب نظام الحكم؟ إجابتي: البرلمان على وشك انتهاء فترة عمله، وللجبهة القومية الإسلامية 52 مقعداً فيه 40 مقعداً من دوائر الخريجين، والباقي من الدوائر الجغرافية، وإذا انفض البرلمان فالأحزاب التقليدية لن تسمح بقيام دوائر للخريجين مرة أخرى، وبهذا، فالبرلمان

القادم لن يكون فيه لحزب الجبهة القومية الإسلامية مثل هذه المقاعد، وقد يخسر مقعداً أو مقعدين في الدوائر الجغرافية، وبهذه الطريقة لن يصل إلى كراسي الحكم ديمقراطياً في الخمسين سنة القادمة، وهو على عجل.

العمل الدبلوماسي ممتع في أول السلم عندما يكون ممتهنه غير متزوّج، وممتع أيضاً عند الزواج وقبل الإنجاب، وممتع مع الأبناء قبل سن الدراسة، ولكن عندما يبلغ الأبناء سن الدراسة تبدأ المشاكل الفعلية في العمل الدبلوماسي، وذلك لعدم الاستقرار في دولة واحدة وعدم انتظام الأبناء بالتالي في سلم دراسي واحد، مما ينعكس على تعليمهم العالي، وعلى استقرار الأسرة، فقد يضطر العضو الدبلوماسي إلى ترك زوجته في السودان تضحية لمتابعة تعليم الأبناء هذا غير المعاناة المادية.

رأيت أن أسجل بعضاً من تجاربي في العمل الدبلوماسي، وليس بالطبع كله، عسى أن يجد فيها القارئ المفيد الممتع، وأن أساهم بهذا اليسير في كتابة تاريخ الدبلوماسية السودانية، وكنت فيها كالسيف وحدي من جنوب النيل الأزرق من الحدود مع أعالي النيل حتى مشارف مدينة سنجة عاصمة ولاية سنار حالياً. وسيبقى المنصب شاغراً لبلوغي سن المعاش لربع قرنٍ آتٍ من الزمان، وربما أكثر ما لم يتم تداركه بتعيين سياسي.

فللّه الحمد من قبل ومن بعد، ولا ناصر إلا هو.

يلحظ القارئ الكريم بُعدي عن النهج الأكاديمي؛ لأنني أكتب عن تجاربي الخاصة، وأسجل بعض ما لاقيت أثناء فترة عملي في وزارة الخارجية من درجة السكرتير الثاني حتى درجة السفير، وما عايشت في بعثات السودان التي عملت فيها خلال الفترة من أبريل 1977م إلى ديسمبر 2007م عند التقاعد ببلوغ سن المعاش، ومعها تجارب العمل بديوان الرئاسة، وهذا ما اتبعته في كتابة هذه التجربة تسلسلاً.

مدخل

كان التحاقي بوزارة الخارجية في درجة السكرتير الثاني في الأول من أبريل 1977م محض صدفة؛ إذ عملت بعد تخرجي في كلية الآداب بجامعة الخرطوم بالدرجة الثانية العامة بوزارة الإعلام والثقافة، وهكذا كان اسمها (وظيفة مساعد مفتش) في الدرجة كيو(Q). كانت هذه الدرجة هي مدخل الخدمة المدنية للجامعيين، وتمّ توزيعي للعمل في مسرح أم درمان القومي مع الأخ عبد الرؤوف عثمان أحمد، والذي ترك العمل فيها عند قبوله في كلية الشرطة وتخرج فيها. وتدرّج إلى درجة النقيب، وبعدها ترك العمل في الشرطة واتجه نحو الاغتراب في المملكة العربية السعودية.

وفي جهاز التلفزيون كان توزيع الأخ عبد المنعم العريفي، والذي ما زال هناك بعد أن ذهب الأخ الجيلي عبد المحمود، وهو الخليفة الحالي في طابت الشيخ عبد المحمود، إذ تم اختياره خليفة لوالده بعد ستة أشهر فقط من دخولنا في الخدمة المدنية. في العاشر من يناير من عام 1972م مع مجموعة من الخريجين ذهبوا جميعاً وآثروا الاغتراب، ومنهم الأخ السر سيد أحمد الذي شغل منصب رئيس تحرير مجلة (سودان ناو) لفترة مع عدد من الزملاء، وفي إذاعة أم درمان بقي الأخ معتصم فضل حتى صار مديراً عاماً لها. فوزارة الإعلام والثقافة لم تكن تغري الخريجين للاستمرار في العمل فيها، إذ تركها عدد كبير ممّن التحقوا بها في بداية حياتهم العملية.

بقيت في مسرح أم درمان القومي لفترة ليست بالقصيرة، وبعد أن جاءت فرقة الأكروبات السودانية من الصين بعد أن تم تدريبها هناك، تمّ انتدابي للعمل مع الفرقة في درجة نائب المدير، وظللت مع الفرقة حتى تركت إدارتها في نهاية مارس 1977م إلى وزارة الخارجية.

أتاحت لي فترة عملي بالفرقة السفر إلى كمبالا في صحبة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري لحضور مؤتمر القمة الإفريقي الثاني عشر الذي انعقد في العاصمة اليوغندية، حيث اصطحب السيد رئيس الجمهورية الفرقة لتقديم عروضها للسادة الرؤساء الأفارقة، فقد كان الرئيس نميري معجباً للغاية بالفرقة؛ إذ كانت الأولى في إفريقيا فلم يسبق السودان في تدريب الصغارِ والصبية على ألعاب الأكروبات سوى تنزانيا، إلا أن الفرقة التنزانية لم تدُم طويلاً، ولم يشاهد عروضها إلا القليل، ولذا تعتبر فرقة الأكروبات السودانية هي الأولى في العالمين الإفريقي والعربي.

جاء إلى كمبالا لحضور مؤتمر القمة الإفريقية السفير هاشم عثمان أحمد –له الرحمة والمغفرة– وكان سفيراً للسودان في كينيا، ومن هنا تبدأ مصادفة التحاقي بوزارة الخارجية، حيث تعارفنا والسيد هاشم عثمان والسفير فيليب أوبانق سفير السودان المعتمد لدى يوغندا، وكان ذلك في العام 1975م، وقد كان المرحوم عيدي أمين دادا هو رئيس جمهورية يوغندا وقتذاك.

بعد تقديم الفرقة لعروضها الإكرامية في مسرح كمبالا للسادة الرؤساء الأفارقة كان عليها أن تسافر إلى نيروبي لتقديم عروضها التجارية في مركز كنياتا للمؤتمرات بتدبير من السفير هاشم عثمان الذي قام بحجز قاعة العرض، وأعدّ إقامة الفرقة بالفندق فضلاً عن دفع مقدم الإيجار على أن يتم تسديد الكلفة من دخل العروض، ولكن، وبينما الفرقة تقدم عرضها الختامي في مسرح كمبالا القومي، دخل المسرح الرئيس عيدي أمين، وقبل انتهاء العروض صعد سيادته على المسرح وألقى كلمة أبدى فيها إعجابه بالعروض الشائقة التي تقدمها الفرقة، ولذا قرّر عدم سفر الفرقة في صبيحة اليوم التالي إلى نيروبي إلا بعد تقديم عروض للشعب اليوغندي في كل من ماساكا، وممبرارا، وفورت بورتل، وجنجا، ثم زيارة الحظيرة الوطنية في أروا.

فدخلت الفرقة في مأزق بين الاستجابة لرغبة الرئيس عيدي أمين وبين الارتباط مع مركز كنياتا للمؤتمرات، وحجز الغرف في الفندق والإعلان الذي تمّ لبداية عروض الفرقة، والدعوات التي قدمها السفير هاشم لرصفائه من رؤساء البعثات المعتمدة في نيروبي، فجرت محاولات للخروج من المأزق بالاتصال العاجل برئاسة وزارة الخارجية بالخرطوم، على الرغم من سفر السفير السوداني في يوغندا فيليب أوبانق إلى شمال البلاد في صحبة السيد قاما حسن الذي كان وزيرا للزراعة في حكومة الإقليم الجنوبي، وجاء في زيارة ليوغندا.

باءت محاولات السفر إلى نيروبي بالفشل؛ إذ جاءت تعليمات وزارة الخارجية بالبقاء في يوغندا، وتقديم العروض في المدن التي ذكرها الرئيس عيدي أمين، فكان ذلك، وبعدها غادرنا إلى نيروبي حيث قدمت الفرقة عروضاً نالت الاستحسان، وكان الدخل عالياً، فالقاعة الكبيرة في مركز كنياتا للمؤتمرات تسع عشرة آلاف شخص، فكانت كلها مشغولة بل إن التذاكر كانت تنتهي قبل منتصف النهار.

ذهبت إلى تلفزيون نيروبي للإعلان لعروض الفرقة، وكان الرئيس الراحل جومو كنياتا في المصيف في مدينة ممبسا الساحلية، ونظن أنه كان يتابع التلفزيون في تلك اللحظات التي كنت أتحدث فيها، أو تم نقل ذلك إلى سيادته، إذ قلت إن الرئيس نميري كان يتمنى أن يشاهد أخوه الرئيس جومو كنياتا عروض هذه الفرقة، وللأسف وجدناه في ممبسا والفرقة تقدم عروضها تجارياً وليست لها إمكانات السفر إلى ممبسا لتتشرف بتقديم عرضها أمام الرئيس كنياتا، ولكن بخروجي من استديو التلفزيون بعد هذا الحديث والذي اشتمل أيضاً على فقرات استعراضية، ومقدمة قصيرة عن مكونات الفرقة وتاريخها.

وجدت السيد وزير خارجية كينيا إلى جوار سفير السودان هاشم عثمان وأبلغه الأول أن الرئيس كنياتا أمر بتجهيز طائرتين صغيرتين لترحيل الفرقة إلى ممبسا بإمكانات ومعدات تكفي لتقديم عرض مدته ساعة واحدة –فربما كانت هذه تجربة دبلوماسية لم أفطن لها– وعندما كنت نائباً لمدير فرقة الأكروبات السودانية، وأحسب أنها كانت ناجحة. وهكذا تطورت العلاقة الشخصية بيني وبين السفير هاشم عثمان، وخاصة عندما رجعنا بالفرقة إلى نيروبي مرة ثانية بدعوة من الحكومة الكينية لتقديم العرض في المعرض الدولي الزراعي في عام 1976م.

جاء الراحل العزيز هاشم عثمان منقولاً إلى رئاسة الوزارة ليشغل منصب الوكيل، وبينما الفرقة تقدم عروضها في مسرح قاعة الصداقة في أيام عيد الفطر المبارك، جاءني شخص وبدأ بتعريف نفسه، حيث قال: أنا عوض حسين نائب مدير المراسم في وزارة الخارجية، والسيد هاشم عثمان وكيل الوزارة يود حضور العرض بصحبة أسرته. فقلت له: وأين السيد هاشم فأنا أعرفه معرفة جيدة، وقد أكرمنا عندما كان سفيراً في كينيا فليتفضل هو وأسرته ومن يحب، فتعجب السيد عوض حسين عندما تقابلنا والراحل هاشم عثمان والسلام الحار الذي دار بيننا.

التقيت الراحل هاشم عثمان في فترة الاستراحة، وهنا قال لي إن الوزارة بصدد تعيين دبلوماسيين في درجة السكرتير الثاني، وسيتم فتح باب التقديم قريباً، فإذا كنت ترغب فيمكنك التقديم، ولكنْ هنالك امتحان ويقوم معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية في جامعة الخرطوم بإعداد الامتحان وضعاً وتصحيحاً، فإذا نجحت في الامتحان أستطيع تقديم يد المساعدة لك وإلا فليس عندي ما أفعله لك، وقد فضلت أن أكون معك صريحاً حتى لا تقول إن هاشم خذلني، بل ستخذل نفسك إذا لم تنجح في الامتحان. فراقت لي الفكرة وقبلت التحدي.

بعد تلك العروض التي قدمتها الفرقة في مسرح قاعة الصداقة أيام عطلة عيد الفطر المبارك، قرّر الدكتور أحمد الزين صغيرون –و كان حينها مديراً عاماً لمصلحة الثقافة التي تتبع لها الفرقة، وإدارة المسرح القومي، وإدارة الفنون الشعبية، وكانت مجتمعة تسمى إدارة الفنون المسرحية والاستعراضية ويديرها المرحوم الفكي عبد الرحمن– نقلي إلى رئاسة مصلحة الثقافة، وكلّفني بمهام المدير التنفيذي لمكتب المدير العام، ولكن بقاء السيد الدكتور أحمد الزين صغيرون لم يطل في المصلحة، إذ تم اختياره مديراً عاماً للتلفزيون متفرغاً لهذا الجهاز الهام بعد أن كان يديرهما معاً (مصلحة الثقافة والتلفزيون).

وجيء بالمرحوم الدكتور محمد عبد الحي، الأديب والشاعر المرموق، مديراً عاماً لمصلحة الثقافة، وبقيت أنا مديراً تنفيذياً لمكتبه بعض الوقت، إذ ظهر إعلان وزارة الخارجية رغبتها في استيعاب راغبين فيها في درجة السكرتيرين الثواني من الراغبين، ويأنسون في أنفسهم الكفاءة والرغبة من موظفي الخدمة المدنية الذين أمضوا فيها أربع سنوات، أو من هم في الدرجة (دي أس)، وعليهم تقديم طلباتهم بواسطة رؤساء مصالحهم حسب النظم المعمول بها، فلم أتردد في كتابة طلبي إلى السيد وكيل وزارة الخارجية بواسطة السيد مدير عام مصلحة الثقافة.

غير أني فوجئت عند عرض طلبي على السيد الدكتور محمد عبد الحي للتوصية بعدم موافقته، وقال لي إن السيد الدكتور أحمد الزين صغيرون أوصاه بي خيراً نظراً لحسن ظنه بي ومعرفته بقدراتي. وكان المرحوم د.محمد عبد الحي يستعد للسفر إلى نيجيريا لحضور مهرجان الفنون الشعبية الإفريقية، ووعدني بعد عودته أن يعمل على ترفيعي إلى المجموعة السابعة استثناءً، ووظائف المجموعات تعدّ من الوظائف القيادية –دون المرور بالدرجة (بي)– وربما كان ذلك من باب الترغيب حتى لا أترك مصلحة الثقافة إلى وزارة الخارجية.

وجدت نفسي في مأزق بين رغبتي في الالتحاق بوزارة الخارجية وبين قوانين الخدمة المدنية التي تشترط أن يتم التقديم بواسطة المدير العام، والأيام تمضي وموعد انتهاء فترة التقديم على وشك، فذهبت إلى وزارة الخارجية وقابلت الأخ صديق آدم الشيخ الذي كان مديراً لشؤون العاملين بالوزارة فحكيت له ما أنا فيه من مأزق، ورويت له أن المدير العام على سفر خلال أيام، فقد أتحصَّل على التوصية من نائبه، وعليه أرجو أن يتم قبول طلبي بدون التوصية على أن أقوم بإحضارها لاحقاً، وتفهَّم موقفي، فنادى على المسؤولة في إدارة شؤون العاملين، وهي المسؤولة عن استلام طلبات المتقدمين، وأمرها أن تستلم طلبي والوعد بيننا قائم بإحضار التوصية لاحقاً.

غادر الدكتور محمد عبد الحي -رحمه الله- إلى لاغوس في نيجيريا -كما سبقت الإشارة- وناب عنه في إدارة المصلحة السيد عبد الغني عمر أبو الحسن، فدخلت عليه وحدَّثته برغبتي في التقديم لوظائف السكرتيرين الثواني في وزارة الخارجية دون أن أبوح له بما دار بيني وبين الدكتور محمد عبد الحي، فقبل الفكرة، وكتب لي خطاب موافقة وتوصية ممتازة، ذهبت بها إلى الأخ صديق آدم الشيخ مستكملاً بها طلب التقديم، والأخ صديق من قرية سعاد ريفي سنجة وقد تلقينا تعليمنا الثانوي معاً في مدرسة سنار الثانوية مما يفسِّر المرونة التي قابل بها طلبي.

عاد الدكتور المرحوم محمد عبد الحي من لاغوس، وبالطبع لم أبلِّغه بما تم. مرت الأيام وجاءت الصحف تحمل أسماء الذين تقدَّموا بطلباتهم للالتحاق بوزارة الخارجية، وعليهم الحضور للجلوس للامتحان في قاعة الامتحانات في جامعة الخرطوم في التواريخ التي وردت في الإعلان، فاستدعاني بعد أن قرأ اسمي من بين المتقدمين، وسألني عن الكيفية التي قدّمت بها طلبي بعد رفضه التوصية لشخصي؟ فقلت له: انتهزت فرصة غيابك في السفر، وأخذت التوصية من السيد المدير العام بالإنابة، فقال مهدِّداً: عليك أن تعرف أنك إذا رسبت في الامتحان فلن أقبل بوجودك في مصلحة الثقافة. فقلت لسيادته -رحمه الله-: إذا كانت الامتحانات مربوطة بالثقافة والمعلومات العامة وفشلت فيها، فأنا بنفسي سأغادر مصلحة الثقافة؛ إذ لا فائدة من وجودي فيها إذا رسبت في امتحانات تختبر الثقافة والمعلومات العامة.

جاء اليوم المحدد لبداية الامتحانات، وتتكوّن من أوراق خمس هي: اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الاقتصاد، والمعلومات العامة والتاريخ، وتستمر لخمسة أيام، ومدة امتحان كل ورقة ثلاث ساعات من التاسعة صباحاً حتى منتصف النهار. جلست للامتحانات في ظروف أسرية غاية في الصعوبة، إذ احتسبت طفلي البكر (أنور) يوم الثلاثاء، أي قبل الموعد المحدّد للورقة الأولى بثلاثة أيام فقط، وقبل رحيله كان مريضاً بمستشفى أم درمان، فشغلني مرضه وأحزنني رحيله، وكان ميلاده في السادس من أكتوبر 1975م، لذا أسميته (أنور) تيمناً بالرئيس المصري الراحل أنور السادات، فقد كنت معجباً بالانتصار على الجيش الإسرائيلي في حرب السادس من أكتوبر الذي حقّقه الجيش المصري بعبور قناة السويس وتحطيم خط بارليف الذي ظن الإسرائيليون أنه لن يتحطّم في يوم من الأيام.

كنت أذهب إلى الامتحان في الصباح الباكر وأعود إلى المنزل، فأجده قد امتلأ بالمعزّين رجالاً ونساء، فكانت فرصتي في الاطلاع حتى على الصحف معدومة تماماً، ولذا أيقنت أنني فاشل في هذه الامتحانات لا محالة، وبيني وبين الدكتور محمد عبد الحي وعد بمغادرة مصلحة الثقافة في حالة الفشل من تلقاء نفسي، فكنت بين أمرين أحلاهما مرّ.

فهكذا كان الالتحاق للعمل بوزارة الخارجية إعلاناً من الوزارة في الصحف السيارة وأجهزة الإعلام رغبتها في التعيين مع توضيح شروطها، ثم جلوس المتقدمين لامتحانات تنظمها جامعة الخرطوم –معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية– وتمد الوزارة بالنتيجة فقط، وكانت أهم ورقة في هذه الامتحانات هي ورقة اللغة الإنجليزية، وكان يتم تصحيحها أولاً، لأن الذي يرسب فيها يعتبر راسباً، ولا تصحَّح بقية أوراقه، وبعد ظهور النتيجة تجرى معاينة للناجحين، وسنأتي لذكر المعاينة لاحقاً.

جلسنا ما يقارب المائتي متقدِّم لهذه الامتحانات لدرجة السكرتيرين الثواني، وكان هذا العدد بدون شك كبيراً، وكان ذلك في ديسمبر من عام 1976م، بينما كانت وزارة الخارجية ترغب في استيعاب خمسة وعشرين شخصاً فقط، فالمنافسة إذاً كانت شديدة. وظهرت النتيجة، وكنت بفضل الله سبحانه وتعالى من الناجحين، إذ كنت الخامس في هذه المجموعة الكبيرة، وكان أول من أبلغني

بهذا النجاح الأخ المستشار -وقتذاك- صلاح محمد علي، ولم تكن بيني وبينه معرفة، ولكن العم إدريس محمود راشد، وهو من مواطني سنجة ويقيم في حي أبوروف، وأنا أسكن إلى جواره في منزل بالايجار، أوصى صلاح أن يتابع النتيجة؛ فقد اهتم العم إدريس بالأمر أيّما اهتمام.

وعندما ظهرت النتيجة في رئاسة الوزارة، كان الأخ صلاح محمد علي -كما يبدو- في المناوبة، واطّلع على قائمة الناجحين فوجد اسمي، وما كان منه إلا أن هاتف العم إدريس بذلك، فجاء العم إدريس إلى منزلي وأخذ يطرق الباب بشدة، وعندما سألت: من الطارق؟ أجاب: أنا إدريس، ومبروك يا الطريفي جيت الخامس. فضحك شقيقي الأكبر المرحوم الربيع أحمد كرمنو، الذي كان معلماً، فقد أعجب بكلمة (جيت الخامس)، وعادت به إلى ذكريات التدريس وإعلان نتائج التلاميذ، وكان قد هجر المهنة وصار عضواً في مجلس الشعب في عهد الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري، فحمدت الله سبحانه وتعالى حمداً كثيراً، فقد أنقذني من الحرج بهذا النجاح.

انتظرنا بعد ظهور نتيجة الامتحان موعد إجراء المعاينة، وجاءت تلك اللحظة، وكانت اللجنة تتكوّن من خمسة أعضاء برئاسة السيد الوكيل، وعضوية مندوب جهاز الأمن، ومدير ديوان شؤون الخدمة أو من ينوب عنه، ومدير إدارة الشؤون العامة في الوزارة، هكذا كان اسمها، وتتبع لها إدارة شؤون العاملين والحسابات وغيرها. وكان من ضمن أعضاء لجنة المعاينة الدكتور المغفور له بإذن الله الكريم حسبو سليمان، كبير مستشاري الطب النفسي، وقد اشتهر بالعلم الغزير في مجال تخصّصه، وفي الأدب وكان شاعراً غنائياً مرموقاً تغنّى له عدد من الفنانين بقصائد رائعة، والغرض من وجود الطبيب النفساني في اللجنة ظاهر ولا يحتاج لبيان.

نشرت قائمة الذين يحقّ لهم الدخول في المعاينة، بأن وضعت الوزارة خطاً أحمرَ بعد الرقم 35، وهذا معناه أن من يرد اسمه بعد الرقم 35 لا يدخل المنافسة. دخلتُ على اللجنة حسب ترتيب نتيجة الامتحانات، وعند ظهوري أمامها وقف السيد الوكيل المرحوم هاشم عثمان، وقال لأعضاء اللجنة: "الطريفي ده زولي"، وما إن أكمل هذه العبارة حتى غادر الغرفة، وتركني واللجنة. ويبدو أن السيد الوكيل فضّل ألاَّ يؤثّر بوجوده على السادة الأعضاء فيتحاشوا ما يريدون أن يسألوا عنه.

وقد فتحت تلك العبارة شهية أعضاء اللجنة؛ فقد استغرقت معاينتي خمساً وخمسين دقيقة بالتمام، فربما أرادت اللجنة أن تختبر (زول الوكيل)، وقد فعلت. فقد سألتني عن رقم شهادة الجنسية الخاصة بي -لاختبار الذاكرة- وما هو المكتوب في الصفحة المقابلة لصورتي فيها -أي تعديل أو كشط يلغي هذه الشهادة- ولتخرجي باللغة العربية والتاريخ، سألني أحدهم: كم عدد الأسماء المرفوعة في اللغة العربية؟ فأجبته بأنها سبعة، فقال لي: اذكرها. فذكرت المبتدأ والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل، وخبر إن، واسم كان، ووقفت عند هذا الحد. فقال لي: هذه ستة أسماء. فقلت له: سبعة. وأعدنا ذكرها، وأنا أعلم أنني قد ذكرت ستة أسماء، ولكني كنت أصر على أنها سبعة، حتى سمعت الدكتور حسبو سليمان يقول: يا محمد. فقلت: إن السيد الدكتور قد فكّ الاشتباك والاسم المرفوع السابع هو المنادى العلم.

بعدها نظر إليَّ الدكتور حسبو وقال لي: لقد تقابلنا يا صاحبي. فقلت له: نعم تقابلنا فسألني: أين تقابلنا؟ فقلت له: تقابلنا في عيادتك، حيث جئتها بمجنون، ولم أكن أنا المجنون، وكان الغرض إيداعه المصحة في الخرطوم بحري، وقالوا إن ذلك لا يتم إلا بمكتوب طبي من الدكتور حسبو. فقال لي: هل تذكر من أي مكان هو؟ فأجبته: قال إنه من كازقيل في جنوب كردفان. فقال الدكتور حسبو: تمام. فقلت له: أنت تذكر هذا رغم المشغوليات ورغم الأعداد التي تمر بكم سواء في المستشفى أو في عيادتك الخاصة، وبالنسبة لي فهي حالة واحدة. لقد تمتّع الدكتور حسبو -رحمه الله- بذاكرة قوية؛ لأن هذه الحادثة كانت قبل ثلاث سنوات من تاريخ المعاينة.

سألوني بعد ذلك عن أهمية البحر الأحمر وأمنه، وانعكاسات ذلك على السودان، وعلى الدول المطلة عليه، وأثر ذلك عالمياً. وفي السياسة عن مؤتمر القمة العربي الإفريقي الذي انعقد في القاهرة في ديسمبر 1976م: هل نجح أم فشل؟ وكانت إجابتي بأن القمة قد نجحت في جمع الرؤساء والملوك العرب مع رصفائهم الأفارقة لأول مرة في تاريخهم لتدارس هموم العالمين العربي والإفريقي، وقد تكون بادرة للتعاون والتنسيق بين هذه الأقطار ولمزيد من التقارب، أما عن الفشل، فالوقت ما زال مبكراً للحديث عنه، فلا بد من الانتظار وترقب النتائج وكيفية تطبيق وتنفيذ التوصيات والقرارات. كان الحوار طيباً اشترك فيه الأعضاء الأربعة، واشتمل على آراء عن منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية.

وقبل نهاية المعاينة طلب مني الدكتور حسبو أن ألقي أبياتا من الشعر باللغة التي تعجبني: عربية، إنجليزية، فرنسية، ألمانية، وهذا يدل على ثقافة الدكتور الغزيرة. والشعر يكشف ما يختلج في نفس ملقيه تفاؤلاً أو تشاؤماً أو غير ذلك، ودارت في ذهني أبيات قصيدة (وطن النجوم) للشاعر اللبناني المهجري إيليا أبو ماضي:

وطن النجوم أنا هنا

حدّق أتذكر من أنا

فأنشدت الأبيات الثمانية الأولى منها، وهي التي كانت في ذاكرتي، وعندما توقَّفت، إذا بأحد أعضاء اللجنة يقول: وبعدين؟ فقلت له: لقد طلبتم أن أقرأ أبياتاً من الشعر وليس قصيدة كاملة. وفي هذه اللحظة التي كان يدور فيها هذا الحوار عن هذه القصيدة عاد السيد هاشم عثمان رئيس اللجنة –رحمه الله– إلى الغرفة، وجلس على كرسيّه، ثم قال لي: ما هي الأبيات الأخيرة لهذه القصيدة؟ ولحسن الحظ كنت أحفظها:

زعموا سلوتك ليتهم

نسبوا إليّ الممكنا

وقرأتها حتى نهاية القصيدة، وبعدها إذا بآخر من أعضاء اللجنة يسأل:

أين وطن النجوم؟

الإجابة: لبنان.

سؤال: لماذا سمّاها الشاعر وطن النجوم؟

إجابة: شبه أدباء لبنان بالنجوم.

سؤال: من هو شاعر القصيدة؟

إجابة: إيليا أبو ماضي.

سؤال: من هو الفنان السوداني الذي يغنِّي هذه القصيدة؟

وكان هذا هو السؤال الأخير في المعاينة، وكانت إجابتي: هو الفنان أحمد المصطفى.

بعدها سمحت لي اللجنة بمغادرة الغرفة بعد أن طلبت مني الامتناع عن النشاط الإعلامي في حالة استيعابي بالوزارة، فقد قرأ بعضهم مقالاتي التي كتبتها في الصحف السيارة واستمع البعض إلى برنامجي في الإذاعة السودانية (من الأمثال السودانية)، وتقديري أنه كان برنامجاً ناجحاً؛ إذ كنت آتي بالمثل السوداني وأشرحه وأذكر لماذا يضرب، وإن كانت له مناسبة، ثم بالمثل النظير أو المطابق له في البلدان العربية أو في القرآن الكريم، وقد كان هذا في عام 1976م ولثلاث دورات إذاعية. فوعدت اللجنة بذلك، فوزارة الخارجية حتى عام 2005م كانت تمنع الدبلوماسيين من الكتابة في الصحف السيارة، ومن إجراء مقابلات إذاعية وتلفزيونية إلا بإذن كتابي من وكيل الوزارة لمن هم في درجة المستشار فما فوق.

إن لإيليا أبو ماضي وقصيدته (وطن النجوم) موقفاً آخر طريفاً في حياتي؛ فعندما كنت في المرحلة الثانوية في مدينة سنار كتبت بحثاً عن هذا الشاعر، وقدَّمت ذلك في محاضرةٍ في يوم احتفال المدرسة بيوم الآباء، وقد دعت أسرة المدرسة لتلك الليلة بعضاً من أدباء المدينة وأولياء الأمور، وفزت بذلك البحث بجائزة أحسنِ بحث؛ لأن المنافسة كانت مع بعض أقراني، ومنحتني إدارة المدرسة جنيهاً ونصف الجنيه، وهو مبلغ كبير لتلميذ في ذلك الزمان، وحتى بالنسبة لقيمة العملة السودانية وقتذاك.

في الأول من أبريل من عام 1977م بدأنا العمل في وزارة الخارجية، وقد تم استيعاب كل من الآتية أسماؤهم وبدون ترتيب أبجدي أو ترتيب الدخول للوزارة، بل حسب ما تسعفني ذاكرتي التي أرجو أن تساعدني في إيراد الأسماء جميعها، ونبدأ بكبار السن في الدفعة، وكانوا ثلاثة وهم: مصطفى عبد الحميد كاب الرفيقِ، وجاء من وزارة الشباب والرياضة، ومحمد دهب عبد اللطيف، وكان مديراً لإحدى مدارس المرحلة الوسطى، ومبارك حسين رحمة، وجاء من مشروع تنمية السافنا، وجاء معه أحمد مكي أحمد يحيى، والطريفي أحمد كرمنو، وأحمد المعتصم الشيخ من مصلحة الثقافة، ولقد كنت شخصياً سبباً في انضمام أحمد المعتصم إلى وزارة الخارجية؛ فقد كنت محرّضاً له على تقديم الطلب والجلوس للامتحان، وقد قَبِل على مضض، ثم إسماعيل أحمد إسماعيل، وجعفر محمد أحمد كبيدة، قد جاءا من مصلحة الصحة العامة، والسيدة زينب محمد محمود، وكانت تعمل في وزارة الشباب والرياضة، فكانت السيدة الوحيدة في هذه الدفعة بعد أن رفضت جامعة الخرطوم التخلّي عن الآنسة نايلة بابكر التي نجحت في

الامتحان بتفوُّق، وللأسف الشديد فالآنسة نايلة لم تعشْ إلا فترة قصيرة، إذ استأثر الله بها، فنسأله لها الرحمة والمغفرة، وبكري ماهر عبد الحميد، الذي أيضاً نسأل له الرحمة، وحيدر حسن حاج الصديق (علي قاقارين)، من بنك الخرطوم، عبد الرحمن حمزة الريح، وكان معلماً، وعبد العزيز مرحوم، من المعهد الفني، حيث كان أستاذاً للرياضيات، وعوض محمد حسن، من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، والمغيرة علي عمر، من وكالة السودان للأنباء، وبشرى الشيخ دفع الله، من دار الوثائق المركزية، وحافظ عبد الرحمن، من وزارة التعليم -له الرحمة- وهاشم عبد الرحمن، وكان معلماً بالمرحلة الثانوية، وصلاح محمد أحمد، وكان ضابطاً إدارياً، ومحمد مصطفى مجذوب، وقد ترك الوزارة وهو في درجة السكرتير الأول بنهاية فترة عمله في السفارة السودانية في السويد مفضّلاً العمل بالقطاع الخاص، وجاء للوزارة من وكالة السودان للأنباء، ثم محمد الفاتح شريف زروق، من ديوان المراجع العام، ومحمود يوسف بانقا، ونصر الدين أحمد محمد، من وزارة الخدمة العامة والإصلاح الإداري، وإسماعيل محمد عبد الدافع، وكان ضابط شرطة، ثم الراحل ديفيد داك، وكان الجنوبي الوحيد بالدفعة.

كانت تلك أكبر دفعة يتم استيعابها في الوزارة في درجة السكرتيرين الثواني، وآخرها في الوقت ذاته، حيث أوقفت الوزارة هذه الممارسة، واكتفت باستيعاب الدبلوماسيين عند مدخل الخدمة المدنية، أي في درجة السكرتيرين الثوالث، وقد جاءت هذه الدفعة من مصالح ووحدات حكومية مختلفة بعد خبرة عمل من أربع سنوات فما فوق، فأثْرَت بخبراتها العمل بوجه عام في الوزارة، وتم توزيع أفرادها على إدارات الوزارة المختلفة، وكان نصيبي البدء بإدارة المراسم.

إدارة المراسم

كانت إدارة المراسم تتبع للسيد مدير عام الشؤون الإداريـة والمالية، مع الإدارة القنصلية والشؤون العامة، حيث تدار شؤون العاملين والمسائل المالية، وكان يدير إدارة المراسم وقتذاك مدير في درجة الوزير المفوض، وهو السيد هاشم محمد صالح، بينما كان المدير العام هو السفير عزت بابكر الديب، وكان معي في الإدارة الأخ محمد دهب عبد اللطيف، ولكنه لم يستمر بها سوى أيام معدودات، إذ تم إلحاقه بالإدارة العربية التي كان يديرها الوزير المفوض أحمد يوسف التني، وبقيت أنا في إدارة المراسم حتى مغادرتي لها منقولاً إلى باكستان في الثاني عشر من أغسطس 1978م.

عملت في هذه الإدارة مع المستشار عبد الباقي محمد حسن والمستشار يوسف فضل أحمد، ولكن فترة عملهما كانت قصيرة، إذ تم نقل المستشار عبد الباقي إلى عدن، ويوسف فضل إلى أبيدجان، عاصمة ساحل العاج، وكانت الجمهورية اليمنية في تلك الفترة منقسمة إلى اليمن الجنوبي وعاصمتها عدن، واليمن الشمالي وعاصمتها صنعاء، وكانت للسودان سفارة في صنعاء وقنصلية عامة في عدن.. وقد شمل النقل حتى مدير الإدارة هاشم محمد صالح، فقد غادرها وحل مكانه السيد الوزير المفوض عبد الله علي جابر.

وجدت في إدارة المراسم السكرتير الثاني حسن أحمد فقير –رحمه الله رحمة واسعة– وكمال أحمد فضل، ثم جيء بالسكرتير الثالث أحمد التجاني محمد الأمين، وذهب كمال وبقي ثلاثتنا حتى غادرنا أحمد التجاني إلى السفارة السودانية في إسلام أباد في يوليو 1978م. وأثناء ساعات العمل كنا نعمل حتى منتصف النهار، حيث تم السماح لنا بعد ذلك بحضور فترة تدريبية نظمتها الوزارة بالتعاون مع معهد الإدارة العامة الذي كان يتبع لوزارة العمل والإصلاح الإداري.

اشتملت فترة التدريب، التي استمرت لمدة ثلاثة أشهر وتبدأ من الخامسة مساء وحتى الثامنة، على استعمال الآلة الكاتبة باللغتين العربية والإنجليزية، ومحاضرات في نظام الحكم في السودان، والاقتصاد العالمي، وفي السياسة الدولية، وفي الحصانات والامتيازات، والقانون الدولي، ومنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، وغيرها من فروع المعرفة، فكانت تلك جرعات مهمة بالنسبة لناشئة السلك الدبلوماسي.

كانت دفعة السكرتيرين الثوالث الذين تم قبولهم للعمل بالوزارة في تلك الفترة ضمن من حضروا هذه الدورة التدريبية، واذكر منهم سبيل المثال: د. كامل الطيب إدريس، ونجيب الخير عبد الوهاب، وأحمد التجاني محمد الأمين. وبانتهاء الفترة التدريبية انتظمت الدفعة في عمل الوزارة كالمعتاد من السابعة والنصف صباحاً وحتى الثانية والنصف بعد الظهر.

كانت إدارة المراسم في ذلك الزمان، من أهم إدارات الوزارة؛ فهي تمسك بزمام الحصانات والامتيازات بالنسبة للبعثات الدبلوماسية المقيمة بالخرطوم، وتشرف على أعمالهم إشرافاً تاماً ولم يكن من الممكن لأيِّ رئيس بعثة معتمدة بالخرطوم مقابلة أيّ مسؤول كبير في الدولة دون أن تقوم إدارة المراسم بتهيئة ذلك، فهي التي كانت تقوم بتحديد المواعيد، وتستقبل السفراء لأول مرة، ما زال هذا التقليد قائماً، وتشرف على تقديم أوراق الاعتماد، وصور منها إلى السيد وزير الخارجية، وتدير إدارة المراسم، كل ذلك حتى بالنسبة للسفراء المعتمدين بالخرطوم بصفة غير مقيم.

بالنسبة لسفراء السودان بالخارج كانت إدارة المراسم هي التي تعد مذكرات الترشيح والسير الذاتية للسفراء المرشحين للعمل بالخارج، وتستدعي سفير الدولة المعنية لمقابلة مدير المراسم، حيث يتم تسليمه مذكرة الترشيح باليد، وبعد أيام يتم إرسال صورة منها للسفارة السودانية المعنية، أما أصل الترشيح فيسلم لسفير الدولة المعنية المقيم بالخرطوم، وفي هذا الصدد أذكر أنني كنت ضمن وفد السيد نائب رئيس الجمهورية ووزير الخارجية آنذاك، المرحوم الرشيد الطاهر بكر، إلى اجتماعات اللجنة الوزارية بين السودان ويوغسلافيا، وكان في الوفد السيد الوزير المفوَّض عثمان نافع حمد، والوزير المفوَّض محمد عثمان النجومي، وكنت أصغر أعضاء الوفد درجة، وكان الغرض من ضمي إلى عضوية الوفد هو إتاحة الفرصة لي للتدريب على أعمال المراسم.

وفي بلغراد أقام السيد السفير صلاح أحمد محمد صالح مأدبة عشاء في داره على شرف الوفد. وبينما نحن جلوس وقبل العشاء، أخذني السيد السفير إلى غرفة مجاورة من الصالون، وبعد أن أغلق الباب سألني: ماذا عن تنقّلات السفراء؟ وكانت إجابتي بعدم الإلمام بها وأن الفيل موجود. فقاطعني قائلا: إن الضل يعرف كل شيء، فأنكرت ذلك، وحقيقة أنه كان منقولا إلى الخرطوم، وكنت أعرف ذلك؛ فقد قمنا بتسليم مذكرة ترشيح خلفه ليوغسلافيا قبل يومين من السفر إلى بلغراد إلى سفيرها بالخرطوم، وكان هذا في النصف الثاني من شهر ديسمبر 1977م.

كانت تلك أول رحلة لي خارج البلاد، وأول مهمة مراسمية كانت عند عبور الطائرة الخاصة التي تقل الوفد لأجواء اليونان، حيث تم تكليفي بإعداد مسودة برقية إلى رئيس وزرائها، ثم أخرى وهي تعبر في طريق العودة إلى السودان. فعرفت أن هذا تقليد دولي مثلها مثل إرسال برقيات التهانئ للرؤساء والملوك من رأس الدولة في المناسبات المختلفة، مثل أعياد الفطر، والأضحى، والأعياد الوطنية، ورأس السنة، وأعياد الميلاد، والمناسبات السعيدة حسب كل دولة. وكذلك برقيات التعازي والمواساة عند حلول النوائب فعرفنا أن المجاملات لها وقع خاص، وهي جزء لا يتجزَّأ، ولها مكان خاص في أعمال المراسم.

لقد كان الرئيس الأسبق نميري يتسلَّم أوراق اعتماد السفراء صباح كل يوم سبت عند الثامنة والنصف صباحاً بصفة راتبة. وذات يوم سبت جاء السيد مدير المراسم هاشم محمد صالح، وكان هنالك سفراء تمت البرمجة على تقديم أوراق اعتمادهم للسيد رئيس الجمهورية، والتقليد هو أن يذهب السيد مدير المراسم ونائبه إلى القصر الجمهوري، والذهاب إلى مقر السفير الجديد في عربتين من رئاسة الجمهورية؛ الأولى تقل مدير المراسم والسفير المرشح، والثانية مخصصة لنائب مدير المراسم وعضوين من السفارة المعنية، ويتقدَّم هذا الركب شرطة الدراجات لفتح الطريق حتى القصر الجمهوري.

لكن في ذاك الصباح تأخَّر وصول المستشار عبد الباقي محمد حسن؛ إذ ذهب إلى ود مدني في عطلة نهاية الأسبوع، وكان حينها على وشك الزواج من إحدى قريباته في مدني، ولذا لم يكن يترك سانحة للسفر إلى مدني إلا استغلها. وبينما السيد المدير في ضيق مع مرور الزمن، وقف أمام باب المكتب وسألنا: هل منكم من جاء في لبسة بدلة كاملة ليرافقني إلى تقديم أوراق الاعتماد؟ وكانت الإجابة منا بالنفي. وفي تلك اللحظة تدخّل الأخ كمال أحمد فضل قائلاً للسيد المدير:

لو كان هنالك متسع من وقت يمكن أن أذهب وألبس، فالمنزل قريب جداً من الوزارة، وهنا التفت إليه السيد هاشم محمد صالح قائلاً في عصبية: هنالك متسع من الوقت لتذهب إلى الترزي لتفصيلها.. وخرج السيد هاشم إلى وجهته، ولم تمضِ دقائق معدودة حتى وصل السيد المستشار عبد الباقي ولتوّه عاد أدراجه متّجهاً صوب القصر الجمهوري، وبذلك انفرجت الأزمة.

فمن مشاكل العمل في إدارة المراسم أن أيّ خطأ فيها مهما كان صغيراً يصل إلى الجهات العليا في الوزارة والقصر الجمهوري. كما أن المعاملة في الإدارة بدون التسلسل الوظيفي، ففي أي لحظة قد يستدعي الوزير أصغر الدبلوماسيين درجة في الإدارة دون المرور بالسيد مدير الإدارة وهكذا.

في أحد أيام الجمع كنت في المناوبة المسائية، والمناوبة في الوزارة كانت فقط في الإدارة، وفي المكتب التنفيذي، وهذا ما كان يشغلنا كثيراً وزميلي السفير الراحل حسن أحمد فقير، وبينما أنا في المكتب، وعند الثامنة مساء، دخل عليّ سعادة سفير زائير ومعه العامل المحلي صلاح الذي كان يقوم بأعمال الترجمة في السفارة الزائيرية لإجادته اللغة الفرنسية، وكان حلقة الوصل بين سفارة زائير ووزارة الخارجية، ولذا كنا نسميه (صلاح زائير)، وبعد ترحيبي به وبالزيارة غير المبرمجة، وأظنها طارئة، أفادني سعادة السفير أنه جاء لإبلاغ الوزارة أن سعادة وزير النقل في حكومة زائير، والذي وصل إلى الخرطوم قبل ثلاثة أيام حاملاً رسالة خطية من الرئيس الراحل موبوتوسيسيكو، موجود الآن في غرفة كبار الزوار في مطار الخرطوم مغادراً إلى القاهرة على الطائرة المصرية التي تغادر عند منتصف الليل، لأن سعادته له موعد لمقابلة الرئيس السادات عند الحادية عشرة من صباح يوم السبت، وأن السيد الوزير ظل طيلة الأيام الثلاثة الماضية في فندق الهيلتون دون أن تحدّد له مراسم الدولة أي موعد لتسليم الرسالة إلى الرئيس نميري.

هاتفت السيد الوكيل هاشم عثمان في منزله، واقترحت على سيادته أن نسحب الوزير أولاً من غرفة كبار الزوار حتى لا يغادر وفي حوزته الرسالة، ثم نرى كيفية الخروج من مأزق سفره، ومأزق الوزير في مواعيده مع الرئيس السادات، فوافق السيد الوكيل، فذهبت إلى المطار، وتحدثت في غرفة كبار الزوار مع السيد الوزير الزائيري، وجئت به إلى الوزارة، وبعد ذلك بدأت البحث عن السيد نائب رئيس الجمهورية ووزير الخارجية الرشيد الطاهر، وعلمت أنه في اجتماع لقيادة الاتحاد الاشتراكي في مقره.

فذهبت إلى هناك -مقر وزارة الخارجية الحالي- وتمكّنت من تمرير مذكرة لسيادته شارحاً الموضوع ووجود وزير النقل بقاعة الانتظار مع السفير والمترجم، فرد السيد الرشيد الطاهر بأن الرئيس نميري سيقابله ليتسلم منه الرسالة، دون تحديد زمن معين، فظللنا في الانتظار، وأقلعت الطائرة المصرية في موعدها إلى القاهرة، وبها حقيبة السيد الوزير، وعندها اتصلت هاتفياً بفندق الهيلتون، فوجدت أن الغرفة التي كان يشغلها ما تزال شاغرة، فتحدّثت إلى إدارة الفندق بحفظها للسيد الوزير، وعلى ذات بند الخصم -رئاسة الجمهورية- وسيصل الوزير إلى الفندق لاحقاً.

عند منتصف الليل بالتمام استقبل الرئيس نميري الوزير الزائيري، وبعدها أخذته إلى فندق الهيلتون، وأخبرته أن الترتيبات اللازمة قد اتخذناها، حيث تكلّمنا مع مصر للطيران لحفظ حقيبة الرجل في غرفة كبار الزوار بالقاهرة، وحدثنا السفارة المصرية لتفيد رئاسة الجمهورية في القاهرة لإرسال سيارة لتقل الوزير من مطار القاهرة مباشرة إلى قصر القبة، حيث موعد ومكان اللقاء مع الرئيس السادات، وأن الوزير سيصل القاهرة على الطائرة الفرنسية التي تغادر عند السابعة من صباح السبت.

عند الخامسة صباح السبت أخذت السيد الوزير إلى مطار الخرطوم وتركته في غرفة كبار الزوار، وذهبت لمقابلة مدير شركة أير فرانس (الخطوط الجوية الفرنسية) للتحدُّث إليه في شأن الضيف، لأنني كنت أعرف أن الفرنسية ليس لها حق ترحيل الركاب بين الخرطوم والقاهرة؛ فقد كان محتكراً للخطوط الجوية السودانية والخطوط الجوية المصرية، ودار بيني وبين مدير الفرنسية حوار في هذا الموضوع، فقلت له إن السيد الوزير تأخَّر من المغادرة بالمصرية في مقابلة مع الرئيس نميري، وسيغادر إلى القاهرة لمقابلة الرئيس السادات، وأن هنالك سيارة من رئاسة الجمهورية المصرية ستكون في انتظاره عند سلّم هذه الطائرة الفرنسية، وعليه ننوب عن سلطات الطيران المدني بمنح الإذن للفرنسية لترحيل الوزير، وفي حالة الممانعة نرجو أن تكتب لنا ذلك وتتحمل المسؤولية، فما كان من مدير الفرنسية إلا الرضوخ والموافقة على مغادرة الوزير بالطائرة إلى القاهرة. وبالفعل وبالمتابعة علمنا أن السيارة كانت في انتظاره عند سلم الطائرة وفيها حقيبته التي وصلت قبله بالمصرية، وهكذا سارت الأمور على ما يرام.

تم اختياري لمرافقة الوزير الإقليمي في جنوب السودان الراحل لورنس وول وول الذي كان وزيراً للمالية، في رحلة استغرقت شهراً إلى بعض الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية لتقديم الدعوات لرؤسائها لحضور مؤتمر القمة الإفريقي الخامس عشر الذي ينعقد في منتصف يوليو 1978م بالخرطوم. وغادر للغرض ذاته وزير الدولة في الخارجية الدكتور فرانسيس دينق إلى شرق إفريقيا، وإلى غرب إفريقيا الناطقة بالإنجليزية غادر السيد عز الدين حامد الذي كان وزيراً للدولة في رئاسة مجلس الوزراء وبرفقته السكرتير الثاني عبد الوهاب الصاوي.

شملت جولتنا تلك كلاً من زائير والكنغو برازافيل، وكان السكرتير الثاني سيد جلال الدين يقوم بالأعمال في كينشاسا ومعه السكرتير الثالث عز الدين سعيد الذي صحبنا بقارب نهري عندما عبرنا نهر الكنغو -وهو نهر شديد الاندفاع- إلى برازافيل، ثم إفريقيا الوسطى على عهد الإمبراطور فيدل بوكاسا، ثم النيجر، ونيجيريا، والكاميرون، والغابون، وبنين، وتوجو، وفولتا العليا (والمعروفة حالياً باسم بوركينا فاسو)، ثم أنغولا- هكذا بدون ترتيب.

في نيجيريا كان الأخ المستشار صلاح محمد علي يقوم بالأعمال بالإنابة، وقد سبقت الإشارة إلى أنه أول من أخبرني بنتيجة نجاحي في امتحان الدخول للوزارة عبر خاله إدريس محمود راشد، ومعظم تلك الدول لم تكن فيها سفارات مقيمة للسودان، مما جعل مهمتي شاقة في الاتصال بالدوائر الرسمية فور الوصول إلى العاصمة لإفادتهم بوصولنا، والرغبة في مقابلة رأس الدولة لتسليم الرسالة الخطية، ولم تكن مهمتي صعبة إلا في الدول التي تتحدث الفرنسية، وسارت على ما يرام إلا في ليفر فيل عاصمة الغابون التي وصلنا إليها عند التاسعة مساء يوم جمعة من ياوندي عاصمة الكاميرون، وكان على متن ذات الطائرة وفد كاميروني برئاسة وزير التجارة في زيارة رسمية للغابون.

وعلى أرض المطار كان في استقبالنا مندوب مراسم وزارة الخارجية، ولكن -للأسف- فقد خرج جميع ركاب الرحلة ولم يبقَ في غرفة كبار الزوار سوى الوزير لورنس وول وول وشخصي، وعندها سألت مندوب المراسم عما يدور، فأجابني أن ضابط الجمارك يصرّ على تفتيش الحقيبتين الخاصتين بنا وكل محاولاته لإقناعه بوضعنا كضيوف على الوزارة ورئاسة الجمهورية، وأننا نحمل جوازات سفر دبلوماسية باءت بالفشل.

من جانبي رفضت رفضاً باتاً تفتيش الحقيبتين، وذكرت له أنه يمكن الإبقاء عليهما تحت مسؤوليته، ونحن على استعداد أن نغادر في أول رحلة تغادر ليفر فيل سواء سلَّمنا الرسالة أم لم نسلِّمها، وقد أزعج هذا مندوب مراسم وزارة الخارجية الغابونية أيّما إزعاج، فاتصل بوزير الخارجية الذي جاء بنفسه إلى المطار وسحب الحقيبتين من الجمارك، وأخذنا إلى فندق في وسط المدينة واعتذر لنا عن إمكان تقديم أي خدمات مثل تزويدنا بسيارة بسبب عطلة نهاية الأسبوع، وبهذا كان علينا أن نبقى يومي السبت والأحد بالفندق دون وسيلة ترحيل تأخذنا إلى معالم المدينة، أو ندبر الأمر من حسابنا الخاص.

لكن في صباح يوم السبت، وبعد تناول الإفطار جلسنا في بهو الفندق، وبينما نحن هكذا تقدم رجل نحو السيد لورنس وول وول وحيّاه بحرارة، وقال له: ربما لا تتذكّر شخصي يا سيادة الوزير! فقد تقابلنا في دار السلام، فأنا سفير الغابون هناك، وهل تم تزويدكم بسيارة؟ وكانت الإجابة بالنفي، فقال: سأترك لكم السيارة التي في خدمتي لأن اليوم عطلة نهاية الأسبوع، ويمكنكما زيارة معالم المدينة بها، وسأتدبر أمري مع الوزارة. ذهب الرجل بعد أن ترك السيارة بسائقها، وهنا قال لي السيد لورنس وول: دعنا نستغل السيارة بأسرع ما يكون قبل أن يستدرك الرجل خطأ ظنه بأنني الدكتور فرانسيس دينق، والذي كان يقوم بالمهمة في شرق أفريقيا، كما سبقت الإشارة. وبقيت السيارة في خدمتنا حتى يوم الاثنين، فأرسلت وزارة الخارجية عربة أقلّتنا إلى مجلس الوزراء، حيث تم تسليم الرسالة إلى السيد رئيس المجلس بتوجيه من الرئيس عمر بونقو له باستلامها، وغادرنا ليفر فيل وفي النفس شيء من حتى.

غادرنا القارة الإفريقية إلى باريس، وهذا هو حال الدول الفرانكفونية ذات الارتباط الشديد بالعاصمة الفرنسية وبالعملة الفرنسية (الفرنك)، حتى إنّ عملات بعض هذه الأقطار تسمّى أيضاً (الفرنك). ومن باريس إلى لندن، حيث واصلنا الرحلة إلى الخرطوم على الطائرة السودانية. في لندن نزلت ضيفاً على الأخ الإداري الكريم محمود أحمد شحاتة، وفي باريس كنت ضيفاً على الأخ السكرتير الثالث حسن حمراي.

عند العودة قمت بإعداد التقرير عن الرحلة، ولم أجد صعوبة في ذلك، لأنني كنت أقوم بإعداد التقارير أولاً بأول، وقام السيد الوزير الراحل لورنس وول بتقديم التقرير للسيد رئيس الجمهورية، وقد أكسبتني هذه الرحلة خبرات في الإعداد للسفر، ووثائق السفر وتأشيرات الدخول للدول وإجراء الاتصالات والمقابلات، وكيفية التعامل مع الضيف على المستويات المختلفة، وتلك بعض فوائد السفر. وكان الراحل لورنس معلماً لي، وقد استفدت كثيراً من خبراته في التعامل، وفي الصبر، وفي حسن الاستماع، وفي عرض الحال، وكيفية إقناع الطرف الآخر، وقد كان مهذباً رقيقاً في تعامله، أسأل الله سبحانه وتعالى له الرحمة والمغفرة.

من فوائد العمل في إدارة المراسم أيضاً أن كلّفني السيد المدير يوماً أن أذهب لاستدعاء السفير الأمريكي لمقابلة السيد الوزير، فكانت هي المرة الأولى التي أسمع فيها كلمة (استدعاء)، وتعني التكليف بالحضور بالاتصال المباشر وليس عبر الهاتف أو مذكرة، وذلك في الأمور المهمّة والعاجلة والتي يراد إيصالها لدولة رئيس البعثة بأسرع ما يمكن، ولما فيها من سرية وأهمية. فذهبت إلى السفارة الأمريكية، وكانت تشغل حيزاً في عمارة أبو العلا في شارع الجمهورية غرب فندق صحارى، والمسافة بينها ووزارة الخارجية لم تكن بعيدة، إذ كانت الوزارة في عمارة جلاتلي هانكي المجاورة لوزارة التجارة، يفصلها شارع واحد صغير من شارع الجمهورية؛ شارع البرلمان، فوجدت السكرتيرة وعرفتها بنفسي، وأنني أود مقابلة السيد السفير.

دخلت السكرتيرة عليه، ويبدو أنه كان في اجتماع، إذ جاء في صحبة السكرتيرة من قاعة يبدو أنها قاعة اجتماعات، فأخذني من يدي إلى مكتب مجاور لمكتب السكرتيرة، لم يكن فيه أحد حتى لا تسمع السكرتيرة ما يدور بينه وبيني من حوار، فبادرني السيد السفير بالإنجليزية: كيف أستطيع مساعدتك؟ فقلت له: شكراً جزيلاً، فقد جئت لإبلاغك أن السيد الوزير يود مقابلتك الآن. فرد قائلاً: أنا على استعداد فقط أحتاج إلى زمن الطريق، وأردف قائلاً: هل معك سيارة أم نذهب معاً في سيارتي؟ فقلت له: معي سيارة. وغادرت السفارة مشياً كما جئتها لقرب المسافة، وعندما وصل السفير بسيارته، وجدني أمام مدخل الوزارة مستقبلاً له، حيث أخذته إلى مكتب السيد الوزير، وكان هذا هو التقليد المتبع مع ضيوف السيد الوزير ووزير الدولة والوكيل، وهو أن يأخذه عضو دبلوماسي من المراسم إلى حيث مقر المقابلة، وبعد الانتهاء يقوم مندوب الإدارة المعنية الذي حضر المقابلة بمرافقة الضيف إلى سيارته ووداعه.

وقد أفادتني هذه التجربة فائدة عظيمة سنأتي على ذكرها عندما يجيء الحديث عن فترة عملي في السفارة السودانية في يوغندا. فعلى المبعوث الدبلوماسي أن يكون حاضرا ومستجيباً لاستدعاء وزارة الخارجية في الدولة المضيفة في أي زمان.

يتعلّم الدبلوماسي في إدارة المراسم أسبقيات السفراء، ووضعهم في القائمة الدبلوماسية، وطريقة تجليسهم في المناسبات حسب تلك الأسبقية، أو في حالة الوقوف أيضاً عند استقبال أو تحية مسؤول كبير زائر للبلاد، وفيها أيضاً يتعلّم الدبلوماسي فن إقامة الموائد ووضع ديباجات الجلوس –كما سبقت الإشارة– وفن كتابة المذكرات الشفوية، وآداب المائدة والإمساك بالشوكة والسكين واستعمال الأواني التي في المنضدة، والتهذيب في الحديث، مع الحصانات والامتيازات. فالدبلوماسي الذي يمتلك خبرة العمل في المراسم يمتلك ناصية العمل في السفارة بدون شك. وقد مررنا بهذه التجربة، حيث ذهبنا للتدريب في فندق الهيلتون على فن بروتوكول الموائد.

لقد رافقت وفد جمهورية فولتا العليا (بوركينا فاسو حالياً)، في النصف الأول من يوليو 1978م عند انعقاد مؤتمر القمة الإفريقي الخامس عشر، وقد رأس الوفد وزير خارجيتها، حيث اعتذر رئيسها عن الحضور، وانعقد المؤتمر في قاعة الصداقة، وكانت حديثة؛ إذ قام الصينيون بتشييدها، ومن هنا جاء اسمها (قاعة الصداقة)، فالصين مولعة جداً بلفظ (الصداقة)، ولذا نجد لها في السودان (مصنع الصداقة للغزل والنسيج) في الحصاحيصا، وكُبري)الصداقة) حديثاً الذي يربط بين مروي وكريمة.

وحتى في بعض الأقطار الإفريقية نجدها –أي الصين– تسمي بعض ما تقوم به من منشآت بـ(الصداقة)، فلها في ياوندي عاصمة الكاميرون إستاد (الصداقة)، وفي كيغالي عاصمة رواندا. وكانت التجربة طيبة أفادتنا في فن المرافقة؛ إذ على المرافق أن يوفّر للوفد الذي يرافقه كل مقومات الراحة من وسائط النقل، والسكن، وبطاقات الدعوات للبرامج المصاحبة للمؤتمر، وزيارات أماكن السياحة، ومساعدة الوفد في الشراء، وحجز غرفة كبار الزوار للوفد وصولاً ومغادرة، لأن نتيجة المرافقة تعطي سمعة للسودان، ولا بد من مغادرة الوفد بانطباع ممتاز عن الوطن.. فنحمد الله سبحانه وتعالى الذي وفّقنا في ذلك.

إدارة المراسم هي التي تستخرج جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والرسمية، ومنها تصدر تأشيرات الخروج للسودانيين من حملة تلك الجوازات، وهي التي تتولى مخاطبة السفارات المعتمدة في الخرطوم لمنح تأشيرات الدخول لحملة هذه الجوازات، كما هي أيضاً التي توافق على منح الأجانب من حملة ذات النوع من الجوازات تأشيرة الدخول للبلاد، وكذا تمنح من يستحقّ حق الإقامة في البلاد حسب اللوائح والقوانين التي تتيح ذلك، ومن أجل هذا كانت إدارة الجوازات والهجرة والجنسية في وزارة الداخلية تنتدب ضابطاً منها للعمل في إدارة المراسم، وكان النقيب شرطة عثمان حسين رستم يعمل في هذه الدائرة عند التحاقي بالإدارة، وكان معه الإداري المنتدب أيضاً مصطفى سرار، ولكنه انضم لاحقاً إلى الكشف الإداري التابع لوزارة الخارجية، فَنَمَتْ بيني والنقيب رستم علاقات طيبة وصداقة استمرت إلى يومنا هذا، فأدام الله سبحانه وتعالى عليه الصحة والعافية.

ومن الإداريين الذين عملوا بالإدارة، كان الإداري المقتدر عبيد إبراهيم، وقد ساعدنا في فهم العمل وسيره، وعلى وجه خاص فيما يتصل بالامتيازات الممنوحة للبعثات الدبلوماسية، سواء لاستعمالها الرسمي أو لاستعمال العاملين فيها من الذين يستحقون الإعفاءات من الرسوم الجمركية، والتي يتم طلبها بموجب استمارة وزارة الخارجية رقم (1)، وبقي الأخ عبيد إبراهيم في الإدارة حتى تم نقله إلى عدن للعمل في القنصلية العامة السودانية.

تقوم البعثات بملء استمارة مخصّصة بما تريد شراءه من أغراض، وتضع عليها خاتم البعثة، ويتم تسليم الاستمارة إلى السيد محمد عبد المنعم رمضان، موظف الاستقبال الهميم والنشط عند مدخل الوزارة المطل على شارع الجامعة، وهو الذي يقوم بإيصالها إلى إدارة المراسم، وتعود البعثة لاستلام الاستمارة من ذات المصدر بعد مضي ثلاثة أيام (72 ساعة). وعندما لا تجد البعثة استمارتها عند موظف الاستقبال، عليها مراجعة الموضوع، فلا بد أن هنالك ما حال دون التصديق عليها.

كان هنالك تعاون وثيق بين الإدارة وإدارة المراسم في رئاسة الجمهورية، وكانت تسمى مراسم الدولة، فروابط عديدة تربط بينهما، كترشيح السفراء، واعتماد أوراقهم، والرحلات الخارجية للسيد رئيس الجمهورية ونوابه وضيوف

البلاد على المستوى الرئاسي، وغير ذلك، كاحتفالات رئاسة الجمهورية بالمناسبات القومية التي تستدعي تقديم الدعوة لرؤساء البعثات المعتمدة في الخرطوم، وتقديم التهاني بواسطتهم للسيد الرئيس في الأعياد وغيرها، وكلها تحتاج إلى ترتيب لصيق.

ومن تلك المجاملات ما يتم فيها تطبيق المعاملة بالمثل، كمنح السفير المغادر بعد انتهاء فترة عمله ووداعه لرئيس الجمهورية أي نوع من الأوسمة. والإدارة أيضاً كانت توصي بالقبول أو الرفض لأي دبلوماسي سوداني تمنحه دولة أجنبية وساماً، كما حدث عندما منحت ملكة هولندا الأخ المستشار عبد الله خضر بشير، فأوصت إدارة المراسم بالموافقة له، وقد كان.

اعتدنا في وزارة الخارجية الاهتمام بالمظهر العام والهندام، فالوزارة كانت تمنع لبس البنطلون والقميص العادي دون ربطة عنق، والسائد فيها هي البدلة الإفريقية التي تسمى بالسفاري، ومسموح بلبس الزي القومي، أي الجلابية والعمامة والشال مع المركوب، وغير مسموح دخول الوزارة بالشبط الصندل والشبشب الذي اعتاد السودانيون لبسه مع الجلابية، فلا بد من المظهر العام باللبس المكتمل، كما أن لبس الملابس ذات الألوان الصارخة لم يكن مقبولاً، وكذلك لم يكن مقبولاً ترك شعر الرأس ينمو كما يرغب مسايرو الموضة (الهيبيز) وقتذاك، فرسخت هذه التقاليد لدى العاملين في وزارة الخارجية، على اختلاف فئاتهم من دبلوماسيين، وإداريين، ومحاسبين، وتلك هي الشرائح الثلاث المكوّنة للعمالة في الوزارة، مع الكوادر المساعدة الأخرى.

في ذات يوم سيّر اتحاد الشباب السوداني، أحد روافد الاتحاد الاشتراكي –الحزب الحاكم في البلاد في عهد الرئيس الأسبق نميري– موكباً لا أتذكر ما سبب ذلك وما الغرض منه، ولكنْ خرجنا على أساس ذلك الموكب، وكالعادة المتبعة ألا يعود العاملون إلى مقار أعمالهم، بل يتفرّقون ويذهبون حيث يشاءون إلى منازلهم، أو إلى أي جهة يريدونها. وفي ذلك اليوم كان السيد الدكتور منصور خالد، مساعد رئيس الجمهورية للتنسيق ووزير الخارجية يلقي خطاب سياسة السودان الخارجية أمام مجلس الشعب في أم درمان، وعندما جاء إلى الوزارة، وقبل الثانية والنصف ظهراً، لم يجد من العاملين إلا العدد القليل من الذين كانوا يعملون في المكتب التنفيذي لارتباط عملهم مع السيد الوزير، وعندما سأل عن العاملين وأين ذهبوا؟ كانت الإجابة أنهم خرجوا في المسيرة التي دعا إليها اتحاد الشباب السوداني.

في اليوم التالي، وبينما نحن في المكاتب، جاءت مذكرة من مكتب الوزير تطلب من جميع الإدارات تبيان السادة الأعضاء في اتحاد الشباب السوداني، وللأسف الشديد كانت حصيلة العضوية في الاتحاد من العاملين في الخارجية (صفراً)، وعند منتصف النهار ورد تعميم جاء فيه أن السيد الوزير سيجتمع بالعاملين في بهو المكتبة في الطابق الأرضي عند الثانية والنصف ظهراً، أي بعد انتهاء ساعات العمل الرسمية، وهكذا تقاطرنا إلى البهو، وصدرت التعليمات إلى موظف الاستقبال بعدم السماح لأي شخص بالخروج راجلاً أو راكباً، ولذا أغلق الباب الرئيس للوزارة.

بعد انتظار دام نصف ساعة جاء الدكتور منصور خالد، وانتقد انتقاداً شديداً ظاهرة خروج العاملين إلى الشارع في مواكب لا تخدم غرضاً، وبصفة خاصة الذين يعملون في وزارة ذات سيادة مثل وزارة الخارجية ترتبط بالبعثات المقيمة في الخرطوم ومنظمات الأمم المتحدة، وبسفارات السودان بالخارج، ومع هذا كله وزيرها يلقي بياناً أمام البرلمان، وقد يحتاج إلى معلومة أو مدير إدارة لمساعدته أمام المجلس فكيف يكون الموقف إذا حدث ذلك؟ ومنذ تلك اللحظة اعتاد العاملون عدم الخروج في المظاهرات والمواكب مهما كانت الجهة الداعية.

على الرغم أن شرب الخمر في سنوات السبعينيات من القرن الماضي لم يكن ممنوعاً أو مستهجناً، فقد كانت الوزارة تحظر على الدبلوماسي تناولها على متن الطائرة عند السفر حتى لا يصل إلى مستقبليه وهو مخمور، أو تفوح من فمه رائحتها، وكذلك في حفلات الاستقبال، ودعوات العشاء، فقد لا يتماسك، وقد تذهب الخمر بوقاره، فتسيء إلى سمعته وسمعة بلاده، كما أنه في حالات السكر تتم عمليات التجسس، ومن طقوس الدبلوماسية احترام النفس والثبات، وعدم التهافت، والاتزان في الحديث والتصرفات.

أما عن كشف الترقيات في الوزارة فكان صدوره وبصفة راتبة قبل الأول من مارس من كل عام كحدٍّ أقصى، إذ بعده يصدر كشف التنقّلات ليقوم على أساس الدرجات الوظيفية، وتقوم لجنة مكوّنة من سفراء الدرجة الأولى وبعض من يساعدونهم بعملية الترقيات إلى درجة الوزير المفوض، أما الترقية إلى درجة السفير، فتقوم به لجنة أخرى يرأسها السيد وكيل الوزارة، ومندوب من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ومدير ديوان شؤون الخدمة، وترفع هذه اللجنة توصياتها للسيد الوزير، والذي بدوره يرفعها إلى السيد رئيس الجمهورية للموافقة واستصدار القرار الجمهوري بالترقيات.

يصدر كشف التنقلات في شهر مارس من كل عام، على أن يتم تنفيذه في الأول من يوليو إلا في الحالات النادرة، وكان الكشف يحتوي على المنقولين في جميع الدرجات حتى الوزير المفوض في جدول مكون من حرفين (من... إلى)، ويعلق في لوحة إعلانات الوزارة. وقد اختلف الحال الآن فصار كشف الوارد يصدر أولاً، أي الذين في السفارات، وعليهم الحضور إلى الرئاسة بعد انتهاء فترة عملهم، وبعد وصولهم إلى البلاد يصدر كشف الصادر، أي الذين جاء دورهم للعمل في بعثات السودان بالخارج.

كانت هنالك بلدان مصنَّفة على أساس أنها منطقة شدة، مثل تشاد وإفريقيا الوسطى وباكستان وتنزانيا وغيرها، والذي يعمل في أيٍّ من مناطق الشدة هذه يضمن نقله إلى دولة من دول العالم الأول في حركة التنقلات القادمة. فمن يعمل في تشاد قد يتم نقله إلى باريس أو بروكسل، وهذا على سبيل المثال. ومن هو في باريس يأتي به الدور للعمل في إفريقيا الوسطى أو زائير وهكذا. وكان النقل مرتهنا بتغيير المنطقة الجغرافية، فالذي في آسيا قد يذهب إلى إحدى دول أوروبا، وذلك لإثراء ثقافة الدبلوماسي، ولتنويع خبرته.

كانت المدة المقررة للعمل في الخارج هي ثماني سنوات للسادة السفراء، على أن يقضي المدة في بعثتين مختلفتين جغرافياً. وبالنسبة لمن هم دون درجة السفير، فالمدة كانت ست سنوات، على أن تكون أيضاً مناصفة بين سفارتين، مع الأخذ في الاعتبار منطقة الشدة وتغيير الموقع الجغرافي، والنقل من الرئاسة إلى البعثات في الخارج حسب أسبقية الوصول إلى رئاسة الوزارة. ولهذا كان كل دبلوماسي منقول إلى الرئاسة يحرص على الوصول إليها في أقرب فرصة ممكنة لحجز الأسبقية والأولوية، وكان من النادر جداً بقاء الدبلوماسي بالخارج أكثر من المدة المقرَّرة إلا لظروف قاهرة تأخذها الوزارة في الاعتبار، مثل ظروف العلاج وغيرها.

والمنقول من الرئاسة إلى بعثة خارجية ينتظره سلفه في الموقع، ويبقى معه لمدة أسبوع أو عشرة أيام لتعريفه بالدولة، وبالعاملين في وزارة خارجية الدولة المضيفة، ورصفائه في السفارات المعتمدة، وبالمتعاونين والمتعاملين في السفارة، وبالصحفيين وأعضاء أجهزة الإعلام، والدوائر الحكومية والشعبية، وعندما يغادر السلف يكون الخلف قد أمسك بزمام الأمور وتعرَّف على معالم البلد، وعلى العادات والتقاليد، وصار وجهه مألوفاً بين الناس.

وكان الدبلوماسي الذي يصل إلى مقر السفارة لأول مرة يعطى فترة سماح قد تصل إلى ثلاثة أشهر لزيارة المعالم الأثرية والتاريخية والمتاحف والسياحية، ولتمكينه من استكمال عوامل استقراره أيضاً، وقبل مغادرته الخرطوم يكون قد اطلع على تقرير الموقع للدولة التي تقرّر نقله إليها، وذلك بمساعدة الإدارة المعنية بالوزارة، وهذا تقرير في غاية من الأهمية، يحتوي على تفاصيل دقيقة عن القطر، من نظام الحكم، والقبائل، وأسماء الشوارع، والعملة المتداولة، والبنوك التجارية، ومواعيد العمل هناك، والمستشفيات وطرق العلاج، والمدارس والجامعات، ودور العبادة والمعتقدات، والمرغوب وغير المرغوب فيه.

وكانت البعثات مطالبة بتجديد المعلومات كل عام في موعد أقصاه نهاية شهر فبراير، حتى تكون المعلومات فيه صحيحة حتى آخر لحظة، وكانت الوزارة تحرص على تذكير السفارة التي لا تقوم بتجديد المعلومات في التقرير في الموعد المحدد، ومطالبتها بالقيام بذلك قبل صدور كشف التنقّلات؛ موسم الاطلاع على تلك التقارير، فيصل الدبلوماسي إلى مقر عمله وهو مزوّد بالغزير من المعلومات، وقد أغنت الشبكة العنكبوتية الإنترنت عناء هذه المتابعة بعد توفّرها مجدّدة حاضرة.

استدعتني لجنة التنقُّلات ذات ثلاثاء، وطلبت مني السفر عاجلاً إلى مقديشو للقيام بإدارة البعثة بالإنابة، وقالت اللجنة إن عليّ أن أغادر الثلاثاء القادم على الطائرة الإيطالية، وكانت حينها تصل الخرطوم مرة واحدة في الأسبوع، هو يوم الثلاثاء، وتغادر الخرطوم إلى مقديشو، ولكني اعتذرت للجنة التنقُّلات الموقّرة لأن ظروفي الأسرية لا تسمح لي بالسفر في فترة قصيرة كهذه، واقترحت عليها أن تنظر في نقل دبلوماسي غير متزوّج، لأنه أسهل حركة، وإذا باللجنة: تسألني من ترشّح إذن؟ فقلت لهم: أرشح السكرتير الثالث عمر حيدر أبو زيد، فطلبوا مني أن أذهب بعد أن قدّرت ظروفي وأخبر السيد عمر حيدر لمقابلتهم، وقد كان ذلك، واستجاب الأخ عمر حيدر وغادر إلى مقديشو في أول مهمة دبلوماسية له، وسبحان مغير الأحوال.

كان السيد الوكيل، هو الشخص الثاني في الوزارة، وفي دائرة اختصاصه ترقيات وتنقّلات كل الدبلوماسيين من درجة السكرتير الثالث حتى الوزير المفوَّض وكل شؤونهم الأخرى المتصلة بالعلاوات، والإجازات وغيرها، وكذا الإداريين والمحاسبين والكوادر المساعدة من سواقين وفراشين وضباط لاسلكي

وغيرهم، وأما شؤون السادة السفراء، فكانت في دائرة اختصاص الوزير، ثم تغيّر وضع الوكيل عندما تم تعيين وزير دولة في الوزارة، فصار الرجل الثالث، ولكن صلاحياته ظلّت معه؛ إذ كان وزير دولة لمعاونة السيد الوزير وهو الرشيد الطاهر بكر –رحمه الله– والذي كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية، وبهذا المنصب الرفيع، قد لا يتمكّن من حضور المؤتمرات أو المناسبات التي قد لا تتطلّب وجوده، فكان وزير الدولة للمساعدة في هذا الأمر. وكان الدكتور فرانسيس دينق هو أول من تم تعيينه وزير دولة في وزارة الخارجية، وجاء بعده المرحوم محمد ميرغني مبارك، والذي ترفّع إلى وزير للخارجية، وكلهم في عهد الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري.

صارت أحوال الوكيل في الوزارة تتغيَّر، حتى صار ذات مرة الشخص الخامس فيها، إذ كان هنالك الوزير وثلاثة وزراء الدولة، وسحبت مركزية الوزير كل الصلاحيات من الوكيل، وقد نأتي لهذا في مكان آخر –إن شاء الله الكريم– وقد تعاقب على هذا المنصب في السبعينيات من القرن العشرين وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كل من السفير عمر يوسف بريدو، والسفير عوض الكريم فضل الله، والسفير الدكتور حسن عابدين، وكان من الذين تم تعيينهم سياسياً سفيراً بالوزارة وذهب إلى الجزائر والعراق ثم تولّى الوكالة بالوزارة، وأخيراً فإن الوكيل الحالي هو الدكتور مطرف صديق.

باكستان: التجربة الدبلوماسية الأولى

وصلتُ إلى العاصمة الباكستانية إسلام أباد في الثالث عشر من أغسطس 1978م على متن طائرة الخطوط الجوية الباكستانية، وفي العرف الدبلوماسي فإنه من المستحب أن يصل المبعوث الدبلوماسي إلى الدولة المضيفة على متن ناقلها الوطني ما أمكن ذلك، وقد قصدنا إسلام أباد من أبوظبي، وكانت الطائرة الباكستانية هي الوحيدة التي تهبط في مطار إسلام أباد في رحلاتها الخارجية والداخلية، أما شركات الطيران الأجنبية، فكانت جميعها تتجه إلى كراتشي العاصمة التجارية والاقتصادية وكبرى مدن باكستان، وميناؤها المطل على المحيط الهندي في أقصى جنوبها، وموقعها أشبه بموقع رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا، وكانت يوماً عاصمة للدولة.

لكن الجنرال أيوب خان فكر في تغيير مقر الحكومة من كراتشي إلى موقع أكثر أمناً، والأكثر بعداً عن الجيش الهندي، ومعلوم أن كراتشي على مرمى حجر لسلاح البحرية الهندية، وكذا سلاح الطيران، والدفاع عنها في غاية الصعوبة، ولهذا وقع اختيار الجنرال خان على هذه الرقعة التي تمتد طولاً من جهتي الشمال والجنوب أو العكس، لاحتضان العاصمة، وتقع بين تلال مرقلا شرقاً، وشكربريا غرباً، وعلى سفح شكربريا توجد البحيرة الاصطناعية التي تمد مدينة إسلام أباد بالماء، وهي تماثل ما نسميه في السودان (الحفير). وعلى قمة شكربريا توجد شتول الأشجار التذكارية التي زرعها الرؤساء الأجانب الذين زاروا باكستان، فكان التقليد أن يقوم كل ضيف كبير زائر بزراعة شجرة تحمل اسمه وتاريخ الزيارة.

تستغرق الرحلة بالطائرة بين كراتشي وإسلام أباد ساعة وخمساً وأربعين دقيقة، وهي بتلك الصفات أكثر تحصيناً من كراتشي في حالة نشوب أي حرب بين باكستان والهند –العدو التقليدي– وهذا ما دفع الهند إلى البحث واقتناء الطائرات المقاتلة ذات المدى البعيد والقادرة على التوغل والمناورة وسط الجبال مثل طائرات الجاغوار البريطانية وتورنيدو.

كراتشي هي أيضاً عاصمة إقليم السند، وفيها مزار القائد الأعظم محمد علي جناح –باعث دولة باكستان في أغسطس 1948م– وصار الضريح معلماً سياسياً من معالم مدينة كراتشي، وفي إطار تخليد ذكراه، فهناك أيضاً جامعة القائد الأعظم في إسلام أباد، وهي للدراسات العليا. وفي مدينة لاهور عاصمة إقليم البنجاب، تم إنشاء كلية فاطمة جناح الطبية، وهي من أشهر كليات الطب في شبه القارة الهندية ومخصّصة للبنات؛ لأن تخصص الرجال في طب أمراض النساء والتوليد نادر جداً في باكستان، وتشذّ المرأة الباكستانية التي تقصد طبيباً رجلاً، ومن يتخصَّص في هذا المجال –أمراض النساء والتوليد– عليه بالهجرة أو البقاء معتمداً على زوّاره من أسر البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية والأخرى الطوعية وغيرهم من الأجانب، فكانت هذه الكلية تخليداً لذكرى فاطمة أخت القائد الأعظم محمد علي جناح.

جدير بالذكر أن كلمة (أباد) في اللغة الباكستانية معناها المكان، فإسلام أباد إذن معناها مكان الإسلام، وحيدر أباد معناها مكان حيدر، وفيصل أباد مدينة مشهورة بجامعتها الزراعية، الذائعة الصيت، وكان اسمها لياليبور، وبزيارة الراحل الملك السعودي فيصل لها تم تغيير اسمها إلى فيصل أباد (مكان فيصل)، وفيها تلقّى عدد غير قليل من الطلاب السودانيين الدراسة الجامعية في مختلف التخصُّصات، كما درس البعض في كليات تتبع لجامعة البنجاب في لاهور، كما أن جامعة السند في كراتشي احتضنت طلاباً سودانيين.

كان في استقبالي وأسرتي في غرفة كبار الزوار في مطار روالبندي –المدينة التوأم للعاصمة إسلام أباد، وتبعد عنها بحوالي عشرين كيلومتراً– السفير عوض الكريم فضل الله وحرمه الفضلى السيدة عواطف حسين ونجلاه عمر وعادل، وللسيدة عواطف فضل كبير عليّ؛ فهي التي ساعدت زوجتي مساعدات فاعلة في أنشطة النساء الدبلوماسية، فقد كانت لها تجارب في بلدان مختلفة.

كانت إسلام أباد المحطة الأولى بالنسبة لي في العمل الدبلوماسي، وبالتالي لزوجتي، والسكرتير الثالث أحمد التجاني محمد الأمين، والملحق الإداري قسم السيد أحمد إبراهيم وحرمه السيدة اللقية، والسيد الدكتور عمر الحاج سليمان وحرمه السيدة صفية، وكان خبيراً من منظمة الصحة العالمية في باكستان، والسيد السكرتير الأول محمود تميم الدار الذي وصلت خلفاً له، وبقي معي لمدة أسبوع في عملية التسليم والتسلم، وتعريفي بالعمل والمدينة والشخصيات المهمّة التي تتعامل مع البعثة، ومن أجل التنوير اللازم.

تحرَّك الركب من المطار إلى المنزل الذي خُصِّص لأسكن فيه، وكان التقليد الذي رسّخه السفير عوض الكريم هو تجهيز دار الشخص الواصل بالطعام والفواكه وكل مستلزمات الضيافة من مرطبات وغيرها بما يكفي الضيف ليوم أو يومين، حتى يتسنّى له تدبير حاله. وعليه كان في إمكان القادم الجديد مثلي لأول مرة أو عائد من إجازته السنوية، أن يدعو أي زائر إلى منزله (بقلب قوي)، ولا شك أنها مبادرة طيبة وتقليد ممتاز لسفير ممتاز.

باكستان صقلت مواهبي الدبلوماسية والإدارية والمالية، فقد كنت الرجل الثاني فيها، والرجل الثاني في البعثة لقبه (نائب رئيس البعثة)، وهو المسؤول عن الشؤون الإدارية والمالية، ولهذا في العرف الدبلوماسي يقال له (رئيس المقر)، بينما لقب السفير هو رئيس البعثة. إلى جانب ذلك تابعت الشؤون السياسية بالتعاون مع السيد السفير، والشؤون الثقافية، ورعاية شؤون الدارسين، والشؤون العسكرية، فقد كان الملحق العسكري السوداني لدى باكستان معتمداً بصفة غير مقيم من بكين، وكان هنالك تعاون محدود في المجال العسكري بين السودان وباكستان، إذ يحضر ضابطان من السودان دورة القادة والأركان في مدينة كويتا، وهي عاصمة إقليم التخوم الشمالية الغربية، وهي كلية مشهورة ويقصدها عسكريون للدراسة من أمريكا وكندا وبريطانيا، بحكم أن باكستان خاضت حروباً حقيقية مع الهند مما أكسبها خبرة عملية كبيرة.

من الضباط السودانيين الذين جاءوا أثناء فترة عملي في باكستان المقدم عثمان محمد الحسن، والمقدّم تاج السر البدوي، وترقيا إلى رتبة العقيد وهما في تلك الدورة التدريبية في كويتا، وتقلد السيد عثمان محمد الحسن منصب وزير الدولة في وزارة الدفاع، وهو في رتبة اللواء، وأحيل تاج السر البدوي إلى المعاش برتبة اللواء أيضاً، واشتهر تاج السر بحبه للأدب وبملكة الخطابة، وامتلاك ناصية اللغة العربية الفصحى.

كذلك جاء إليها المقدّم فاروق حسن محمد نور، الذي صار فيما بعد حاكماً لولاية كسلا بعد أن بلغ رتبة الفريق، الأمر الذي أهله ليكون نائباً لرئيس هيئة الأركان في القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة، وغيرهم، في دورات قصيرة في المدفعية والإشارة والمدرعات، وقد زار باكستان السيد العقيد محمد زين العابدين، وكان ملحقاً عسكرياً في بكين وإسلام أباد، وهو معتمد لديها بصفة غير مقيم، ونزل هو وزوجته السيدة سوسن ضيفين على شخصي الضعيف، فقد صادف زيارته موعد انعقاد مؤتمر وزراء خارجية البلاد الإسلامية في إسلام أباد، وكانت آنذاك مدينة صغيرة فيها فندق واحد؛ هوليداي إن، والفندق الثاني هو فندق الهيلتون في روالبندي، فسعدنا أيّما سعادة بوجودهما معنا لعشرة أيام، كما جاء العميد طيار خالد الزين (رحمه الله) وحرمه السيدة سعيدة في زيارة مماثلة لسلفه محمد زين العابدين، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبّله مع الصديقين والشهداء، فقد كان ضمن الضباط الذين تم إعدامهم في محاولة انقلابية ضد ثورة الإنقاذ الوطني في أول يوم من أيام عيد الفطر في عام 1991م.

أما الفريق محمد زين العابدين، فقد أحالته الثورة إلى المعاش وعينته سفيراً بوزارة الخارجية، حيث تم ترشيحه سفيراً للسودان لدى مملكة السويد، وبعد انقضاء مدة عمله هناك آثر سيادته البقاء في الخارج..

أما في الشأن السياسي أثناء فترة عملي في باكستان، فقد شهدت المنطقة التدخُّل العسكري السوفيتي في أفغانستان، وتنصيب بابراك كارمال رئيساً عليها، وتداعيات ذلك التدخُّل على البلدان الإسلامية بصفة خاصة، والاهتمام الأمريكي بالطموح السوفيتي بالاتجاه جنوباً نحو باكستان، فالمحيط الهندي، وحلم الوصول إلى المياه الدافئة الذي راود القياصرة منذ زمن بعيد، والرغبة في نشر الشيوعية على أوسع نطاق.

وحقيقة الأمر، إن الاتحاد السوفيتي انزعج كثيراً من المد الإسلامي بالإقليم، فقد أعلن الرئيس الباكستاني الجنرال محمد ضياء الحق تطبيق الشريعة الإسلامية، وفي إيران المجاورة أيضاً لأفغانستان نجحت ثورة الإمام الخميني، فكان لا بد لموسكو من غزو أفغانستان لإيقاف المد الإسلامي، فقد تتأثّر به كابول، وبين الاتحاد السوفيتي وأفغانستان حدود فاصلة، هي عبارة عن نهر، وعلى تلك

الحدود السوفيتية يعيش أكثر من خمسين مليون مسلم، والحدود الباكستانية الأفغانية وعرة جداً، ففيها الجبال والمرتفعات، وهي تتبع لسلسلة جبال الهملايا المعروفة، والمدخل إلى أفغانستان عبر ممر خيبر المشهور، وهو الممر الوحيد في هذه السلسلة حتى قمتها في إيفرست في الهند، فسبحان الله الذي جعل الجبال أوتاداً.

وقد انزعج العالم الإسلامي من التدخُّل السوفيتي العسكري في أفغانستان فعقدت منظمة المؤتمر الإسلامي مؤتمراً استثنائياً لوزراء خارجية البلاد الإسلامية في مايو 1980م في إسلام أباد، وقاد وفد السودان لهذا المؤتمر السيد محمد ميرغني مبارك وزير الدولة آنذاك في وزارة الخارجية، وصحبه السيد الفريق(م) الفاتح بشارة الذي كان سفيراً للسودان في المملكة العربية السعودية والمندوب الدائم لدى منظمة المؤتمر الاسلامي في جدة، ألا رحم الله الكريم الفاتح بشارة؛ فقد كان رجلاً شهماً كريماً. وكان ضمن الوفد عدد من الأعضاء من رئاسة الوزارة والسفارة في جدة، وانضم إليهم السيد هاشم محمد صالح السفير لدى باكستان وشخصي.

خرج المؤتمر بقرارات الإدانة للتدخل باعتباره انتهاكاً صريحاً لسيادة دولة حرة مستقلة، ودعت القرارات إلى ضرورة انسحاب الاتحاد السوفيتي من كابول عاجلاً وبدون شروط. وبهذه المناسبة، أذكر أنه في حفل الاستقبال الذي أقيم بمناسبة الاحتفال بالعيد الوطني لرومانيا، وكانت آنذاك تدور في فلك الاتحاد السوفيتي، قابلني سكرتير أول إحدى سفارات البلدان الاشتراكية، وكانت بحكم التبعية للمعسكر الشرقي الروسي تدعم وتساند موسكو في وجودها في كابول، فسألني الرجل قائلاً:

– ما هو رأيكم في الوجود الروسي في كابول؟

– تدخُّل واضح لدولة عظمى في شؤون دولة مستقلة ذات سيادة، ولا بد من الخروج وفوراً.

– ولكن الذي حدث هو انقلاب عسكري.

من جانبي قلت له:

– معظم البلدان العربية والإسلامية يحكمها عسكريون، ولذا ليس هنالك ما يمنع حدوث انقلاب عسكري في كابول، ولكن ما هي الرتبة العسكرية لبابراك كارمال حتى يتمكن من القيام بانقلاب؟

– طلب السيد كارمال مساعدة روسيا فاستجابت له.

– وأين كان كارمال يعمل قبل طلب المساعدة؟ لقد كان سفيراً لبلاده لدى تشيكوسلوفاكيا، وبهذا المنصب لا يستطيع بأي حال من الأحوال أن يقود انقلاباً عسكرياً في بلاده، ونحن في البلاد الإسلامية لا نقبل هذا التدخّل.

وسكت الرجل.

أما العلاقات الباكستانية الصينية، فقد كانت تلفت نظر الوسط الدبلوماسي في إسلام أباد. فهنالك تعاون وثيق بين البلدين في مجالات عديدة ومتنوعة، وخاصة في المجال العسكري، وأكثر ما شغل الرأي العام الدبلوماسي من جهة، وأثار اهتمام الهند من جهة أخرى، هو بناء الصين للطريق البري السريع ليربط بينها وباكستان في أقصى الشمال، ويمر الطريق على مسافة قريبة من الحدود الهندية، وهو طريق كراكورم، مما اعتبرته الهند شرياناً تمد عبره الصين باكستان بالسلاح بعيداً عن رقابتها والرقابة الدولية.

إن العلاقات الهندية الباكستانية التي تنفرج حيناً وتتوتّر أحايين، كانت تحتاج إلى متابعة لصيقة، وخاصة فيما يتعلّق بالخلاف حول كشمير، ومنطقة كشمير من أجمل الأماكن وأغلب سكانها مسلمون، وهذا ما يمنع الهند من قبول ما تنادي به الأمم المتحدة من إجراء للاستفتاء لسكانها، لأنها تخشى أن يصوّت سكانها لصالح الانضمام إلى باكستان، حيث رابطة الدين، ومبدأ الانفصال بين البلدين قام على أساس إنشاء وطن منفصل للمسلمين.

لذا كانت بنغلاديش وقبل انفصالها وبحرب، اسمها باكستان الشرقية، وأي حرب تنشب بين الهند وباكستان تعتبر أي دولة خاسرة للحرب مهما كانت النتائج التي كسبتها، إذا لم تفلح باكستان في السيطرة على كشمير، والهند خاسرة إذا لم تسيطر على مدينة لاهور، وقد فشلت محاولات كل منهما في تحقيق ما ذكرنا في الحروب التي دارت بينهما. فمدينة لاهور هي ثاني أكبر مدينة في باكستان، وعاصمة إقليم البنجاب، سلة الغذاء، وفيها السهل الزراعي المنبسط (سهل البنجاب)، وفيها إنتاج الأرز البسمتي المعروف بجودته الغذائية وبطعمه اللذيذ، وهو من صادرات باكستان.

ويمر عند مدخل مدينة لاهور نهر رافي، وفي لاهور حدائق شاليمار الجميلة، وقد ذكرها الشاعر الباكستاني محمد إقبال في قصائد عديدة من شعره، وفيها أيضاً مسجد باد شاه، وهو مسجد كبير يستوعب في المناسبات ما يقارب المليون مصل. وفي هذا المسجد مخطوط القرآن الكريم بأجزائه الثلاثين بماء الذهب على الجوخ الأخضر الممتاز، وبالحروف العربية غير المنقوطة، وهو في غاية الروعة والجمال، ومدينة لاهور من المدن الجميلة التي ذكرها الرحالة العربي ابن بطوطة في كتابه، ومعظم الذين حكموا باكستان كانوا من إقليم البنجاب سوى ذو الفقار علي بوتو، رحمه الله، هذا ما كان يثير حفيظة أهل إقليم السند على الراحل محمد ضياء الحق عندما كانت حكومته تحاكم بوتو، فهو أول من رأس وزراء باكستان من خارج إقليم البنجاب.

إن السيد ذو الفقار علي بوتو، رحمه الله، كان شديد الاعتداد بنفسه، وكان شخصية قوية، وهو صاحب فكرة ضرورة امتلاك باكستان للقدرة النووية بعد تجربة الهند وامتلاكها لهذا النوع الرادع من السلاح، والمرحوم بوتو أقسم أن تمتلك باكستان هذا السلاح حتى لو أكل أهلها العشب، وقد قيل إنه كان يقول: "أنا باكستان"، على هدى الملك الفرنسي لويس الرابع عشر الذي قال: "أنا الدولة"، وبوتو هو مؤسس حزب الشعب الباكستاني، وكريمته الراحلة بي نظير –ومعناها (بدون نظير)– إذ كان ينظر إلى الأوضاع في الهند، وأسرة غاندي الحاكمة فيها والزعيمة أنديرا، ولذا أراد بوتو أن تكون ابنته بي نظير مثلها من باب المنافسة السياسية بين البلدين، لذا بذل جهوداً في تعليمها على مستوى عالٍ، ثم تدريبها في مجال السياسة والقيادة، وقد صار لها شأن، ولعبت دوراً كبيراً ومهمّاً في مجريات السياسة الداخلية والخارجية لبلادها، وقد استلم السلطة من والدها الجنرال محمد ضياء الحق في انقلاب عسكري في أوائل يوليو 1978م، بدعوى الفساد واغتيال بوتو لعدد من معارضيه. قدَّم ضياء الحق بوتو للمحاكمة، فحكمت عليه محكمة عليا برئاسة القاضي مشتاق خان بالإعدام، وتم التنفيذ بعد أن رفض ضياء الحق الاستجابة للنداءات الدولية لإنقاذ حياة بوتو وتعديل الحكم.

والانقلابات العسكرية تحدث عادة تحت قيادة القائد العام، وذلك لأن جيشها كبير، مما يحول بين قيام أي ضابط صغير بانقلاب، كما يحدث في البلاد ذات الجيوش القليلة العدد، فالقائد العام في كل الأحوال تأتمر القوات بأمره؛ جوية وبحرية ومشاة، وغيره يستحيل عليه تنفيذ انقلاب مهما كانت الوحدة أو القيادة أو السلاح الذي ينتمي إليه.

كان لبرنامج باكستان النووي أثره وظلاله في السياسة الداخلية والخارجية، فقد اشتدت الحملة الدولية المعارضة لامتلاكها هذا النوع من السلاح، لا لسبب إلا لكونها دولة إسلامية، ولذا جاءت تسمية برنامجها النووي بالقنبلة الإسلامية (بالتركيز على الدين)، دون سائر رصيفاتها، فلم نسمع بالقنبلة (البوذية) عند الهند، ولا بالقنبلة (الشيوعية) عند روسيا، ولا تلك (المسيحية) عند بريطانيا أو فرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية.

كانت باكستان شديدة التكتم على هذا البرنامج، وكثفت من دوريات الحراسة على مقر إجراء الأبحاث جواً عندما قامت إسرائيل في 1980م بضرب المفاعل النووي العراقي، وهي مشغولة بحربها مع إيران، فخشيت باكستان أن تفكر الهند في القيام بعمل مماثل من جهة أفغانستان التي كانت تحت الاحتلال السوفيتي الحليف لنيودلهي. إلا أن الهند التي كانت ترأس مجلس وزرائها أنديرا غاندي قدّرت أن مثل تلك العملية قد تكون مجازفة تؤدي إلى نشوب حرب بسبب المواجهة بين البلدين والحدود المشتركة، ولباكستان سلاح طيران قوي وفاعل يستطيع التصدي لأي خرق جوي في دقائق معدودة.

ومن ناحية أخرى فإن العملية الإسرائيلية قد تمت بمساعدة أمريكية، فلم تقُم الهند بمحاولة ضرب المفاعِل النووي الباكستاني بالرغم من أن الاحتمالات النظرية تشير إلى أنه ربما فكر العسكريون في القيام بمثل تلك العملية، لكن الظروف السياسية الواقعية والموضوعية كانت تحول دون القيام بها. وكانت المعارضة الدولية الغربية لبرنامج باكستان النووي ومنهج الحكم الإسلامي فيها شديدة، فضلاً عن عدم رضاها عن الموقف الباكستاني المؤيد لفلسطين. ومن جهة ثالثة فإن ما كان يتردَّد من أن ليبيا كانت تقوم بتمويل مشروع البرنامج النووي الباكستاني، فضلاً عن أن ليبيا لم تكن بالوجه المقبول لدى الغرب، كل هذه العوامل زادت من معارضة الغرب لباكستان.

على العموم، استمرت باكستان في تنفيذ برنامجها والدفاع عنه في المحافل الدولية، حتى كان لها ما أرادت، ودخلت النادي النووي بامتلاكها للسلاح النووي. والمعروف أن السلاح النووي ليس بسلاح للقتال، ولكنه للردع، فامتلاكه يمنع الاعتداء على الدولة المالكة، وكان لا بد لباكستان من امتلاكه ما دامت غريمتها الهند قد امتلكته، فلا خيار لها غير ذلك.

لقد اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقاتها مع باكستان، خاصة بعد التدخُّل السوفيتي في أفغانستان، فقد كانت إسلام أباد هي دولة المواجهة والمانع لوصول الروس إلى المحيط الهندي، والحاجز لانتشار الشيوعية، والمحيط الهندي منطقة ذات أهمية خاصة من الناحية العسكرية، وحوله تنافست الدول العظمى وأساطيلها وقواعدها العسكرية. وكانت باكستان تشعر بمرارة تجاه الولايات المتحدة بسبب حجبها قطع الغيار اللازمة لأسلحتها وطائراتها المقاتلة الأمريكية الصنع أثناء حربها مع الهند، والتي كانت سبباً مباشراً في هزيمتها، وانفصال الجزء الشرقي منها ليصبح دولة بنغلاديش.

لذا كانت باكستان في عنت شديد، يجعلها تحجم عن التدخُّل في مواجهة مع الاتحاد السوفيتي الدولة العظمى من أجل واشنطون، أو القيام بخوض حرب بالوكالة عنها، رغم الجهود التي بذلتها واشنطون لاستمالة باكستان في هذا الصدد. وهذا ما حدا بالولايات المتحدة إلى تدريب كوادر عربية على حرب العصابات، دفعت بهم إلى قتال السوفيت في الأرض الأفغانية، وزوَّدتهم بالأسلحة الحديثة، والتي كان من بينها المدفع المضاد للطائرات (استينغر) المحمول على الكتف.

وعندما انسحبت روسيا من أفغانستان انقلب السحر على الساحر، وظهر العرب الأفغان وصاروا ضد أمريكا، وأصبحت كابول دولة ترعى الإرهاب، استحقت به التدخُّل العسكري الأمريكي خلفاً للعسكري السوفيتي تحت دعوى (مكافحة الإرهاب).. فسبحان مغير الأحوال. أدت مشاعر الغبن لدى باكستان تجاه واشنطون إلى حرق السفارة الأمريكية في إسلام أباد، ذلك الحريق الكبير الذي أحالها رماداً، بالرغم من أنها كانت من أكثر البعثات تحصيناً في الحي الدبلوماسي المعروف.

أما عن العلاقات الثنائية بين السودان وباكستان، فلم تكن بالمزدهرة؛ بل كانت لا تتعدَّى مجال التعاون الفني بتوفير منح دراسية باكستانية قليلة؛ فرصتان في الطب وأخريان في الصيدلة، وواحدة في طب الأسنان، وخمسة مقاعد في الهندسة، وبعض الفرص للتدريب العسكري، كما سبقت الإشارة، ولكن عدد الطلاب أخذ في الازدياد للدراسة على النفقة الخاصة، لأنها كانت أرخص بكثير مما كان عليه الحال في غيرها من الدول، ومن ناحية أخرى فالجو الإسلامي في باكستان كان يتناسب والإنسان السوداني.

ولما كنت مسؤولاً عن هذا الملف، وبمقتضي مسؤوليتي عن الطلاب السودانيين في الجامعات الباكستانية، تعرّفت على عدد من مديري الجامعات وعمداء الكليات في المؤسسات التعليمية، حيث يوجد أبناؤنا الطلاب.

وقد أتيحت لي فرصة التعرّف على السيد عاصف شيخ في قسم الشؤون الاقتصادية، المسؤول عن المنح في مجال الطب. أما بقية الدراسات فقد كانت في مجال التعليم العام، وكان المسؤول عنها السيد عبد الوصي قريش، وخلفه السيد إرشاد علي شاه، وكلمة (شاه) تطلق على أهل السند، وكلمة (خان) أكثر استعمالاً في إقليم البنجاب.

نمت بيني والسيد إرشاد علاقة أسرية طيبة، ولا نزال نذكره بخير والسيدة حرمه فريدة. ذات مرة قمنا بزيارته في داره فوجدت ابنته الصغيرة تحبو، فسألته ما اسمها؟ فقال لي: اسمها يسرا، فقلت له: من أين لك بهذا الاسم؟ فأجاب من قوله تعالى: (فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً). فأعجبني الاسم، وكانت زوجتي حاملاً، فقلت لها بعد أن عدنا إلى المنزل: إذا وضعت بنتاً فإن اسمها سيكون يسرا، وإذا كان المولود ولداً فلك حرية اختيار الاسم له.. وشاء الله أن وضعت ولداً فأسمته محمداً وسيأتي ذكر ذلك في مكان آخر.

رغبة في تعمير مدينة إسلام أباد اتجهت الحكومة الباكستانية إلى تمليك البعثات الدبلوماسية قطع أراضٍ في (الحي الدبلوماسي)، لبناء مقارّها وبأسعار رمزية، حيث كان سعر المتر المربعً ثلاثة دولارات فقط، والمساحة التي تريدها، وفي المكان الذي تختاره السفارة. خصّصت باكستان قطعة أرض للسفارة السودانية، إلا أن الخرطوم أعادت قطعة الأرض للحكومة الباكستانية، فلم تكن الخرطوم راغبة في تطوير العلاقات مع إسلام أباد بحكم التوجُّه الشيوعي الذي جاء بانقلاب العقيد جعفر محمد نميري إلى الحكم في الخامس والعشرين من مايو عام 1969م، وجاء بالسيد فاروق أبو عيسى وزيراً للخارجية، بل كان هنالك اتجاه لإغلاق السفارة في إسلام أباد لولا اعتبار بعض الظروف السياسية والموضوعية.

من جانبي حاولت إعادة تطبيق فكرة امتلاك البعثة لقطعة أرض في إسلام أباد عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل، ولكن باءت محاولاتي بالفشل وقتذاك لبيروقراطية بعض الدوائر الرسمية في الخرطوم، وكثرة الأسئلة عديمة الجدوى: لماذا؟ وكيف؟ ولربما؟ وهكذا. ولهذا بقيت السفارة في باكستان في حال ترحال

مستمر بسبب ظروف الإيجار، وارتفعت أسعار الأراضي وحتى تكلفة المباني الجاهزة، وبدلاً من اختيار البعثة للمساحة والموقع الذي تريده، صارت الدوائر الرسمية الباكستانية هي التي تحدد للسفارة الموقع والمساحة وثمن المتر المربع، وتقديري أن ذلك كان خطأً فادحاً، وربما يمكن تلافيه وعلاجه في وقت لاحق.

قد لا يعرف الكثيرون أن فكرة (سوق الجمعة)، هي تجربة نقلتها السفارة من إسلام أباد للخرطوم في محاولة لمحاربة الغلاء وارتفاع الأسعار، وهي تجربة باكستانية، حيث كانت تدار الأسواق يوم الجمعة من كل أسبوع في ميادين عامة للبيع والشراء المباشر بين المنتج والمشتري، وخاصة السلع الاستهلاكية من خضروات وفواكه، ثم الملبوسات، وكل المستلزمات، وكان لها رواج وإقبال.

اهتمت الخرطوم بتجربة الرئيس الباكستاني الجنرال الراحل ضياء الحق في تطبيق الشريعة الإسلامية في بلاده، ويبدو أن الرئيس الأسبق جعفر نميري كانت تراوده الفكرة ذاتها، وكان يريد الاستفادة من التجربة الباكستانية، ولذا كان يطلع على التقارير التي ترد من السفارة في إسلام أباد عن موضوع تطبيق الشريعة كاملة بدون تلخيص فيما قيل، حتى أعلن في سبتمبر 1983م تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية على نحو ما هو معروف. وهنا يلاحظ التغيير الكبير في السياسات الداخلية والخارجية للرئيس نميري من يسارية تدور في فلك الاتحاد السوفيتي، ثم إلى يمينية جعلت منه الصديق الحميم للولايات المتحدة الأمريكية، ثم أخيراً تطبيق الشريعة الإسلامية في 1983م، حيث لم تطل إقامته في السلطة بعدها، إذ سقطت حكومته بانتفاضة أبريل 1985م.

على المستوى الشخصي عاصرت في باكستان أثناء فترة عملي فيها –أغسطس 1978م حتى نوفمبر 1982م– السفير عوض الكريم فضل الله، المعروف بالانضباط الشديد والدقة في الوقت، وحرصه على المواعيد والمظهر العام، الأمر الذي جعلنا نستفيد من تجاربه في العمل الدبلوماسي. جاء بعده السفير هاشم محمد صالح، وقد خبرته أثناء عملي معه بالرئاسة، وحينها كان مديراً لإدارة المراسم، وهو يعتبر مدرسة مختلفة تماماً عن مدرسة عوض الكريم فضل الله. أما ثالثهما فكان السفير الأديب الشاعر محمد المكي إبراهيم الذي خلف السفير هاشم الذي غادر منقولاً إلى الرئاسة في أقل من عام، لأنه لم يكن راغباً في الاستمرار في رئاسة البعثة في إسلام أباد؛ مدارس ثلاث مختلفة لثلاثة سفراء، وبفضل الله سبحانه وتعالى تربطني بهم وحتى اليوم علاقات أسرية طيبة للغاية، ونكنّ لهم ونبادلهم الاحترام والتقدير.

ومن أفراد الجالية السودانية في باكستان، كان المرحوم الدكتور مهلّب عبد الرحمن علي طه وزوجته سعاد وأنجاله في مدينة ملتان في مركز أبحاث القطن، وفي كراتشي كان الدكتور الصادق عوض بشير، الخبير في مكافحة الآفات الزراعية، وزوجته السيدة سميرة، وقد جاءني زائراً في إسلام أباد وترافقنا في رحلة إلى خزان تاربيلا الذي يبعد حوالي أربعين دقيقة بالسيارة عن العاصمة إسلام أباد، وهذا السد على نهر اندس، ويعتبر من الأماكن السياحية، وهو أكبر سد في باكستان.

في بيشاور كان المبعوث في معهد الغابات عثمان يوسف والسيدة حرمه سامية وطفلهما محمد، والعقيد(م) صلاح عبد المتعال، ضابط الاتصال العسكري في سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة، وزوجته علوية المحسي، وهو من أبناء توتي وشقيق السفير الباقر عبد المتعال، الذي كان ذات مرة سفيراً للسودان لدى باكستان؛ فاكهة الوجود في إسلام أباد، وهو المشهور بلقب (سيد العارفين)، له الرحمة والمغفرة.

مما ساعدني في أداء المهام في البعثة اطلاعي على (مرشد الأداء الإداري) ذي الأهمية البالغة، وكان توأماً لتقرير الموقع. فمرشد الأداء الإداري يحتوي على كل التفاصيل عن إدارة البعثة، وكل الخطوات التي يجب اتباعها، وإرشادات لا غنى عنها حتى في الشؤون القنصلية، وما ورد فيه عن كيفية القيام بعقد الزواج وعن كيفية إجراءات الطلاق، وفيه أيضاً كيفية غسل وأداء صلاة الجنازة، فقد يجد الدبلوماسي نفسه مسؤولاً عن تجهيز جنازة بحكم رعاية السفارة للجالية. وفي القرارات المالية كان كافياً أن تشير إلى الفقرة أو المادة التي استندت عليها في اتخاذ قرار التصديق المالي ضمن مستندات الصرف، والرجوع فقط للرئاسة في الحالات غير المذكورة في المرشد.

في إسلام أباد رحلت ابنتي سارة، وهي في الشهر الرابع عشر من عمرها بعد معاناة مع مرض غير معروف، وعجزت إمكانات مستشفى إسلام أباد عن الكشف عنه، وكانت تحت إشراف الطبيب المقتدر مشتاق خان، فكانت هذه التعقيدات الطبية هي التي جعلت الوزارة الموقّرة تستجيب لطلبي بالنقل إلى حيث الإمكانات الطبية متوافرة، وقد تم نقلي إلى السويد.

أتاحت لي فترة العمل في باكستان الفرصة لزيارة الهند، وقد نزلت في نيودلهي وزوجتي ضيفين على الأخ المستشار دفع الله آدم –رحمه الله– وزوجته السيدة ليلى، وقمت بزيارة مزار (تاج محل) في بلدة (آقرا)، التي تبعد حوالي مائتين وخمسين كيلومتراً عن العاصمة دلهي، وقد استأجرنا سيارة تاكسي لتقلنا إلى هناك، وهو من عجائب الدنيا السبع. وفي العاصمة دلهي توجد القلعة الحمراء، وكل الأماكن السياحية الأثرية التي تنتمي إلى الحضارة الإسلامية في شبه القارة الهندية. والمعروف أن اللغة العربية كانت سائدة فيها وكذلك الدراسات والتعاليم الإسلامية، لخمسة قرون، حتى دخلها الاستعمار الإنجليزي الذي اجتهد كثيراً في محو الأثر العربي والإسلامي. واللغة الأردية تتكوَّن من كلمات عربية وأخرى إنجليزية وفارسية.

سافرت إلى دلهي بالطائرة من إسلام أباد، ولكني عدت منها بالقطار لمشاهدة سهل البنجاب الذي كنا نسمع به في دروس الجغرافيا، ولأتمكن من زيارة المعبد الذهبي للسيخ في الحدود الهندية الباكستانية، وقد كانت الرحلة ممتعة للغاية. وأتحسّر حتى اليوم لعدم زيارتي لبكين التي لم تكن ببعيدة عن إسلام أباد.

في شهر رمضان المبارك كنا نذهب عقب صلاة التراويح إلى منزل الأخ العقيد صلاح عبد المتعال (سيد العارفين)، وقد سبقت الإشارة إليه، وكان ضابطاً للاتصال العسكري في سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك لقضاء الوقت في الأنس وفي لعب الورق. وذات يوم اتصل هاتفياً بالأخ صلاح (رحمه الله)، أحد الضابطين السودانيين اللذين كانا في فترة تدريبية بكلية القادة والأركان في كويتا، وذكر أنهما كانا ينتظران تحويل الرسوم المالية للرحلة التي تنظمها الكلية لجميع الدارسين من السفارة، وقال إنه أرسل للسفارة ما يثبت تنظيم الرحلة والكلفة المالية المطلوب دفعها، وأظنه طلب من العقيد صلاح التدخل لدى السفارة بحكم ما يربطهما من مهنة عسكرية.

بعد المكالمة سألني الأخ صلاح، بحكم مسؤوليتي عن الشؤون العسكرية في البعثة، فقلت له إن البعثة لم تتلقَّ بعدُ مذكرة وزارة الخارجية الباكستانية التي تفيد بالرحلة وموعدها وكلفتها، ولعدم وجود ملحق عسكري في البعثة، فوزارة

الدفاع الباكستانية لا تراسلنا مباشرة، بل عبر وزارة الخارجية. غير أن السيد صلاح قاطعني بالقول إن الضابط المعني قد أرسل للسفارة ما يفيد بالرحلة، فقلت له: لقد أرسل السيد الضابط شهادة عنوانها (لمن يهمه الأمر)، صادرة من الكلية، وهذه بالنسبة للبعثة، لا تسمن ولا تغني من جوع، وهكذا كان تعليقي عليها بالملف.

في اليوم التالي ذهبت مبكراً إلى البعثة وأخرجت الملف، وانتظرت السيد السفير عوض الكريم لأشرح له الموضوع، فقد كنت على يقين أنه سيأخذ الأمر مأخذ الجد، وذلك من خلال تجربتي في العمل معه، وعندما وصل السفير إلى المكتب، دخلت عليه وأطلعته على الشهادة التي وصلت من ذلك الضابط وتعليقي عليها، فقال: لقد أعجبني رفضك لمبدأ الاتهام بالإهمال.

اتصلت هاتفياً بالسيد صلاح في مكتبه طالباً صورة المذكرة، ولكنه اعتذر، فقد تحرّى في الموضوع واتضح له أن وزارة الدفاع الباكستانية لم تصدر منها مخاطبة بعد، وقال إنه اتصل بذلك الضابط وطلب منه الصبر حتى يحين الموعد وتخاطب وزارة الدفاع الباكستانية بعثات المتدربين بشأن الرحلة.

ورد إلينا في باكستان تعميم من الوزارة الموقرة توجّه بموجبه أن يتعلّم كل دبلوماسي لغة الدولة المضيفة التي يعمل فيها، وأن ذلك سيتم أخذه في الاعتبار لحالات الترقي، ولا بد من إبراز شهادة بالتعلّم من معهد متخصِّص في تعليم اللغات ومعترف به. وما يؤخذ على هذا المنشور أنه وبهذه الصياغة والمنطق، لا ينطبق على الدبلوماسي الذي يعمل في إحدى الدول العربية؛ لأنه ناطق بها، وهي لغته الأمّ، وكذا لا ينطبق على الدبلوماسيين الذين يعملون في دول ناطقة باللغة الإنجليزية أو باللغة الفرنسية، إذا كانوا ممن درسوا هاتين اللغتين خلال مراحلهم التعليمية ويجيدون استخدامهما. ومن ناحية ثانية فإن تعلم اللغة يحتاج إلى توفر الرغبة والمحبة والاستلطاف لدى من يرغب في تعلمها، ولا يكون عن طريق إصدار الأوامر الإدارية.

على ضوء هذا المنشور، تقدَّمنا أنا وزميلي السكرتير الثالث أحمد التيجاني محمد الأمين بطلب إلى سعادة السفير هاشم محمد صالح رئيس البعثة بأن يسمح لنا بالذهاب إلى معهد اللغات الأجنبية، وهو المعهد الوحيد المعترف به في إسلام أباد، ويتبع لجامعة القائد الأعظم، ويعمل هذا المعهد حسب الدوام الحكومي من الثامنة صباحاً وحتى الثانية ظهراً، وهي نفسها مواعيد الدوام في السفارة، فاضطر

السيد السفيرِ هاشم إلى أن يكتب للوزارة الموقَّرة خطاباً شرح فيه الظروف المحيطة بتعلّم اللغة الأردية في إسلام أباد، وأنه في حالة الاستجابة لأمر التعميم هذا، يعني أن تغلق السفارة أبوابها وتبرمج لها مواعيد للدوام، وتفتح عندما تنتهي مواعيد العمل الرسمية في دواوين الحكومة الباكستانيه ورصيفاتها من البعثات الدبلوماسيه الأخرى.

ومن طرائف ما ورد إلينا من التعميمات الإدارية التي تصدرها رئاسة الوزارة، تعميم يفيد ضرورة أن يكتب الدبلوماسيون في درجة الوزير المفوض وما دون بحثين على الأقل في العام، يتم اختيارهما حسب التقدير الشخصي أو بتكليف من الوزارة، وأن ذلك سوف يؤخذ في الاعتبار لأغراض الترقّي، وحينها كنت في درجة السكرتير الأول، أي ممن يعنيهم التعميم.

عندما ورد التعميم الرئاسي، كنت منهمكاً في إعداد ثلاثة بحوث بطوعي واختياري دون تكليف من أحد سوى الأهمية التي تنطوي عليها موضوعات البحوث، حيث كان أحدها عن العلاقات الباكستانية الأمريكية، وكان ثانيها عن المحيط الهندي في ثلاثين عاماً، أما ثالث البحوث، فقد كان عن العلاقات الباكستانية الصينية، فهجرت كتابتها لاعتقادي بأنه ليس من واجبي إثراء مكتبة الوزارة حسب رغبتها، لا سيما أن كتابة البحث أمر مكلف بدنياً ومادياً وعقلياً، إذ كنت أذهب من إسلام أباد إلى روالبندي المدينة التوأم، وعلى بعد ٢٥ كيلومتراً ذهاباً ومثلها إياباً، للاطلاع في المركز الثقافي الأمريكي على المصادر والمراجع المتوفّرة فيه دون غيره، وذلك بسيارتي الخاصة وفي وقتي الخاص.

وحقيقة الأمر كان لي رأي في كيفية تعامل الوزارة مع البحوث؛ فهي لا تستفيد منها بالتحليل اللازم، ولا بمراجعة ما يرد فيها من استقراء، وأستدل على ذلك بما يلي: ففي ذات مرة طلب السيد السفير الأديب محمد المكي إبراهيم من الإداري عباس السيد في الإدارة الأوروبية، حيث كان مديراً لها، أن يحضر له بعض الورق الذي يمكن استعماله في كتابة المسودات، فجاءه السيد عباس بحزمة كبيرة من الورق ليكتب على الصفحة الخالية فيها، وعندما قام السيد السفير بقلب حزمة الورق إذا به يجد بحثاً تحت عنوان (العلاقات السودانية الباكستانية)، بقلم السفير محمد المكي إبراهيم، وأترك للقارئ بعد هذا أن يتخيّل ما آلت إليه حالة السيد السفير والأوراق التي كتب عليها بحثه الذي بذل في إعداده جهداً، موزّعة لمن يريد إعداد المسوّدات مهما كانت.

ومثال آخر مضحك في هذا الصدد، عندما فاز الرئيس الكيني السابق دانيال آراب موي بالرئاسة خلفاً للرئيس جومو كنياتا، قامت الوزارة بتعميم بحث كتبه المستشار في ذلك الوقت إبراهيم طه أيوب، وكان يعمل بالسفارة السودانية في كينيا، تنبأ فيه بخلافة السيد موي للراحل كنياتا، ولكن السؤال الذي تبادر إلى الذهن هو: ماذا فعلت الوزارة للتحقُّق من هذا الاستقراء، ثم ماذا فعلت لاستمالة موي قبل أن يصير رئيساً، هذا هو المحك، وليس في التعميم الإداري للوزارة. ومنذ ذلك الوقت لم أكتب أي بحث للوزارة مهما بذلت من حوافز، والفكرة ذاتها ماتت ثم قامت ثم ماتت، وأظنها ستستمر هكذا.

في باكستان، ولقبول الطالب للدراسة على النفقة الخاصة، لا بد من شهادة عدم ممانعة تصدرها له السفارة، فباكستان لم تكن تودّ أن تنظر إليها دولة صديقة بالحاضنة للمعارضين لحكومتها، كما كان الحال في السودان، فمعظم الطلاب الذين وفدوا إليها كانوا من الإسلاميين الذين كانت سلطات حكومة نميري غير راضية عنهم وتطاردهم، ورغم ذلك كنا نحرر لهم شهادة عدم الممانعة لسببين؛ الأول: أنه سيدرس على نفقته الخاصة، والثاني: هو أن عدم تحرير الشهادة المطلوبة فيه حرمان للطالب من مواصلة دراسته الجامعية، ومن ناحية أخرى، قد تتغيَّر أحوال الطالب عند التخرُّج بما اكتسب من تعليم وتجربة، وربما تتغيَّر الأحوال في السودان سياسياً، فدوام الحال من المحال.

السويد: تجربتي الأوروبية الأولى

تم نقلي إلى السويد لأسباب ثلاثة؛ أولها: أن باكستان كانت تعتبر منطقة شدة، وثانيها: رغبة الوزارة في تحقيق التنوُّع الجغرافي، وثالثها: الظروف الصحية الخاصة بي وبأسرتي. هبطت إلى العاصمة استكهولم من لندن في الثالث عشر من نوفمبر 1982م، وكان في استقبالي بمطارها الملحق الإداري المرحوم محمد الفاتح بابكر، وهو من أبناء توتي، ومن العاملين الممتازين، وتمتع بسمعة طيبة بين زملائه.

أتاح لنا العمل في استكهولم فرصة طيبة توثّقت خلالها العلاقات بيننا، فقد كنا ثلاثة فقط في البعثة التي كان على رأسها السفير الأمين عبد اللطيف، بعد أن تم نقل المستشار عبد القادر أحمد الشيخ، وبقي في السويد بغرض الدراسة. كما تم نقل السكرتير الأول محمد دهب عبد اللطيف إلى لندن، وأعيد السكرتير الأول محمد مصطفى مجذوب إلى رئاسة الوزارة، ولكنه آثر ترك العمل في الوزارة، ودخل مجال العمل الحر.

عندما وصلت إلى السويد، كانت زوجتي حاملاً، ولذا كان من الأولويات عندي البحث عن طبيب مقتدر، ومستشفى ذي سمعة طيبة لرعايتها والجنين، وكنا نسمع عن مستشفى كارولنسكا الذي يمنح جائزة نوبل كل عام في الطب، غير أن الذي حدث هو عند مغادرتنا إسلام أباد، تركنا فيها ضمن الطلاب، الطالب عباس أبو سقره الذي كان يدرس طب الأسنان، وقد جاء مع زوجته نجاة، وكان له أخ في أوبسالا في السويد، هو الدكتور المرحوم عز الدين أبو سقرة، وهو طبيب بيطري جاء للتحضير لدرجة الدكتوراه وبرفقته زوجته نجاة (تطابق في الأسماء)، فقامت نجاة زوجة عباس في إسلام أباد بالتحدّث إلى زوجة السيد عز الدين بأن زوجتي في حالة حمل، وأن لنا تعقيدات ومشاكل طبية كانت سبباً في نقلنا إلى السويد.

ويبدو أن السيدة نجاة، حرم السيد الدكتور المرحوم عز الدين، حادثت السيدة آمال حرم الأخ الدكتور زين العابدين بدوي صالح، الذي كان يعد لنيل درجة الدكتوراه في جراحة العظام في أوبسالا بذلك، وثالثهما الأخ الدكتور محمد علي التوم وحرمه السيدة نفيسة، وهذا كان طبيباً باطنياً يعد لنيل درجة الدكتوراه أيضاً في أمراض الغدد الصم والسكري، ولم تكن بيني وبينهم سابق معرفة، ولكنها توطّدت فيما بعد واستمرت طيبة إلى يومنا هذا.

وذات يوم، وبينما أنا بالمكتب دخل عليّ شخص أخذ في تعريف نفسه بأنه الدكتور زين العابدين اختصاصي جراحة العظام في أوبسالا، واستطرد قائلاً: علمت أن لك مشكلة طبية، وأنك تبحث لها عن علاج، ويسرني أن أضع خبرتي ومعرفتي بالأوساط الطبية في هذه البلاد تحت خدمتك، وأفضل أن يكون في أوبسالا، حيث أعمل، والخدمات الطبية في السويد موزَّعة على قطاعات، ولكنك إذا فضَّلت العلاج في استكهولم العاصمة، فيؤسفني أن أقرّ بأنني لا أستطيع أن أقدّم لك أي مساعدة بسبب عدم معرفتي بالأوضاع في استكهولم.

كنت مندهشاً من حديثه هذا، فقد جاء مفاجأة؛ إذ كيف عرف هذا الرجل هذه المعلومة؟ وهل هو رجل يمكن الاعتماد عليه فعلاً؟ دارت كل هذه الأسئلة في ذهني، ثم استأذنت الرجل وخرجت من مكتبي لدقائق، حيث دخلت على السيد السفير وحدثته بما جاء به هذا الرجل الذي اسمه د.زين العابدين، وكانت إجابة السيد السفير أنه طبيب مسؤول وبأسرته في أوبسالا ويحضر لدرجة الدكتوراه، وشجعني السيد السفير أن اشرح لزين العابدين كل ما في الأمر، وأن أعتمد عليه اعتماداً كلياً.

وفعلاً قدّم لنا د.زين العابدين خدمات جليلة، وبمساعدته تم تشكيل مجلس طبي من ثلاثة أطباء؛ اختصاصية في أمراض النساء والولادة، هي الدكتورة قونلا ليندمارك، وطبيب أطفال إثيوبي، وطبيب سويدي متخصِّص في الأمراض الوراثية. باشر المجلس رعاية زوجتي وشخصي بالفحص والتحاليل، حتى جاء موعد إجراء العملية القيصرية لاستخراج الجنين، فهكذا فضّل المجلس إخراجه مباشرة لتفادي أي تعقيدات قد تحدث أثناء الولادة الطبيعية.

حضر د.زين العابدين إجراء العملية القيصرية، وخرج من الغرفة وقدم لي التهنئة بالمولود، وهو في صحة جيدة، فكل علامات الطفل الصحيح كانت موجودة، ولكنه فاجأني بأن قال إنه بعد هذه العملية مغادر بعد يومين فقط إلى الكويت مقر عمله، فقد أخّر موعد سفره لحضور العملية، وبعد أن اطمأن على صحة المولود وأمه فهو مغادر، ولكني رفضت فكرة سفره، وكان إصراري أن يبقى لمدة أسبوع حتى تغادر زوجتي المستشفى ونحتفل به، فاعتذر الدكتور زين العابدين بحجة أنه رفض الفكرة نفسها من الزملاء عز الدين أبو سقرة ود.محمد علي التوم، واستجابته لدعوتي ربما تثير حفيظتهما، فقلت له إنني لا أنوي دعوة أي سوداني لحفل وداعه سوى السيد السفير والملحق الإداري بالبعثة، إذ لا بد من وداعك أمام أطباء السويد الذين تعاملت معهم، ووقفوا معك أثناء الدراسة وأثناء الإشراف على زوجتي.

قدمنا الدعوة لوجبة العشاء لعدد من الأطباء السويديين في جامعة أوبسالا، وقد لبّوا الدعوة، واستمر الحفل حتى الساعات الأولى من الصباح. الطريف في الأمر أن السيدة الفضلى عائشة، حرم السفير الأمين عبد اللطيف، والتي أشرفت على كل فنون الطبخ، كانت تريد أن تتعرّف على الدكتورة قونلا ليندمارك من بين السويديات، وتجد حرجاً في السؤال عنها مباشرة، فمالت نحو زوجتي وسألتها: يا أختي الفنيلة بتاعتك دي وين؟ ففهمت زوجتي المقصود وأشارت إليها، فقامت السيدة عائشة بعد ذلك بتحيتها والتعرُّف عليها.. فكلمة قونلا في العامية السودانية معروفة وفضّلت السيدة حرم السفير استخدام لفظة الفانيلة من الألبسة الرجالية حتى لا تلفت النظر.

دامت فترة عملي في السويد سبعة أشهر لا غير؛ لأن الرئاسة في السودان أصدرت قرارات أغلقت بموجبها اثنتين وعشرين سفارة سودانية من بينها سفارة السودان في السويد، بحجة الظروف الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد، وقد شدَّد القرار على أن يتم إغلاق هذه السفارات جميعها في الثلاثين من يونيو 1983م، وكانت تلك كارثة على الدبلوماسية السودانية، وعلى السودان؛ فليس أصعب من إغلاق السفارة إلا إعادة فتحها.

كان علينا أن نقوم بأعمال التصفية وإخلاء الدور المستأجرة، ونسدِّد ما على السفارة من التزامات مالية، بل جاءت التعليمات أن نبيع دار سكن السيد السفير، والتي كانت مملوكة للدولة، إذ تم شراء هذا البيت بقرض من بنك إسكندنافيا

والتسديد بأقساط شهرية، وكان القسط الأخير في الثلاثين من يونيو 1983م اليوم المحدّد لإغلاق السفارة، وكان علينا أن نبيع البيت لندفع عشرة آلاف دولار فقط قيمة القسط الأخير، ولكنا رفضنا فكرة البيع وسدّدنا القسط الأخير من المال الذي كان موجوداً في حساب السفارة، وكان أكثر من مائتي ألف دولار، وقمنا بتأجير الدار للسفارة السعودية على أن يتم تحويل مبلغ الإيجار إلى السفارة السودانية في بون، فهي التي تم تكليفها بتغطية أعمال السفارة في استكهولم.

خلال فترة عملي القصيرة في استكهولم نظرت ملياً إلى نوع العمل المنتظر والمتوقّع في السويد، فوجدت أن الاجتهاد الاقتصادي فيها أنفع للسودان من أيٍّ مجال آخر، فما الفائدة التي يجنيها السودان من دخول الغواصات النووية السوفيتية في المياه الإقليمية السويدية أو خروجها منها؟ نحن في حاجة إلى تجميع ثلاجات إلكترولكس في السودان، وإلى قطع غيارها، وإلى أفرع للشركات السويدية في السودان لدفع عجلة التجارة والاقتصاد، وهو الاتجاه الذي قصدنا.

توجّهنا إلى شركة فارمسيا ذات الشهرة العالمية في صناعة الأدوية ومقرها في أوبسالا للتدارس والتفاكر حول بناء فرع للشركة في السودان لإنتاج المحاليل الوريدية والمضادات الحيوية ومضادات الملاريا. دار الحديث في اجتماع بدأ في العاشرة صباحاً حتى موعد الغداء الذي تناولناه والسيد السفير برئاسة الشركة، حيث طافت بنا إدارة التشريفات الخاصة بها على الأقسام المختلفة، وللاطلاع على إمكانات الشركة، وأبدت إدارتها اهتماماً بالموضوع، وتم الاتفاق على أن توفد الشركة ثلاثة أعضاء بزيارة للسودان ومقابلة المسؤولين في وزارة الصحة والصيدلة والسموم، وبحث فرص التسويق والأماكن المناسبة لإنشاء الفرع، وذلك خلال شهري سبتمبر وأكتوبر حسبما يتم الاتفاق بين الطرفين.

كانت وجهتنا الثانية هي شركة الفولفو ودعوتها لإنشاء مركز لتجميع شاحنات وتراكتورات فولفو في السودان، وذلك بعد أن توقف مركزها في إيران عن الإنتاج بسبب الأوضاع غير المستقرّة التي صاحبت الثورة الإسلامية في إيران، وإغلاق مركز التجميع في المغرب، وقد كانت الشركة تبحث بجدية عن مكان بديل في منطقة الشرق الأوسط، ولكن الأمر توقّف؛ إذ بتناول الموضوع مع ممثّلي الشركة كان سؤالهم الكبير لشخصي: ماذا عن انقطاع التيار الكهربي؟ وإلى يومنا هذا تعاني البلاد من انقطاع التيار الكهربائي، وقد مضى على هذا السؤال ربع قرن من الزمان.

عرضت على الشركة أن يقوم مركز التجميع في مدينة الدمازين التي يوجد بها خزان الرصيرص ومحطة توليد الكهرباء، وبذلك تتوافر الطاقة والماء للمصنع، مع وجود مطار صغير يمكن توسيعه، وكان النقل بالسكة الحديد في حينها على ما يرام، وتم الاتفاق أيضاً على زيارة وفد من الشركة للسودان لدراسة الإمكانات والفرص المتاحة.

اتفقنا مع جامعة أوبسالا وجامعة لوند، والثالثة جامعة بيرقن، وبتمويل من المعهد السويدي على إقامة ورشة عمل بين هذه الجامعات وبعض رصيفاتها من الجامعات الجديدة في السودان مثل جوبا والجزيرة، وبحضور جامعة الخرطوم لدراسة احتياجات الجامعات السودانية وما تحتاجه من معدات وأدوات وفرص تدريب وتبادل خبرات، وما تستطيع هذه الجامعات السويدية والدنماركية تقديمه لها، فهي ذات إمكانات مادية كبيرة، واستقر الرأي على قيام الورشة في شهر أكتوبر 1983م، وقامت هذه الورشة في موعدها، ولكن بعد أن أغلقت السفارة وتم نقلي إلى القاهرة، لم أدعَ للأسف لحضور الورشة، وقد حضرها الأخ الصديق المرحوم عبد الهادي الصديق إذ كان حينها مديراً للإدارة الثقافية في ديوان الوزارة.

كانت طموحاتي كبيرة، إذ كنت أنظر إلى العاصمة الخرطوم وفيها مترو للإنفاق، ولذا كنت بصدد الاتصال ببعض الشركات السويدية الكبيرة ذات الخبرة العالية في هذا المجال، وتشجيعها على زيارة السودان والنظر في إمكان إنشاء مترو للأنفاق بين المدن الثلاث والقيام بالدراسات الهندسية، هذا إلى جانب التُّرماي، والذي كان يوماً يغنى له في الخرطوم، فلماذا لا يعود؟ ولكن تذكَّرت سؤال ممثل شركة الفولفو: ماذا عن انقطاع التيار الكهربائي؟

بالطبع لم تجد تلك المشروعات أي متابعة بعد قفل السفارة في الثلاثين من يونيو 1983م، فذهبت أدراج الرياح، وعلاقات السويد بالسودان لم تشهد أي تقدُّم حتى يومنا هذا، فقد ظلت -كما يقول الأطباء- في حالة مستقرة، ومن يدري، فقد تشهد انفراجاً في يوم من الأيام.. نتمنى ذلك.

أعيد فتح السفارة، وتمت الاستفادة من الدار التي حافظنا عليها بعدم التخلُّص منها بالبيع لسكن السيد السفير.

جمهورية مصر العربية:
تجربتي في العالم العربي

غادرنا استكهولم ثلاثتنا؛ السيد السفير وأسرته، وشخصي، والملحق الإداري محمد الفاتح بابكر، وكانت وجهتي القاهرة، ووجهتهما الخرطوم، إذ تم نقلي إلى مصر للاعتبارات الطبية سالفة الذكر. كنت في شوق إلى مصر، فلم يسبق لي زيارتها، وأحببتها كحبّ أي سوداني لها، ومن ناحية أخرى كنت أتطلع إلى مشاهدة مصر التي اعتزّ بها الفرعون، حيث قال كما جاء في القرآن الكريم: "أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي"؟ فيالها من عظمة.

سفارة السودان في القاهرة هي الأولى من ناحية الحجم والوزن، والثانية هي السفارة السودانية في جدة بالمملكة العربية السعودية، وكانت جدة في ذلك الزمان هي مقر السفارات الأجنبية المعتمدة لدى المملكة، أما الثالثة فكانت هي سفارة السودان في المملكة المتحدة (لندن). يرأس سفارة السودان في القاهرة في ذلك الوقت، السيد السفير عبد الرحمن سلمان نصر، وكان إدارياً ناجحاً، تدرّج في السلك الإداري حتى اختاره الرئيس نميري حاكماً على إقليم البحر الأحمر، ومن ثَمَّ عينه سفيراً بوزارة الخارجية، ولدى مصر في درجة وزير الدولة.

كانت هذه هي المرة الأولى التي أعمل فيها في بعثة على رأسها سياسي معين، وكانت ظاهرة التعيينات السياسية قد تفشت حينذاك، أذكر من بينهم السفير الراحل عبد الله الحسن الخضر في لندن، وقد سبق له العمل وزيراً للداخلية، ووزيراً لشؤون مجلس الوزراء، وقبل ذلك تدرّج في سلك الدبلوماسية السودانية حتى شغل منصب الوكيل في الوزارة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية كان السفير عمر صالح عيسى، وفي نيويورك مندوباً دائماً للسودان لدى الأمم المتحدة، كان السفير عبد الرحمن عبد الله، الذي كان وزيراً للخدمة العامة والإصلاح الإداري،

وفي المملكة العربية السعودية كان السفير الفريق(م) الفاتح بشارة، وفي الاتحاد السوفيتي (آنذاك)، السفير أحمد سليمان، وفي نيجيريا السفير كمال عمر الأمين، وفي يوغندا السفير العميد(م) حسن بانقا، وبعده في الدولة ذاتها اللواء(م) عبد الله محمد عثمان، وقد توفّي أثناء أدائه واجبه الدبلوماسي في كمبالا، فله الرحمة والمغفرة، وهؤلاء من أسعفتني الذاكرة، وعلى سبيل المثال لا الحصر.

معلوم أن قانون السلك الدبلوماسي والقنصلي أعطى رأس الدولة الحق في تعيين سفراء تعييناً سياسياً حسب اختياره، وفي الدرجة التي يراها تناسب أيّاً منهم، وقد حدد القانون نسبة 15% من جملة سفارات السودان بالخارج، كحدٍّ أقصى لهذا النوع من التعيين الذي هو من حق رأس الدولة أن يرسل من يمثله في الدولة التي يريدها حسب الاعتبارات الموضوعية. ويبدو أن وزارة الخارجية السودانية اقتبست هذه الممارسة من وزارة الخارجية البريطانية، ولكن في بريطانيا كانت هنالك خمس سفارات فقط تحت تصرُّف جلالة الملكة، وهي في البلدان التي فيها ملوك مثل السويد وهولندا وإسبانيا والقيصر في الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية، وهذه ممارسة اندثرت هنالك وتطوّرت وازدهرت في السودان.

كان الرجل الثاني في البعثة السودانية بالقاهرة السفير أحمد يوسف التني، وكان اللقب الرسمي لسيادته هو (نائب رئيس البعثة) باختفاء عبارة رئيس (المقر)، وقد أشرنا إلى هذه التسمية سابقاً، وهذا منصب استحدث في سنوات السبعينيات لأسباب موضوعية، وانحصر في القاهرة ولندن وواشنطون وموسكو، فهذه كانت من أهم السفارات السودانية وكبرياتها. ففي القاهرة يوجد ملحق عسكري، وملحق ثقافي، ومستشار اقتصادي، ورئيس للقسم القنصلي من جهاز أمن الدولة، إلى جانب مقر الجامعة العربية، واعتماد رئيس البعثة في مصر مندوباً دائماً للسودان فيها، وعدد أفراد البعثة في القائمة الدبلوماسية –أي الذين يتمتّعون بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية– ستة وسبعون فرداً، هذا غير الكوادر المساعدة الأخرى خارج إطار القائمة الدبلوماسية، فكان لا بد من وجود شخص على درجة معتبرة لينوب عن السفير –رئيس البعثة– في حالة غيابه لأي سبب من الأسباب، وأن تكون درجته مقدّرة من رؤساء الأقسام داخل البعثة.

هذا الوضع ينطبق على لندن التي كان في بعثتها أيضاً ملحق عسكري، ومستشار ثقافي، وملحق اقتصادي، ومكتب مشتريات حكومة السودان، وعناصر جهاز أمن دولة. ومن جهة أخرى فلندن يقصدها كبار الشخصيات السودانية والوزراء في الإجـازات، ولطلب العلاج، ولأي غرض خاص، فلا بد من وجود نائب لرئيس البعثة على قدر من المسؤولية والتجربة والكفاءة الإدارية. وهكذا الحال في واشنطون وفي نيويورك. وكانت لنائب رئيس البعثة امتيازات تقل قليلاً عن امتيازات رئيس البعثة، فكانت له سيارة بسائقها، ودار فيها أثاث معتبر، وعاملة في الدار، مع تغطية تكاليف استهلاك الكهرباء والماء والغاز والهاتف وما إلى ذلك.

تولّيتُ دائرة المراسم في البعثة، وكانت هنالك خمس وثلاثون سفارة أجنبية في القاهرة معتمدة في الخرطوم بصفة غير مقيمة، فكانت دائرة المراسم في البعثة هي حلقة الوصل بين هذه السفارات وديوان الوزارة، ومن جهة أخرى، كانت هي المسؤولة عن تنظيم امتيازات العاملين داخل القائمة الدبلوماسية، وضبط ما يقومون بشرائه من الأسواق الحرة المصرية أو يودّون استيراده من الخارج تحت مظلة الحصانة الدبلوماسية.

لهذا الغرض كان التوجيه لكل من يريد شراء أي سلعة بموجب الامتياز الدبلوماسي، عليه أن يقدم طلباً للدائرة أولاً يشتمل على ما يريد شراءه من أغراض، للحصول على موافقة الدائرة قبل طباعتها في الاستمارة الخاصة بوزارة الخارجية المصرية المعدّة لهذه الأغراض، وذلك للحيلولة دون استغلال الامتياز؛ فالسوق السوداء كانت رائجة، واستغلال الامتياز لا يتماشى مع الأعراف، وغير مقبول دبلوماسياً، ويسيء إلى سمعة البعثة قبل الدبلوماسي، ويضع البعثة تحت رقابة الأجهزة الأمنية في الدولة المضيفة، والبعثة تم إنشاؤها لعكس الوجه المشرق لدولتها وشعبها.

ذهبت يوماً إلى ميناء القاهرة الجوي لتخليص أمتعة شخصية تخصّني شحنتها جواً من استكهولم، فوصلت إلى ما يعرف بقرية البضائع، وعلى مشارف مدخل القرية يوجد حاجز بعصا ترفع بواسطة عامل للسماح للمركبة بالدخول، ولكن بعد أن تدفع رسماً يعرف بـ(رسوم تحسين خدمات ميناء القاهرة الجوي)، لكني شاهدت عربة تحمل لوحة دبلوماسية تم السماح لها بالدخول دون أن تدفع الرسوم

المقرّرة، وعندما جاء دورنا طالبنا العامل بالدفع فقلت له: لقد دخلت أمامنا عربة تحمل لوحات دبلوماسية ولم تدفع، وهذه السيارة تحمل لوحة دبلوماسية وتتبع لسفارة السودان! فقال العامل تلك سفارة مستثناة لأنها سفارة دولة تقدّم لمصر مساعدات، فسألته هل هذه الدولة فقط هي المستثناة أم هنالك أخريات؟ فأجاب من الدول المستثناه: أمريكا والسعودية وبريطانيا وكندا. .إلخ، فقلت له: ولكن السودان ومصر أخوات في البر والبحر والجو، وكنت على يقين أن حواري معه لن يغيِّر الموقف، لأنه يقوم بتنفيذ التعليمات، ولكن الفائدة كانت فيما استخلصناه منه من نقاط.

التفتُّ إلى السائق، وقد كان هو العم كردي، فقلت له: أريد منك أن ترجع قليلاً إلى الخلف وتقود هذه السيارة بسرعة شديدة تكسر بها هذه العصا الحاجز، وإن كنت متردّداً فاترك لي السيارة أقودها بنفسي، ولكن العم كردي لم يتردّد وفعل ما طلبته منه، وعندما لاحظ العامل إصرارنا على الاقتحام، أسرع ورفع العصا، ودخلت السيارة، وطلبت من العم كردي التوقّف وقلت للعامل: عليك الإبلاغ بأن السيارة التي تحمل اللوحة الدبلوماسية (30)، وهذا رقم السفارة السودانية، ورفضت دفع الرسوم.

وبعودتي إلى السفارة ذهبت لتوِّي إلى السيد السفير عبد الرحمن سلمان وأخبرته بما حدث، وطلبت منه الموافقة على أن نكتب لوزارة الخارجية المصرية نطلب منها أن تعامل السفارة السودانية بالمثل، لا سيما أن عربات السفارة المصرية في الخرطوم تدخل ميناء الخرطوم الجوي من دون أن تدفع رسماً مادياً، فوافق سيادته، ودخلت مع إدارة المراسم في وزارة الخارجية في تبادل مذكرات حتى أثمرت بإعفاء عربات سفارة السودان من دفع رسوم دخول ميناء القاهرة الجوي.

لم تطُل إقامتي في القاهرة، إذ وصلت إليها في الأسبوع الأول من يوليو 1983م، وغادرتها في الثاني عشر من يناير 1985م (عام ونصف لا غير)، إذ مرض ابني محمد مما اضطرني للسفر به إلى لندن ولكن احتسبناه. وفي هذه المدة تشرَّفت برفقة الأخ المستشار عبد الرحمن محمد بخيت، والمستشار وقتذاك عبد المنعم محمد مبروك، وصار فيما بعد سفيراً للسودان لدى مصر، والمستشارة وقتذاك فاطمة سيد أحمد البيلي، وهي حرم السفير أحمد يوسف التني. وكان الأخ المستشار وقتذاك مصطفى عبد الحميد كاب الرفيق، يتأهب للسفر إلى ديوان الوزارة بالخرطوم مع أسرته، ثم انضم إلينا الوزير المفوض أبو زيد الحسن أبو زيد منقولاً من جدة، هذا إلى جانب السكرتير الثاني الطيب علي أحمد، والسكرتير الثاني أسامة نقد الله.

وهنا أذكر أن السيد الوزير المفوض أبو زيد كان المسؤول عن الشؤون الإدارية والمالية، وكان متشدِّداً في تطبيق اللوائح، وفي تلك الفترة ظهر الرئيس السوفيتي قسطنطين شيرننكو، وكانت أجهزة الإعلام تصفه بأنه متشدد، فرأينا أن نلقب السيد أبو زيد بشيرننكو، وشاء الله أن يتم تحويل أسامة نقد الله للعمل في الشؤون الإدارية مع السيد أبو زيد فلقبناه (شيرننكو الصغير). وقد التحق أيضاً للعمل بالسفارة بالقاهرة الأخ المستشار عوض محمد حسن، وفي القاهرة تمت ترقيتي إلى درجة المستشار في الأول من مارس 1984م.

امتلأت القاهرة في تلك الفترة بالسودانيين الهاربين من الخرطوم بعد أن طبق الرئيس نميري قوانين الشريعة الإسلامية التي عرفت بقوانين سبتمبر؛ لأن تنفيذها كان في سبتمبر 1983م، وكان حينها السيد محمد ميرغني مبارك، هو وزير الخارجية، ولما كان إقبال كبار المسؤولين لزيارة القاهرة كثيراً، فقد قسمنا مهام الاستقبال والإشراف على الوفود الزائرة على النحو التالي:

* الوزراء وكبار المسؤولين في القطاع الاقتصادي والزراعي والحيواني، للمستشارية الاقتصادية.

* الوزراء وكبار المسؤولين في القطاع الثقافي والتعليمي، للمستشارية الثقافية.

* الوزراء وكبار المسؤولين في وزارة الدفاع والداخلية والقوات النظامية، للملحقية العسكرية.

* الوزارات والإدارات والمسؤولين خارج تلك الدوائر، من واجبات الدبلوماسيين، على أن يتم ذلك وفق التنظيم عبر المناوبة اليومية.

وبطبيعة الحال، كان للسيد رئيس البعثة ونائبه الاهتمام بزيارات السادة رئيس الجمهورية ونوابه ومساعديه، وزيارات السيد وزير الخارجية.

كانت الملحقية العسكرية تحت إشراف اللواء فؤاد، ونائبه العقيد صلاح الضوي، والرائد الكتيابي، والمستشار الثقافي هو الراحل محمد سعيد معروف، ومعه الأخ أحمد أبشر، والسيد محمد مبروك، والأستاذة عزيزة مكي لشؤون الطالبات، والأستاذة كريمة الزبير، وفي المستشارية الاقتصادية أذكر السيد الصافي محمد الصافي، والسيد صلاح محمد الحسن نائبه، والذي عاد إلى الوزارة سفيراً معيناً سياسياً من جانب الحزب الاتحادي الديمقراطي، وذهب إلى أسمرا في عام

2007م، وثالثهما الأخ العمدة، والذي يقال إنه خرج من دار أهله ولم يعُد بعد، رد الله غربته، فقد كان بحق رجلاً عمدة. ومن جهاز أمن الدولة الأخ أحمد الخليفة بركات، ومحيي الدين عبد الله، وآخرون. أما السيد صالح سوار الدهب، فقد جاء ليخلف السيد محمد سعيد معروف في الملحقية الثقافية، وعاشرته لبعض الوقت، وتبادلنا الاحترام والتقدير رغم قصر المدة، له الرحمة والمغفرة.

طبيعي أن لا يحسّ المرء بالغربة في مصر، وقد ازداد الإحساس بانعدامها، بازدهار أجهزة التكامل بين البلدين حتى إن السفر بين السودان ومصر لم يكن بجواز السفر، فقد استحدثت الأجهزة المعنية (بطاقة وادي النيل)، ليتنقّل بموجبها مواطنو الدولتين، إذ لم تكن هنالك حاجة إلى تأشيرة دخول، أو التسجيل عند سلطات الهجرة في العاصمتين، غير أن هذا الأمر أخذ في التدنّي والتدهور عندما أعلن الرئيس نميري تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان، ولم تكن مصر راضية عن هذا الإجراء، ووقعت القطيعة بين البلدين حتى إن الرئيس نميري توقّف عما اعتاده في سنوات ماضية من قضاء بعض أيام شهر رمضان المبارك في مدينة الإسكندرية.

أذكر أن في رمضان عام 1984م، كان الرئيس نميري في زيارة إلى رومانيا، وقيل إنه في طريق عودته إلى السودان سيزور مصر، ويمضي ما اعتاده من أيام الشهر المبارك في الإسكندرية، ولهذا وقع عليَّ الاختيار لمرافقة السفير عبد الرحمن سلمان لنكون إلى جوار السيد الرئيس بالإسكندرية، وكانت تلك محاولة لنفي حدوث الجفوة بين البلدين. ولكن، وبينما نحن في مكتب السيد السفير بالبعثة، وقبل الذهاب إلى المطار، جاء هاتف من رئاسة الجمهورية المصرية يفيد أن الرئيس نميري لن يذهب إلى الإسكندرية، وستتوقّف طائرته بمطار القاهرة للتزود بالوقود.

جئنا إلى مطار القاهرة، وأمام صالة كبار الزوار كانت الحركة دائبة، فقد شارفت الطائرة المقلة للرئيس نميري على الهبوط، وبينما كانت جميع الاستعدادات لاستقباله قد اتخذت سلفاً في الإسكندرية، وما هي إلا دقائق معدودة حتى هبطت طائرة صغيرة بالرئيس محمد حسني مبارك الذي جاء من الإسكندرية، وبعد وصوله سمحت سلطات الطيران المدني لطائرة الرئيس نميري بالهبوط بعد إبقائها لفترة في الأجواء حتى يصل الرئيس مبارك.

المملكة المتحدة: تجربتي الأوروبية الثانية

قدّرت الوزارة الموقَّرة مشكورة، ظروفي وحاجتي الماسة إلى متابعة العلاج بعد احتسابي ثلاثة من الأطفال في سن مبكرة؛ أنور في الخرطوم، وسارة في إسلام أباد، ومحمد في لندن، وقد أشارت التحاليل الطبية التي أجريت على الطفل محمد في مستشفى الأطفال المرضى في شارع أورموند العظيم إلى احتمالات وجود أسباب وراثية تؤدي إلى تحلّل المادة البيضاء في المخ، وتقل نسبة الإصابة كلما ازداد عدد المواليد، وأشرف على علاج الطفل محمد الطبيب المتخصّص في علم الأعصاب البروفيسور جون ويلسون.

بينما كان الطفل محمد في سرير المستشفى وددت السفر به إلى أوبسالا مكان ميلاده، فهاتفت الطبيب السويدي المتخصّص في الأمراض الوراثية، وكان عضواً في اللجنة الطبية التي أشرفت على زوجتي أثناء فترة حملها وحتى وضعته بعملية قيصرية، وأبديت له رغبتي في السفر بمحمد لمقابلتهم، فسألني الرجل: في أي مستشفى هو في لندن؟ فقلت له: في مستشفى الأطفال المرضي. ثم سألني: ومن هو الطبيب الذي يشرف عليه؟ فقلت له: البروفيسور جون ويلسون، فقال الرجل: إن مستشفى الأطفال المرضى تأسّست قبل ظهور السويد في القرن الثامن عشر، وهي معروفة في كل أنحاء أوروبا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، والطبيب جون ويلسون معروف بعلمه الغزير في هذا المجال، ولهذا لا نستطيع في أوبسالا تقديم أي مساعدة أفضل مما يجدها في مستشفى الأطفال المرضى، ولذا ننصح ببقاء الطفل حيث هو الآن.

شاورت البروفيسور ويلسون في أن نأخذ رأياً آخر، وهذا تقليد معروف بين الأطباء (الرأي الثاني)، فما كان منه إلا أن قال لي: لو كنت مكانك أبحث عن علاج لابني ما تركت حجراً إلا وقلبته، ولكن أرجو إعلامي باسم الطبيب الذي تختاره، فقلت له: أريد البروفيسور قرانت فقال: هذا جراح ماهر في جراحة المخ

والأعصاب، وقد اشتهر بعد أن أجرى عملية جراحية للسفير الإسرائيلي الذي حاولت مجموعة فلسطينية اغتياله في وسط لندن، ولكن حالة الطفل محمد لا تستدعي أيّ تدخل جراحي، وعلى الرغم من ذلك سأقوم باستدعائه للكشف على محمد، وفعلاً دعا المستر ويلسون الطبيب قرانت.

وللأمانة أيضاً، فقد جاءني المستر ويلسون وقال لي: من جانبي سأستدعي لك طبيباً لبنانياً كان يعمل معنا في هذا المستشفى، والآن يقوم بالتدريس في معهد أمراض المخ والأعصاب، بحكم أنه عربي مثلك ويتكلّم اللغة العربية، فجاءني الطبيب اللبناني، وبعد الكشف على الطفل محمد قال لي إنه يتفق تماماً مع رأي الدكتور ويلسون.

عندما وصلت إلى لندن في الثاني عشر من يناير 1985م، كانت زوجتي في الأشهر الأولى من الحمل، فقابلت الدكتور ويلسون طالباً إرشادي، لأنها والطفل في حاجة إلى رعاية خاصة، فقام مشكوراً بالإشارة إلى البروفيسور جورج بنكر، وأفاد بأنه طبيب العائلة المالكة ورئيس الأكاديمية الملكية لاختصاصيِّي أمراض النساء والتوليد، ولهذا فهو مشغول جداً وسأتولّى تحديد الموعد لزوجتك معه. وهذا ما حدث بالفعل.

فبعد أيام قليلة اتصلت بي عبر الهاتف من عرَّفتني بنفسها بأنها سكرتيرة المستر بنكر، وأن المستر جون ويلسون كان قد كتب إليه يرجوه رعاية زوجتي خلال فترة الحمل، ولما كان المستر بنكر خارج بريطانيا وقتذاك، وغير متوقّع أن يعود إليها إلا بعد ثلاثة أسابيع، قالت لقد أخذ نائب المستر بنكر علماً بالأمر، وكذلك تم إخطار المسؤولين في جناح ليندو في مستشفى القديسة ميري، حيث يعمل المستر بنكر، وذلك تحسُّباً لأي طارئ قد يحدث قبل الموعد الذي تم تحديده لكم سلفاً مع الدكتور بنكر.

جاء المستر بنكر، وأشرف على السيدة حرمي حتى وضعت بنتاً أسميناها يسرا، ثم انتقلت زوجتي بطفلتها الوليدة للبروفيسور ويلسون. ومما لا شك فيه أننا ندين له بالكثير، فله الشكر أجزله والشكر والحمد للمولى عز وجل من قبل ومن بعد، فالابنة يسرا ملأت حياتنا سعادة وغبطة وفرحاً، وما تزال، لا سيما أنها ظلت وحيدة بلا أخ ولا أخت، لكنها بفضل الله وعونه استطاعت أن تشقّ طريقها في الحياة حتى تخرّجت طبيبة للأسنان. نتمنى لها موفور الصحة وكل التوفيق.

لقد رأس الراحل السفير المقتدر عبد الله الحسن الخضر البعثة خلال تلك الفترة، وكان ينوب عنه السفير عمر العالم أحمد، ثم الوزير المفوّض عصام الرشيد أبو جديري الذي كان يقوم بتصريف المهام الإدارية والمالية. وعندما نقل السفير عمر العالم للرئاسة خلفه السفير جبارة عبد الرحمن، والوزير المفوّض صديق يوسف أبو عاقلة خلفاً للسيد عصام أبو جديري، وبعده كنت أنا، ومن بعدي المستشار بشرى الشيخ دفع الله، ثم إبراهيم عبد المنعم. وهكذا تمضي الحياة ولا تتوقف.

في الأقسام الفنية كان العميد الركن صلاح مصطفى ملحقاً عسكرياً، وينوب عنه العقيد الهادي يوسف، وفي الملحقية الثقافية كان الدكتور أحمد البشرى، ومحمد الأمين العجباني، والسيد عادل عبد الرحمن علي طه، وفي المستشارية الاقتصادية كان السيد فيصل مهيوب، وقد عين لاحقاً وزيراً للدولة في المالية، ولكن مدته لم تطُلْ، إذ أسقطت الانتفاضة في أبريل 1985 حكومة الرئيس نميري بعد ثلاثة أسابيع فقط من استلامه العمل في وزارة المالية، وتوليت تصريف مهام المستشار الاقتصادي حتى جاء السيد أحمد مكي إسماعيل خلفاً للسيد فيصل.

عمل في القنصلية معنا السيد رحمة سليمان، وعثمان الكجم، وآخرون. السيد رحمة صديق عزيز متزوّج من الأخت الفاضلة عفاف حامد بلة، وتربطنا بأسرتها أواصر طيبة، فقد عشنا معاً في مدينة الكرمك، ووالدها -رحمه الله- كان يقدّرني أيما تقدير، وعندما جئت إلى لندن بالطفل محمد للعلاج، نزلت ضيفاً عليهم. وعندما تم نقلي إلى لندن، نزلنا أيضاً وزوجتي ضيفين عليه وعلى السيدة عفاف، حتى وجدنا منزلاً لا يبعد عن مكان سكنهما فاستأجرته البعثة لي، فهكذا كانت الممارسة، فالدولة هي التي توفّر السكن للمبعوثين الدبلوماسيين.

كلّفني السيد السفير عبد الله الحسن بمهام الإعلام -القسم العربي- وكما هو معلوم، تصدر في لندن أعداد مقدرة من الصحف اليومية والأسبوعية والدوريات العربية، من أشهرها مجلة (الدستور). استمر بي الحال في هذا القسم حتى غادر المستشار الاقتصادي السيد فيصل مهيوب، كما سبقت الإشارة، فأضاف السيد السفير إلى مهامي الإشراف على المستشارية الاقتصادية، وكان هنالك تعاون وثيق بين المستشارية وغرفة التجارة العربية البريطانية، والعديد من الشركات البريطانية في الصادر والوارد، وفي كل مجالات الاقتصاد والتجارة.

في أبريل 1985م، قامت الانتفاضة في الخرطوم وحينها كان الرئيس نميري في الولايات المتحدة الأمريكية، وكنا نترصّد البرقيات المشفّرة المرسلة إلى واشنطون لمعرفة ما يدور في الخرطوم، إذ كانت المعلومات شحيحة جداً حتى ظهر السفير إبراهيم طه أيوب، والذي كان حينها سفيراً للسودان لدى كينيا في مؤتمرات صحفية يعطي ما تيسّر له من معلومات وعن مجريات الأحداث في الخرطوم.

في لندن كانت أجهزة الإعلام البريطانية وغير البريطانية تلاحق السفارة، وتودّ التحدث إلى السيد السفير، ومع ظروف شحّ المعلومات قرّرنا حجب السيد السفير عن التحدُّث إلى أي جهة إعلامية، أو الإدلاء بأي تصريح لأن الأوضاع كانت غامضة، وتضاربت حولها الأقاويل. ويبدو أن السيد السفير عبد الله الحسن قد شعر أن حكم نميري قد انتهى، لذا عمل على إخلاء طرفه من البعثة، فقد أعفى نفسه من المنصب قبل أن يجيء قرار إعفائه وآخرين رسمياً بعد نجاح الانتفاضة، وتولّي المشير سوار الدهب زمام الأمور –وقد كان وزيراً للدفاع– فقام السيد السفير عمر عالم أحمد بالأعمال بالإنابة حتى تم ترشيح السفير إبراهيم محمد علي، الذي كان عند الانتفاضة يقوم بتصريف مهام السيد وكيل الوزارة.

بانتهاء حكم الرئيس نميري، تم حل جهاز أمن الدولة، وبذلك غادر الأخ رحمة سليمان وعثمان الكجم والكوادر المساعدة لهم لندن إلى السودان، وعندها تم إسناد تصريف المهام القنصلية لشخصي مع المستشارية الاقتصادية، وتحويل مهام الإعلام العربي للسكرتير الثاني محمود محمد عبد الغني، فكانت مهام في غاية من الصعوبة؛ فالأعمال القنصلية كثيرة ومتشعِّبة، من توثيق ورعاية مرضى، وتجديد جوازات السفر السودانية واستخراجها والحذف فيها والإضافة، وكان يقوم بهذه المهام الهجرية السيد المقدم شرطة سيد سعيد بمساعدة بعض العمالة المحلية. وفي العمل القنصلي، خاصة جانب منح تأشيرات الدخول للسودان، لا بد من الاطلاع على جواز سفر طالب المعاملة مرتين؛ في المرة الأولى لفحص الجواز والتصديق على الاستمارة، وفي حالة التصديق بالمنح لا بد من الاطلاع على جواز السفر مرة ثانية للتوقيع على التأشيرة.

ونسبة لضغط العمل في الإدارتين، كنت أذهب للسفارة عند الثامنة صباحاً بينما يبدأ العمل رسمياً عند التاسعة صباحاً، وذلك لأتمكن خلال تلك الساعة من فحص جوازات سفر طالبي تأشيرة الدخول للبلاد، وطلبات السودانيين لأغراض مختلفة. كانت هذه الساعة تمكنني من قضاء الكثير من الأعمال القنصلية في هدوء، فبعد التاسعة تدبّ الحركة وينشط دولاب العمل بين قادم ورائح، وبين هاتف وفاكس.

بعد منتصف النهار أذهب إلى مكتب المستشار الاقتصادي لتصريف المهام المتصلة به، وأعود إلى القنصلية في الثانية بعد الظهر للتوقيع على الأعمال التي تحتاج إلى توقيعي، وقبل الثالثة ظهراً موعد انتهاء ساعات العمل الرسمية. وتسهيلاً لطالبي الأعمال القنصلية مدّدنا فترة دفع الرسوم حتى الثانية ظهراً، بعد أن كانت تنتهي عند الثانية عشرة، والجنيه الإسترليني في السودان يباع ويشترى في السوق السوداء، فمن غير المعقول أن نقول في لندن إن الخزينة تقفل عند الثانية عشرة منتصف النهار كما هو الحال في الخرطوم، ومن جهة أخرى، فقد اعتمدنا بطاقات الائتمان المصرفية حسب العرف المعمول به في المملكة المتحدة، وكذا اعتمدنا شيكات الشركات والمؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية في تسديد رسوم معاملاتها القنصلية.

شغل العلاج الطبي حيزاً كبيراً من الوقت، فقد كانت لندن قبلة لطالبي الاستشفاء، ولذا اتفقت مع عيادة في لندن على علاج السودانيين الذين تقوم السفارة بتحويلهم إليها بتخفيض 10% من التكلفة الكلية، وكنت أميل إلى عرض المرضى السودانيين على أطباء إنجليز إلا من جاء قاصداً طبيباً معيّناً، أو أرشده الطبيب المعالج في السودان إلى طبيب بالذات في مستشفى بعينها. وهنا أذكر أن الأخ الإداري العبيد إبراهيم، الذي سبق أن جمعنا العمل به في إدارة المراسم بديوان الرئاسة، وقد كان هذه المرة يعمل بالسفارة السودانية بالقاهرة، جاء بصحبة كريمته محوّلاً إلى المملكة المتحدة للعلاج، وقد أشار عليه الطبيب المصري في القاهرة بمقابلة طبيب بريطاني يعمل في مدينة جلاسقو.

كان الفصل شتاء حينذاك، وقد نزل ضيفاً عليَّ، فقلت له إن جلاسقو بعيدة وباردة جداً، ولن تجد فيها من يساعدك واللغة مشكلة، فقد تكون في حاجة إلى مترجم وستواجه مصاريف السكن والترحيل، وعليه فإنني أفضّل البحث عن طبيب في لندن، حيث مشكلة السكن محلولة، وتوفّر لك السفارة الترحيل

وأعمال الترجمة، وقد توفّر بعض ما عندك من نقود لتساعدك في أغراض أخرى، فوافق الأخ عبيد على اقتراحي، فاتصلنا بمستشار السفارة الطبي الذي أحالنا إلى طبيب مختص في أمراض الكلى، إذ كانت كريمة الأخ العبيد تعاني من مشكلات في الغدد الكظرية، فقابلنا هذا الطبيب، ولكنه وبعد اطلاعه على التقرير الطبي الذي أعده الطبيب المعالج في مصر قال: أرجو قبول اعتذاري، فأنا لست الطبيب المناسب لعلاج حالة هذه الآنسة، وأرى أن البروفيسور جونسون في مستشفى سانت ميري هو الطبيب المناسب، وإذا وافقتم سأتصل به لتحديد موعد لكم لأنه مشغول للغاية، فوافقنا على الفور.

ونحن جلوس عنده أجرى المكالمة وحدّد لنا الموعد مع بروفيسور جونسون، وعندما خرجنا من مكتبه، إذا بالسكرتيرة تعيد إلينا مبلغ الستين جنيهاً الإسترليني الذي دفعناه كرسم للمقابلة، وتقول إن الطبيب أمرها بذلك فأخذت منها المبلغ ودخلت إلى الطبيب راجياً قبول المبلغ، ولكنه رفض رفضاً شديداً، وقال: لم أقدم للمريضة ما أستحقُّ عليه أخذ أتعاب.

عاد الأخ العبيد إلى مقرّ عمله في القاهرة، وعندما زار الطبيب المصري اشتط غضباً لأن السيد العبيد لم يذهب إلى جلاسقو لمقابلة الطبيب الذي اقترحه، وهاتفني السيد العبيد وحكى لي ما حدث، فما كان مني إلا أن طلبت من البروفيسور جونسون سيرته الذاتية، فبعث بها إلينا، وكان في سن السادسة والأربعين وله ست وأربعون مساهمة علمية بين كتاب، ومقال، ورئاسة تحرير دوريات طبية، وإدارة معامل ذات شهرة، فبعثت بها إلى الأخ العبيد ليعرضها على صديقه الطبيب المصري الذي لم يكن منه إلا أن خمد كما تخمد نار القصب.

لقد اعتدت أن أعود المرضى في المستشفيات، وكان العم عثمان يوسف (الشهير بعثمان سفارة)، هو ساعدي الأيمن في هذا الأمر لمعرفته بالمدينة وبالمستشفيات، فهو من دون شك (سفارة قائمة بذاتها)، بخلقه الرفيع وإنسانيته العالية، وقد عاش في المملكة المتحدة منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وقد منحته الملكة إليزابيث الثانية وساماً رفيعاً، كما منحته جامعة الخرطوم درجة الماجستير في الآداب، وكذلك كرمته رئاسة الجمهورية، وهو جدير بهذا التكريم كله، ولقد أتاح لي عملي في هذا المجال حضور اجتماعات رابطة الأطباء السودانيين والبريطانيين بصفة عضو شرف.

طلب مني العم أحمد محمد صالح، المراقب المالي في السفارة السودانية بالقاهرة، تحديد موعد لزوجته المريضة، فقد نصحه الطبيب المصري بالسفر بها إلى لندن، التي سبق لها أن تلقت فيها العلاج من قبل عندما كان السيد أحمد يعمل في السفارة، فاتصلت بمستشفى ميدل سكس، ولكن جاءني الرد من عاملة الهاتف أن ذلك الطبيب الذي طلبت موعداً معه قد أحيل للتقاعد، ولكنها في الوقت ذاته تفضّلت بمساعدتي بإعطائي هاتفاً للدكتور موريس ويليامز، فهو الذي خلف ذلك الطبيب في الموقع والاهتمام بمرضاه العامين والخاصين تحت إشرافه، وفعلاً اتصلت بالهاتف، وأجابتني السكرتيرة وقالت: سأتصل بك بعد ساعة، وبعد مضيّ الساعة هاتفتني قائلة إن ترتيبات قد تم اتخاذها وهي:

* ستكون هنالك عربة إسعاف في انتظار المريضة عند سلم الطائرة في مطار هيثرو.

* لقد تم حجز مؤقّت لها في مستشفى (الحياة) الخاص، لعدم توفُّر سرير في المستشفى الملكي الحر، حيث يعمل الدكتور موريس، وستجرى لها الفحوصات الطبية اللازمة للاطمئنان عليها، فإن كانت هنالك ضرورة لاستدعاء الدكتور موريس فسيتم ذلك بواسطة إدارة المستشفى، وفي حالة عدم الضرورة فسيزورها الدكتور موريس يوم الإثنين الساعة الحادية عشرة صباحاً.

وهذا ما حدث فعلاً، فقد زارها الدكتور موريس يوم الاثنين، وقال إنها في حاجة إلى راحة تامة، ويمكن أخذها إلى شقّة؛ لأنها ليست في حاجة للبقاء في المستشفى، على أن تجري كشفاً للأذن والأنف والحنجرة وتأتي بعد أسبوعين لمقابلته. وعندما جاءته بعد أسبوعين، قال إنها بخير وعافية تامة، ويمكنها السفر إلى القاهرة أو إلى حيث تريد دون أن يكتب لها دواء واحداً.

أجرى طبيب إنجليزي عملية جراحية في القلب لمريض سوداني، وكانت قيمة فاتورة العملية ألفاً وسبعمائة جنيه إسترليني للطبيب، فاتصلت به وشرحت له ضيق أحوال المريض المالية سائلاً عن إمكانية تخفيضه لاستحقاقه، فما كان منه إلا وقال لي نخفض السبعمائة جنيه، فشكرته على موقفه واستجابته لطلبي.

إن العمل القنصلي رغم المشاق وكثرته، ليس فيه إلا الثواب من عند الله سبحانه وتعالى، خاصة عندما تقدّم خدمة لمحتاج، وحين تساعد آخر في الخروج من مأزق، وهذا كثيراً ما أقوله في محاضراتي لناشئة السلك الدبلوماسي في المركز

القومي للدراسات الدبلوماسية، وإن المهمة المطلوبة من المبعوث الدبلوماسي هي المساعدة والتسهيل، وليس التعقيد والتشدد، وعلى أن يعامل الدبلوماسي كل شخص وقف أمامه طالباً لمعاملة على أساس أنه يعرفه، وأن له به صلة قربى، أو صداقة، أو أن يعكس الوضع، ويضع نفسه في مكان الشخص الواقف، وفي مأزقه.

وكثيراً ما أنصح باستشارة من هو أعلى درجة في البعثة عندما تكون الإجابة عن المعاملة المطلوبة هي النفي، حتى ولو استدعى الموضوع استشارة رئيس البعثة، بمعنى أن يحاول الدبلوماسي في الشأن القنصلي إيجاد المخرج لطالب المعاملة بشتى الوسائل، فلا يصدّه من الوهلة الأولى، وتكون النتيجة هي نفور المواطنين من السفارة بسبب تكرار الصد.

أتاحت لي فترة العمل في لندن فرصة التعامل المباشر مع الأعمال القنصلية في مجالاتها المختلفة، فالجالية السودانية كبيرة في المملكة المتحدة بسبب وجود إعداد من الأطباء السودانيين مقيمين ومبعوثين، وأسرهم ودارسين على النفقة الخاصة، وطلاب آخرين في مجالات المعرفة المختلفة، هذا إضافة إلى الجالية التي تقيم أصلاً في المملكة المتحدة، ومع ازدياد مطّرد في الواصلين بغرض العلاج ثم السادة الوزراء والوجهاء والاختصاصيين السودانيين الذين يأتون من أجل الاستزادة في الحقل الطبي، ولمعرفة ما هو جديد كل في مجال تخصصه. أدت حركة الطيران التي كانت نشطة بين لندن والخرطوم إلى زيادة عدد السودانيين في المملكة المتحدة، إذ بلغ عدد رحلات الطيران بين العاصمتين أكثر من عشر رحلات، بما فيها الرحلة المباشرة (لندن – الخرطوم – لندن)، وفيها رحلات عبر باريس وعبر فرانكفورت في ألمانيا، وعبر القاهرة وهكذا، فتشعّبت المشاكل واختلفت وازدهرت تجارة الشنطة.

كان يدير مكتب سودانير في لندن، السيد فؤاد –رحمه الله– وقد كان رجلاً طيب المعشر والمعاملة، وكان يعاونه الأخ الفاتح أحمد علي، وهو أيضاً رجل كريم الأخلاق، وقد تعاونا مع السفارة تعاوناً ساعد على انسياب حركة السودانيين في سهولة ويسر.

تولى الدائرة القنصلية الأخ المستشار إبراهيم عبد المنعم، وتوليت أنا دائرة المنظمات الطوعية غير الحكومية الراغبة في العمل في السودان، وخاصة بعد فترة الجفاف والتصحّر والمجاعة التي ضربت البلاد في عام 1983م، واللجوء الذي ازداد من غرب أفريقيا نحو ماء النيل، فكانت منظمات عديدة تبدي الرغبة في العمل الإنساني في السودان، وفي مقدمتها منظمات أوكسفام وصندوق إنقاذ الطفولة وهكذا.

وفي إطار تشجيعها على العمل، فقد سافرت إلى مدينة كورن وول في ويلز من أجل رفع الدعم المادي لمنظمة آكشن ووتر، والتي كانت تعمل في جنوب كردفان، وتحديداً في العاصمة كادوقلي في حفر الآبـار لتوفير ماء الشرب للمواطنين، وتعمل أيضاً في بناء المدارس، وكانت أكثر اهتماماً بمشكلة الماء. فقمت بافتتاح معرض خيري في المدينة لجمع المال، وفي المساء شرّفتني لجنة المنظمة بالدعوة لحضور معرض للأزياء ضيفاً للشرف، كما قمت أثناء وجودي فيها بزيارة مدرسة ابتدائية للحديث إلى التلاميذ عن السودان، ولكنهم آثروا اختيار الموضوع طالبين مني أن أحدّثهم عن مشروع الجزيرة.

كانت المنظمة تحت إدارة المستر نيل باترسبي، وقد هيّأت له فرصة زيارة السودان ومشروعات منظمته في كادوقلي، وعندما عاد إلى لندن جاءني في السفارة، فسألته عن انطباعاته عن الرحلة، فقال: أعجب ما في الخرطوم أن شوارعها بلا أسماء، وكذلك الحال بالنسبة للمنازل والشقق السكنية، ورغم ذلك فإن المرء لا يضل طريقه.

ذات مرة نظّم مركز دراسات اللاجئين في أوكسفورد في مبنى الملكة إليزابيث ندوة حول (عدم حرية الحركة للاجئين في السودان)، وقدّم المركز الدعوة للسفارة بالحضور، ولما كان الموضوع في دائرة اختصاص الإدارة التي تحت مسؤوليتي، ذهبت إلى أوكسفورد واستمعت جيداً إلى كل الهجوم ضد السودان بادعاء عدم منحه حرية الحركة للاجئين فيه، وكان تعقيبي هو: سأطلب من حكومتي تشديد عدم حرية الحركة؛ لأن في السودان أكثر من مليون لاجئ، فكيف يسمح لهم بحرية الحركة؟.

ولتقريب الأمر للحاضرين، ذكرت لهم أن عدد اللاجئين في السودان يعادل سكان مدينة أستكهولم عاصمة السويد، وهذا يجعل السودان في حاجة إلى كل ما في أستكهولم من خدمات في المياه، وفي الصحة، وفي التعليم ووسائط الحركة، وأجهزة أمن وشرطة بمهامها المختلفة ودون ذلك، فليس من الممكن السماح بحرية الحركة.

ومن ناحية أخرى، فالسفارة التي أمثّلها -ونيابة عن حكومة السودان- يسرنا أن نعلن أننا نوافق على أن تقوم بريطانيا بترحيل جميع اللاجئين في السودان إليها ولتمنحهم بعد ذلك كل ما تراه من حرية وكل ما يريدون هم من حرية، والمجال الجوي مفتوح لنقلهم على طائرات الخطوط الجوية البريطانية. وضربت لهم مثلين للاجئين في بريطانيا، فقد نشر اللاجئون الليبيون نداء في صحيفة (الغارديان) إلى وزير الداخلية وقتذاك دوغلاس هيرد، والذي صار يوماً وزيراً للخارجية للتدخل وحمايتهم من مضايقات الشرطة، وعددهم أقل من المائة أو يزيدون بقليل، وكانت الصحيفة في حوزتي وعرضتها عليهم.

والمثال الثاني يتعلّق بعشرة من طالبي اللجوء من سريلانكا وصلوا إلى مطار هيثرو فمنعتهم سلطات الهجرة من الدخول، وبقوا قرابة أسبوع في صالة المطار، ووصلت بهم الحالة أن خلعوا ملابسهم احتجاجاً، الأمر الذي أجبر السلطات على ترحيلهم إلى ميناء دوفر وحبسهم على ظهر سفينة راسية في البحر والفصل شتاء! وقد كانت الصحيفة في حوزتي أيضاً، وعرضتها على الحضور. وقد تناولت بعض قنوات التلفزيون البريطانية قضيتهم، فإذا كان هذا هو الحال في بريطانيا مع نفر من اللاجئين، فكيف يكون الحال مع مليون نسمة منهم في السودان؟!

طلبت من الحاضرين العمل على مساعدة السودان في إيجاد الحل المناسب لقضايا اللاجئين السياسية، وبذل الجهود مع السودان لإقناعهم بالعودة الطوعية إلى بلادهم، والاجتهاد في استقطاب الدعم المالي اللازم لتوفير الخدمات الأساسية لهم في معسكرات اللجوء؛ صحةً ودراسةً وماءَ شرب وغذاءً مناسباً، وكل ما هو ممكن ومطلوب للحد الأدنى لحياة كريمة للإنسانً، ودون أن تعلو تلك الخدمات على ما هو متوفر للمواطن السوداني، حيث توجد المعسكرات، حتى لا تغري المواطن بالذهاب إلى المخيم، ولا يغري اللاجئ بالاستمرار في اللجوء، بعد أن يستمرئ حياة العطالة واللقمة السهلة والخدمة المتوفرة بدون جهد، وبدون فلوس.. وقد حضر معي هذا اللقاء المرحوم د. أحمد كرداوي، وكان حينها طالباً للدكتوراه في مركز الملكة إليزابيث الثانية لتخصّصه في شؤون اللاجئين، والمركز يتبع لجامعة أكسفورد كما سبقت الإشارة.

يوغندا: تجربتي الإفريقية

استدعاني السفير عوض الكريم فضل الله، مدير عام الشؤون الإدارية والمالية، وكان قد حان دوري في النقل للخارج، وأبلغني أنه قد وقع عليَّ الاختيار للسفر إلى يوغندا، والقيام فيها بالأعمال بالإنابة، وأن أغادر أعجل ما تيسر. كان هذا في الأسبوع الأول من ديسمبر 1989م، فغادرت في منتصف الشهر ذاته إلى كمبالا.

وحقيقة الأمر، إن الأخ الوزير المفوض عبد القادر أحمد الشيخ، والذي كان يقوم بالأعمال بالإنابة، صدر قرار بإحالته للصالح العام مع عدد مقدّر من دبلوماسيي وزارة الخارجية وبعثاتها في الخارج، وحدث فراغ دبلوماسي في إدارة البعثة، فالدبلوماسي المنتسب لوزارة الخارجية، كان في درجة السكرتير الأول، وهو صلاح أحمد الصالح الجنيد، والدبلوماسي المنتسب لجهاز الأمن في درجة المستشار، وهو السيد محمد محجوب كرم الله، وفي العرف الدبلوماسي، لا بد أن يقوم منتسب وزارة الخارجية برئاسة البعثة، ولكن السيد كرم الله كان يحمل لقب مستشار، وهي من وظائف وزارة الخارجية، وهي درجة أعلى من درجة السكرتير الأول، وتضاربت مذكرتان بعثت بهما السفارة إلى الخارجية اليوغندية؛ في الأولى تم إخطارها أن السكرتير الأول الجنيد هو القائم بالأعمال بالإنابة، وفي الثانية تم نفي محتويات الأولى وتسمية كرم الله قائماً بالأعمال بالإنابة، ولهذا رأت رئاسة الوزارة نقل دبلوماسي في درجة أعلى لفك الاشتباك، وترك هذا التضارب أثره في الخارجية اليوغندية كما سيرد لاحقاً.

وصلت يوم جمعة إلى كمبالا قادماً إليها من أديس أبابا، على متن طائرة الخطوط الجوية الإثيوبية، وكان في استقبالي بالمطار السيد كرم الله، والسيد الجنيد، والأخ أمير عبد الله خليل، وكان ممثلاً لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية

(الفاو)، والأخ هاشم أبو رنات، وكان رئيساً للجالية، والأخ أحمد السنوسي الملحق الإداري، والأخ زين العابدين ممثلاً لشركة كونكورب التي يملكها السيد محمد عبد الله جار النبي، والأخ العميد محمد عبد الرحيم سعيد، الملحق العسكري، والأخ السكرتير الثالث محمود أحمد الحسن، والمحاسب عثمان.

في يوم الاثنين باشرت العمل، وكانت الخطوة الأولى مخاطبة وزارة الخارجية اليوغندية وإعلامها بوصولي ورئاستي للبعثة بصفة قائم بالأعمال بالإنابة، وباستلامها للمذكرة هاتفني المستر جورج كنوكا، مدير المراسم، قائلاً إن الوزارة لا تعترف بي رئيساً للبعثة، وتنتظر إعلامها من وزارة الخارجية السودانية بالخرطوم، وهو عرف لا وجود له في الحقل الدبلوماسي. وكانت هذه الخطوة بسبب تضارب المذكرتين اللتين صدرتا من السفارة، كما أشرت، واستطرد قائلاً إن إدارته أخطرت الإدارات المختلفة في الوزارة بعدم التعامل معي حتى ورود مذكرة وزارة الخارجية السودانية، وهو إجراء فيه تعنُّت.

لكن شاء الله أن يطلب الرئيس يوري موسفيني استدعاء القائم بالأعمال بالإنابة السوداني لمقابلته، وكان هذا يوم الثلاثاء اليوم التالي لمباشرتي للعمل بالبعثة، فلم تجد إدارة المراسم في الخارجية اليوغندية سوى استدعائي، وعندما تكلم معي المستر كونكا عبر الهاتف، قلت له: لن يذهب لمقابلة الرئيس موسفيني من البعثة غيري، فأنا رئيس البعثة والقائم بأعمالها، فقاطعني قائلاً: أنت محظوظ، فقد جاء الاعتراف بك من رأس الدولة، فلنتقابل عندي في المكتب للتعارف قبل الذهاب إلى القصر الرئاسي، وهذا ما حدث، وصرنا صديقين منذ تلك المقابلة.

في أكتوبر 1989م، انعقدت في العاصمة اليوغندية اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة بين البلدين، ورأس وفد السودان السيد العميد ركن فيصل علي أبو صالح، وكان وزيراً للداخلية وعضواً في مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني، وقدم السيد أبو صالح الدعوة لوفد يوغندي رسمي وشعبي لزيارة الخرطوم، ولحضور احتفالات البلاد بالذكرى الرابعة والثلاثين لاستقلال السودان، والتزمت حكومة السودان بتوفير طائرة خاصة لتقل الوفد في الحادي والثلاثين من ديسمبر 1989م.

وبينما الاستعدادات جارية لتكوين الوفد اليوغندي الذي سيشارك في احتفالات السودان من فرق فنية وفرقة لكرة قدم وألعاب القوى، حدثت احتكاكات عسكرية على الحدود السودانية اليوغندية، ويبدو أن قوة عسكرية سودانية حاولت الوصول إلى كاجو كاجي إلا أن قوات الحركة الشعبية المتمرِّدة

في ذلك الوقت صدتهم، فحاول اللواء الراحل أزايا بول الوصول إليها عبر يوغندا، وفي بلدة أورابا وقعت اشتباكات أدت إلى مقتل جنديين يوغنديين عند نقطة أورابا. كان ذلك في الثلاثين من ديسمبر عام 1989م، وكان علينا السفر إلى الخرطوم مع الوفد اليوغندي في اليوم التالي، وهو الحادي والثلاثون من ديسمبر، وعند منتصف ليلة الثلاثين من ديسمبر أصدر مجلس الدفاع الوطني اليوغندي بياناً أعلن فيه ما حدث في أورابا، كما أعلن فيه قراره بعدم سفر الوفد اليوغندي إلى السودان للمشاركة في احتفالاته.

وفي الصباح الباكر لليوم الحادي والثلاثين من ديسمبر ذهبت إلى المكتب، وكان أول هاتف تلقيته من مدير المراسم المستر كنوكا، فقد صارت ترتيبات السفر غير مؤكّدة، وكنت قد أعددت حفل استقبال على شرف الوفد المغادر، وكان بقيادة السيد موسى علي، وزير الشباب والرياضة، والمستر أومارا توبو. وزير الدولة في الخارجية، والسيد وزير الإعلام، وقد هبطت الطائرة السودانية عند منتصف النهار، وظلت في مطار عنتبي والوفد متجمهر وعلى أهبة الاستعداد للسفر، ولكن القيادة السياسية منعته السفر إلى الخرطوم.

استدعاني السيد الرئيس موسفيني لمقابلته عند منتصف النهار، فذهبت إليه فدار حوار طويل في هذا الأمر، وقلت لسيادته إن الذي حدث أمر بسيط يمكن تلافيه وعلاجه بين وزارتي الدفاع وقيادتي الجيش في البلدين، ويجب ألا يحول بين مشاركة الوفد اليوغندي السودان احتفالاته بعيد الاستقلال، خاصة أن الطائرة السودانية المقلة للوفد قد وصلت فعلاً، وكانت رؤيتها ممكنة بالعين من قصر الرئاسة الذي كنا فيه، فالرئيس موسفيني عادة لا يستقبل ضيوفه داخل القصر، بل في خيمة على قطعة أرض مرتفعة، منها تبدو بحيرة فيكتوريا، وأرض المطار ظاهرة للعيان في منظر بهيج وخلاب.

وبعد حوار قارب الساعتين وافق سيادته على سفر الوفد، فأقلعت بنا الطائرة في الثالثة والنصف بعد الظهر، ونتيجة لهذا الجهد الذي أسهم في إنقاذ الموقف السياسي من التوتّر بين البلدين، وصلني في البعثة خطاب شكر وتقدير من وزير الخارجية وقتذاك، المرحوم علي أحمد سحلول.

عدنا إلى كمبالا بعد انتهاء الاحتفالات على متن ذات الطائرة السودانية الخاصة، وعند هبوطها في أرض المطار، وجدت مدير مراسم القصر الرئاسي في انتظاري عند سُلم الطائرة، وقال لي إن الرئيس موسفيني يود مقابلتك غداً في العاشرة صباحاً في بلدة رواكتورا، وهي بلدة فيها مزرعة للأبقار خاصة بالرئيس، وكثيراً ما يمضي فيها أوقاته الخاصة، وهي على الطريقة الأمريكية. فقلت له إنني على استعداد، وأتشرَّف بالمقابلة فقال: غداً الساعة التاسعة صباحاً تقلع الطائرة العمودية من ميدان الحرية.

وعلى متن ذات الطائرة التي أعادت الوفد اليوغندي، كان السيد السفير المرشّح لدى يوغندا السيد عنايت عبد الحميد وأسرته، وكانت أسرتي أيضاً في ذات الرحلة.

لم يكن لدى السفارة السودانية في كمبالا جهاز اتصال مباشر (لاسلكي) بالخرطوم، فكانت المراسلات تصلها عبر السفارة السودانية في نيروبي، فقد تم نهبها أثناء الحرب الأهلية التي أدّت إلى إسقاط حكومة الرئيس عيدي أمين، وعليه وقبل أن أغادر إليها، اجتمعت بهيئة الاتصالات في البريد والبرق، وقد صحبني إليهم كبير ضباط اللاسلكي بالوزارة في ذلك الوقت، السيد ميرغني بلال، وتمكنت من إقناع الهيئة بمنح السفارة جهاز لاسلكي، إذ من غير المعقول أن تبقى سفارة حدودية وفي شريطها الحدودي يدور القتال، ويتدفّق اللاجئون بدون جهاز للاتصال المباشر بالرئاسة، وتبقى تحت رحمة سفارة أخرى مهما كانت هميمة، ومهما كان اهتمامها وتقديرها، وعنصر الزمن مهم في مثل هذه الحالات، وقد استجابت الهيئة مشكورة ومنحتنا جهاز لاسلكي جديداً، وبدون مقابل.

كان ضابط اللاسلكي فيصل أول من يعمل في كمبالا بهذا الجهاز، وكان على البعثة أن ترتِّب له سكناً، وكانت الظروف الأمنية آنذاك في كمبالا هي التي تحدِّد فئة إيجار الشقة أو المنزل، فهنالك أحياء لا يمكن السكن فيها لمبعوث دبلوماسي بسبب النهب المسلح فيها بعد مغيب الشمس مباشرة، والإيجار الأنسب حينها هو ألفا دولار في الشهر، فنظرت في الأمر، ووجدت أن في دار السفارة متسعاً ومبنىً صغيراً يجاور المنزل الذي كان يسكن فيه الملحق الإداري، ففكرت في إجراء تعديلات هندسية في ذلك المبنى ليصبح سكناً لضابط اللاسلكي.

استشرت مهندسي شركة كونكورب، وكانت التقديرات عشرين ألف دولار، أي إيجار الشقة لعشرة أشهر، إذن يمكن إجراء التعديلات من بند الإيجارات، وفي ذات السنة المالية، وهذا ما حدث. وبعد الانتهاء كتبت للخرطوم بما جرى، ولكن الرئاسة الموقَّرة ردّت كعادتها أنه كان من الواجب أخذ موافقة وزارة المالية والاقتصاد الوطني. وشاء الله تعالى أن يزور الرئيس عمر حسن أحمد البشير يوغندا ومعه السيد وزير الخارجية علي أحمد سحلول، وبزيارة سيادته لمقر البعثة للاجتماع بالجالية طلبنا منه زيارة المبنى برفقة السيد الوزير، وقد استجاب، فزار المبنى وباركه، وأثنى على الفكرة، وأبرقنا رئاسة الوزارة بما تم، فباركت هي أيضاً، وبعثت إليَّ بخطاب شكر لهذا الإنجاز الذي وفَّر على البلاد مبالغ كانت ستدفع، ومما يجدر ذكره أن خطابي الشكر وصلا إليَّ في الستة أشهر الأولى من وصولي إلى كمبالا، أي بين يناير 1990م ويونيو من ذات العام.

بعد تقديم السيد السفير عنايت عبد الحميد أوراق اعتماده، كان عينا الاجتهاد لتحسين وتطوير علاقة يوغندا بالسودان، فهي بالنسبة لنا الداعم الثاني لحركة التمرّد في جنوب السودان بعد إثيوبيا، وكانت يوغندا تنظر إلى السودان بعين الريبة، وتعتقد أن الخرطوم تدعم حركة التمرُّد في شمال يوغندا، فلا بد إذن من موازنة. ونجحت مساعينا الدبلوماسية. ففي فترة وجودي هناك زار الرئيس البشير يوغندا مرتين، وزار الرئيس موسفيني السودان مرتين أيضاً، وتم التوقيع في كمبالا على اتفاقية أمنية منحت بموجبها يوغندا السودان ثلاث نقاط تفتيش عسكرية لمراقبة التمرّد في محاولة لتبرئة ذمتها من اتهامات السودان.

كانت هنالك مكاتب في يوغندا للمنظمات الطوعية الإسلامية، أذكر منها منظمة الدعوة الإسلامية، ويديرها السيد الهادي بخاري، والذي تم تعيينه محافظاً على شندي، وخلفه السيد بدر الزمان، ومنها مكتب الوكالة الإسلامية للإغاثة، وغيرها من الوكالات التي بلغ تعدادها سبعاً، وكانت جميعها يرأس إدارتها مواطنون سودانيون دون غيرهم من مواطني الدول الإسلامية الأخرى على كِبَر عددها، الأمر الذي جعل السلطات اليوغندية تعتقد بأن تلك الوكالات لم تكن سوى مكاتب للتجسُّس عليها لحساب السودان.

ومما عزّز تلك الشكوك اليوغندية بعض الأحداث العفوية، أذكر منها أن السيد محمد يوسف عبد الله، والذي كان واحداً من أولئك المديرين للوكالات الإسلامية قد جرى تعيينه في وزارة الخارجية بدرجة السكرتير الأول، وتم نقله إلى أديس أبابا ثم إلى نيروبي، وتدرّج في سلم الترقي إلى أن أصبح وزيراً مفوضاً لدى بعثة السودان الدائمة بجنيف، ثم جيء به وزيراً للدولة في وزارة الشؤون الإنسانية، ثم وزيراً اتحادياً للثقافة والشباب والرياضة. ومن الأمثلة أيضاً السيد أحمد عبد الواحد، الذي جرى تعيينه في وزارة الخارجية، وعمل في سفارة السودان في أبوظبي وفي ليبيا. ثم كان الأخ الصادق آدم، والذي استقر في مفوضية العون الإنساني، وظل جميعهم يتعرّضون لمضايقات من قبل السلطات الأمنية اليوغندية للسبب الذي سبق ذكره.

وذات مرة طلبت منهم السلطات اليوغندية إحضار شهادات لمن يهمه الأمر من سفارات الدول التي تنتمي إليها منظمة كل منهم، فجاءوا جميعاً إلى السفارة السودانية، ولكن كان الرأي أن تحرّر الشهادة المطلوبة لمكتب منظمة الدعوة الإسلامية فقط، لأن رئاستها بالخرطوم، وعلى البقية السفر إلى نيروبي، حيث توجد معظم السفارات العربية، ففي كمبالا لم تكن هنالك سوى سفارة السودان، والسفارة المصرية، والسفارة الجزائرية، والسفارة الليبية، فثارت ثائرتهم بحكم أنهم سودانيون، وأوضحنا لهم أن المطلوب ليس إثبات جنسية الشخص، بل إثبات الجهة التي تنتمي إليها المنظمة، وتحت إصرارهم تم الاتفاق على إبراق وزارة الخارجية في الخرطوم، وقد حدث هذا، وجاء الرد وعاجلاً بأن يتم تحرير الشهادة المطلوبة لمكتب منظمة الدعوة الإسلامية فقط.

وذات مرة راجت شائعة بين العامة في كمبالا بأن زمبابوي وزامبيا وموزمبيق أرسلت ستين ألف مقاتل لمعاونة الحركة الشعبية لتحرير السودان، ووصلت الإشاعة إلى مسامعنا، ولكن التحليل المنطقي يشكك في الإشاعة؛ فالدول الإفريقية الثلاث ليست لها مصلحة مباشرة لمعاونة حركة التمرُّد في السودان، ومن ناحية أخرى فثلاثتها لا تملك هذا العدد الكبير من الجنود فضلاً عن إرسالهم لمساعدة آخرين. وثالثاً ما الذي يدعوها إلى إرسال هذا العدد الهائل من الجنود وعلى معينات القتال من دون عائد منتظر؟

ولمزيد من التأكيد للتحليل المنطقي أعلاه اتصلنا بالسيد المستشار آنذاك في سفارتنا في هراري مصطفى عبد الحميد كاب الرفيق، والذي تطابق رأيه مع رأينا في كمبالا. غير أن الإشاعة وصلت إلى بعض مراكز اتخاذ القرار في الخرطوم، وكانت سبباً في تمكين قوات حركة التمرّد من الوصول إلى غرب الاستوائية، بينما كان ثقلها في شرق الاستوائية للعون اللامحدود من جانب إثيوبيا.

ذهب السيد محمد عبد الله جار النبي، صاحب شركة كونكورب، إلى السيد السفير في داره ذات مساء، وأبلغه أنه يحمل رسالة شفوية من الرئيس البشير للرئيس موسفيني، وهذه المقابلة عادة لا تتم إلا بطلب من السفارة، وبموجب مذكرة رسمية حسب التقليد في يوغندا. وفي صباح اليوم التالي جاءني السيد السفير في داري، ولم تكن بعيدة عن مقر سكنه للتشاور، فقلت له من حق السيد رئيس الجمهورية أن يرسل رسائله الشفوية أو الخطية مع من يختار، ولكن لا بد من إعلام السفارة المعنية بذلك بواسطة وزارة الخارجية، فإذا لم نتسلم أي إخطار فمن الصعب مساعدة السيد جار النبي في تلك المهمة.

عند منتصف نهار ذات اليوم وردت للسفارة برقية بالرمز تفيد بأن السيد جار النبي يحمل رسالة شفوية من الرئيس البشير للرئيس موسفيني الذي تربطه به علاقات طيبة، وأن السيد جار النبي قد تم منحه جواز سفر دبلوماسياً، وختام البرقية جاءت عبارة "وهذا للعلم"، فقلت للسيد السفير إن كلمة "للعلم" حسمت الأمر، فالبعثة ليست طرفاً في هذا، وإلا لجاء التوجيه واضحاً من جانب الوزارة بعبارة "للإجراء". ورغم ذلك كتبت السفارة مذكرة لوزارة الخارجية اليوغندية ترجو منها مساعدة السيد جار النبي لإبلاغ الرسالة على المستوى الشخصي دون متابعة من جانبها، وأحسب أن السلطات اليوغندية عاملت الموضوع بنفس المستوى غير الرسمي.

لقد كانت صحيفة العلاقات السودانية اليوغندية تخلو من أي شيء موجب؛ ففيها تبادل الاتهامات ونفيها، والإعلان عن عمليات عسكرية في حدود البلدين وداخل أراضي الدولة. وذات مرة أعلنت يوغندا أن طائرات حربية سودانية قذفت بعض المواقع داخل أراضيها في الشمال مما أثار موجة غضب في وسط اليوغنديين ضد السودان رغم النفي الذي قامت به السفارة.

وأذكر أنه أثناء حضوري اجتماعاً لمجلس السفراء الأفارقة، طلب سفير نيجيريا من القائم بالأعمال السوداني إلقاء الضوء على ما تدعيه يوغندا من أن طائرات سودانية مقاتلة جاءت من الشمال ضربت بعض المواقع هناك، فقلت للمجلس الموقر: نحن مثلكم نسمع بهذا الادعاء، ومجيء الطائرات من جهة الشمال لا يعني بالضرورة أن تكون تابعة لسلاح الجو السوداني، فقد تكون طائرات تابعة لدولة لا يعجبها تحسين العلائق بين السودان ويوغندا، وتنعدم في السودان ويوغندا معاً الوسائط الحديثة لمراقبة الأجواء، وأود أن أذكّر المجلس الموقر أن الطائرات الإسرائيلية جاءت من جهة الجنوب اليوغندي وقامت بتحرير الرهائن الإسرائيليين في مطار عنتبي، فالأجواء إذن مفتوحة والاحتمالات موجودة، ولم يتحدّث أحد حينها بأن تلك الطائرات والتي جاءت من جهة الجنوب أنها كانت تابعة لسلاح الجو الكيني.

في إطار تحسين صحيفة العلاقات بين البلدين حاولنا ربط يوغندا بالسودان عبر الخطوط الجوية السودانية في رحلتها يوم الأحد من كل أسبوع – نيروبي– عنتبي– الخرطوم– لندن، فقد كانت الطائرة السودانية تعبر أجواء يوغندا إلى نيروبي، فلماذا لا تهبط في مطار عنتبي لنقل الركاب اليوغنديين الذين وجهتهم لندن، ويوغندا لا تمتلك أي طائرة من الطائرات الحديثة ذات المدى الطويل إلا أن مساعينا مع الخطوط الجوية السودانية للقيام بهذه المهمة فشلت رغم كل الإغراءات التي قدّمها المستر جيمس باهنقوزا المدير التجاري للخطوط الجوية اليوغندية.

كما حاولنا، ثانياً، تزويد يوغندا بالسكر من شركة كنانة، فمصانع السكر اليوغندية تأثرت بالحرب الأهلية فيها، والمصانع التي أعيدت إلى العمل لا يكفي إنتاجها حاجة البلاد، مما يجعلها في حاجة إلى المزيد من السكر المستورد، وكانت تقوم بالاستيراد من كوبا. لكن المساعي في هذا الأمر لم تنجح هي الأخرى، ويعزى ذلك للبيروقراطية السودانية.

ثم محاولة ثالثة هي منح يوغندا فرصاً لتعليم أبنائها في جامعة أفريقيا العالمية، وفي معهد اللغة العربية للناطقين بغيرها، وهذه الخطوة نجحت إلى حد ما، وكنا ننظر إلى مشروع طريق السلام الخرطوم ــ جوبا على أساس أنه طريق قاري، بمدّه إلى كمبالا في يوم من الأيام، وبعد أن تضع الحروب الأهلية في حدود

البلدين أوزارهـا، ثم بذلك الطريق يمكن ربط يوغندا بميناء بورتسودان، لأن يوغندا دولة مغلقة ومنفذها البحري هو ميناء ممبسا الكيني، فهي قبضة كينية على يوغندا، وليوغندا قبضة قوية على كينيا بمدها بالكهرباء من محطة خزان أوين.

وقد خذلتنا الخطوط الجوية السودانية أيضاً في عدم الاستجابة لتوفير طائرة نقل بضائع لترحيل الذرة الشامية التي كانت تشتريها منظمة برنامج الغذاء العالمي من يوغندا لجنوب السودان، فالغذاء لجنوب البلاد وأجر النقل لسودانير، ولكن للأسف فقد اضطر البرنامج إلى استئجار طائرة نقل بضائع من كولومبيا في أمريكا الجنوبية، ولحسن الحظ كان قائد الطائرة لبنانياً، فطلبنا منه عدم السماح لمن معه من طاقم بالتصوير في الجنوب، وكانت الطائرة تقوم برحلتين في اليوم بين جوبا وعنتبي، لأن مطار جوبا في ذلك الزمان لم يكن مجهزاً لاستقبال الطائرات ليلاً.

وهكذا، فالعملية التجارية الوحيدة التي تركت أثراً طيباً وفتحت المجال لتطوير العلاقات بين البلدين، كانت تجارة الشاي، وقد قامت شركة كونكورب بهذه التجربة، إذ انعدم الشاي يوماً في السودان، فوفّرته كونكورب عن طريق ترحيله جواً من عنتبي، وليوغندا نوع جيد من الشاي، وكانت كميات الشاي معبّأة في صناديق في وزن نصف كيلو وكيلو جرام واحد، وكان هذا الشاي يباع في السوق الحرة في مطار الخرطوم، وكان من أقيم الهدايا لقادم إلى البلاد أن يحمل لذويه كيلو جرامات من الشاي المستورد من يوغندا، وقد بذلت جهداً كبيراً في معاونة كونكورب في تذليل أي صعاب تحول دون مغادرة الشاي لمطار عنتبي، رغم أن العمل كان تجارياً بحتاً إلا أن النظرة القومية ومصلحة المواطن السوداني وتخفيف الضائقة عليه كانت الأقوى.

كانت البعثة معتمدة بصفة (غير مقيم) في كل من رواندا وبوروندي، وهذا ما مكّنني من السفر إلى كيجالي عاصمة رواندا لحضور مباراة فريق الهلال السوداني مع فريق رواندي ضمن منافسات أفريقية، ولكن المباراة التي كانت ذات أهمية سياسية لنا هي مباراة الهلال مع فريق يمتلكه نائب رئيس جمهورية رواندا، وسارت الأمور على ما يرام وانتهت المباراة بالتعادل الإيجابي، وأقيمت في ملعب رياضي قامت جمهورية الصين الشعبية ببنائه ويسع حوالي ثمانين ألف متفرج.

عندما أعيد فتح السفارة في يوغندا بعد انتهاء الحرب الأهلية فيها، ومجيء الرئيس موسفيني إلى كرسي الرئاسة، شغلت منزلاً واسع المساحة، وكان مملوكاً لجهاز أمن الدولة في عهد حكومة مايو في الثمانينات، غير أن جهاز الأمن الذي تم تكوينه بعد ذلك، رأى أن يكون الوريث الشرعي لسلفه جهاز أمن الدولة، فكان يطالب السفارة بإخلاء المنزل ليسكن فيه مندوبه. ويبدو أن الوزارة الموقّرة خضعت لإرادة جهاز الأمن، واتفقت معه على بقاء السفارة في المنزل على أن تدفع الوزارة قيمة إيجار المنزل الذي يسكن فيه مندوب جهاز الأمن.

وهذا منطق معوج؛ فكيف تستأجر السفارة مقرّها، ويسكن أحد أعضائها في دار مملوكة للدولة، ومندوب الجهاز يعمل تحت مظلة السفارة؟! فكتبت إلى الوزارة الموقّرة بضرورة إيقاف دفع إيجار منزل مندوب الجهاز، فقد استمر الدفع له لأكثر من عامين، وفي تقديري أن ذلك المبلغ الذي تم دفعه يكفي تعويضاً لجهاز الأمن مقابل المنزل (مقر السفارة)، والجهاز لم يقم بشراء المنزل، كما سبقت الإشارة، غير أن الوزارة الموقّرة لم تأخذ برأيي حينها، وغادرت كمبالا منقولاً إلى الرئاسة في نهاية أكتوبر 1991م، وتركت الأمر كما هو.

جئت السودان في يونيو 1991م، في إجازة أمضيتها مع أهلي في الدمازين، وعدت إلى الخرطوم للسفر إلى كمبالا بسبب استئناف الدراسة بعد العطلة بمدرسة جار النبي التي تدرس بها كريمتي يسرا. وفي رئاسة الوزارة عرضت عليَّ الشؤون الإدارية استيضاحاً: (لماذا لم أعلّم السكرتير الثاني أعمال الشفرة حلاً وإرسالاً؟)، ووجدت بخط الوكيل المرحوم جعفر أبو حاج كلمة (المستشار)، بينما كنت قد ترفعت إلى درجة الوزير المفوض، فهل هذا خطأ غير مقصود، وزلة قلم من السيد الوكيل -رحمه الله- أم أن درجتي قد تم تخفيضها بدون إنذار؟ وإذا حدث ذلك فلماذا؟

لقد كان المتبع ألا يتم نقل أي دبلوماسي للخارج مهما كانت درجته، قبل أن يكون قد أجاد الترميز استقبالاً وإرسالاً. وللأمانة فإن السكرتير الثاني ومنذ وصوله إلى السفارة، لم يسأل ولم يطلب تعليمه أعمال الرمز، بل جاءني في منتصف الليل، وأنا مغادر في فجر اليوم التالي، وكانت هنالك خطورة في الذهاب إلى السفارة وفتحها؛ إذ لا بد من موافقة السيد رئيس البعثة رغم المجازفة، ووعدته

أن ألقاه قبل نصف ساعة من موعد رحيلي للمطار، ولكنه لم يحضر إلى البعثة، لذا غادرت. فلم يكن هنالك سوء قصد أو سوء نية، إلا أن ثورة الإنقاذ في أيامها الأولى كانت تحسب كل صيحة عليها، لذا تقرّر إعادتي من كمبالا إلى الخرطوم، وتخفيض درجتي الوظيفية.

وقد شمل تخفيض الدرجة ثمانية زملاء أذكر منهم الأخ إسماعيل محمد عبد الدافع، إسماعيل أبو شوك، بكري ماهر عبد الحميد –له الرحمة والمغفرة– والفاتح شريف زروق..إلخ. وتمت إحالة خمسة منهم إلى الصالح العام، وتمت إعادة الدرجة إلى السيد فضل الله الهادي، وقيل إن اسمه ورد سهواً، فبقي في منصبه (وزيراً مفوضاً)، وبقيت حالتي وحالة الزميل إسماعيل عبد الدافع، وسنعود لهذا الموضوع في مكان آخر.

ظننت أن الأمر قد انتهى بالرد على ذلك الاستيضاح، ولكن بوصولي إلى كمبالا، وفي ذات الرحلة الإثيوبية، كانت الحقيبة من الرئاسة، وفيها خطاب نقلي إلى الرئاسة في موعد أقصاه خمسة وأربعون يوماً، وقد نفّذت النقل في موعده. ولكن السؤال: هل ما حدث يستوجب تخفيض الدرجة بعد إعلان كشف الترقيات، وبعد مضي أكثر من شهرين على الإعلان، ويؤدي إلى النقل إلى الرئاسة بذلك التعسف؟!

عموماً فإن العامين اللذين أمضيتهما في كمبالا كانت إقامتي فيها ناجحة، وأثمرت في تحقيق انفراج كبير في العلاقات بين البلدين، وكان السفير عنايت سفيراً محترماً يبادل الرأي ويستمع ويقيّم، وقد تخلّى عن عقليته الأمنية، وكان الانفتاح على العمل في دبلوماسية، لأن العمل الدبلوماسي للانفتاح والانشراح، وتمكنّا من توصيل المعلومات التي نريدها أن تصل إلى الرئيس موسفيني بدقة وحنكة، وقد كان كثير الاستدعاء لرئيس البعثة السودانية. وللخرطوم يكفي أن أقول إننا في عام 1990م، أرسلنا إحدى وخمسين حقيبة دبلوماسية، غير البرقيات وبرقيات الرمز، وفي العام اثنان وخمسون أسبوعاً.

توتّرت العلاقات السودانية اليوغندية إلى درجة إعلان كمبالا السيد الوزير المفوض عوض محمد حسن شخصاً غير مرغوب فيه، وكان نائباً لرئيس البعثة، فقامت الرئاسة بتشكيل لجنة للأزمة الناشبة، وكان اتجاهها طرد السفير اليوغندي.

وفي ممر داخل الوزارة، قابلت الأخ الطيب علي أحمد –وزير مفوض آنذاك– وكان في الإدارة الإفريقية، ورجوته أن ينقل طلبي إلى اللجنة بأنني أريد مقابلتها، فأنا آخر دبلوماسي جاء من كمبالا، وقد خلفني الأخ عوض محمد حسن، وإذا لم يكن ذلك ممكناً رجوته أن ينقل وجهة نظري إلى اللجنة بعدم الإسراع في طرد السفير اليوغندي من الخرطوم، بل الانتظار حتى يصل الأخ عوض الذي كان في طريقه إلى الخرطوم وتستمع إليه.

إلا أن اللجنة لم تقابلني، وطردت السفير اليوغندي، وآثرت عدم انتظار وصول عوض، وعدم الاستماع إلى رأي مغاير، بينما كل أعضاء اللجنة لم يكن من بينهم من عمل في يوغندا. وتقديري أن السودان كان أحوج ما يكون إلى السفارة في كمبالا عكس يوغندا تماماً، فأعضاء بعثتها أقل من ثلاثة أفراد، وطرد السفير يعني إغلاقها، وبالتالي ستعمد يوغندا إلى إغلاق السفارة السودانية، وهذا ما حدث.

وأخذ السودان بعدها يبحث عن إمكانية إرسال دبلوماسي واحد لرعاية المصالح عبر السفارة الليبية، ولكن بدون جدوى بسبب رفض السلطات اليوغندية، والحركة الشعبية لتحرير السودان تحت قيادة جون قرنق كانت على أشدها، فقد جانب التوفيق تلك الخطوة.

إيطاليا: تجربتي الأوروبية الثالثة

شدَّني إلى إيطاليا تاريخها العريق؛ فهي سليلة الإمبراطورية الرومانية التي حكمت العالم شمالاً وجنوباً حتى وادي حلفا وبلاط علوة في سوبا، وغرباً وشرقاً ويوليوس قيصر، وقصة حبه وزواجه من ملكة مصر كليوباترا، وما اشتملت عليه دروس التاريخ عن أسباب تدهور وسقوط الإمبراطورية الرومانية، وقصة حب روميو وجوليت، وتاجر البندقية من أعظم مؤلفات الكاتب الإنجليزي الشهير وليم شكسبير، وفي التاريخ القريب دكتاتور إيطاليا موسليني، والحرب العالمية الثانية مع هتلر ألمانيا وطموحاته في أن تصبح أوروبا متحدة عن طريق القوة، والعاصمة في روما مما دفعه إلى بناء حي كامل فيها لمؤسسات حكومية لإدارة شأن أوروبا المتحدة منها.

قبل المغادرة دخلت على السيد وزير الدولة علي عبد الرحمن نميري –له الرحمة والمغفرة– لوداعه، وكان صديقاً عزيزاً، فوقف ومد يده إليَّ مودعاً، وهو يقول: "الواعي ما بيوصوه، وأنت رجل واع، وفقك الله". كلمات لا تنسى.

رئاسة البعثة الدبلوماسية السودانية لدى إيطاليا على عهدي، كانت للسفير مهدي مصطفى الهادي، وعلى الرغم من عدم معرفة شخصية سابقة لي به، فإن شهرته جعلته معروفاً؛ فقد كان وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية في عهد نميري، ووزيراً لشؤون مجلس الوزراء، ثم رائداً لمجلس الشعب، ومحافظاً لمحافظة الخرطوم، وهو أول من بدأ تطبيق الشريعة الإسلامية في العاصمة، حيث ألغى بأمر محلي دور ممارسة الدعارة في محافظة الخرطوم؛ لأنها كانت في الواقع تمارس بأمر محلي، بل كانت المحليات تتحصل رسوم منح التراخيص لبائعات الهوى، حتى إن مغنية شعبية مشهورة غنت له أغنية جاء فيها "يا مهدي ما تخلي الناس... هوي تشكا"، وأخيراً شغل سيادته منصب الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشؤون الاجتماعية.

هذه الأمور كلُّها شجعتني على قبول السفر إلى السفارة السودانية في إيطاليا، فقد كنت منقولاً إليها في وظيفة الوزير المفوض لأنوب عن رئاسة البعثة، بينما كنت قد رُفِّعت إلى درجة السفير في الأول من مارس 1997م، مع كل من الزملاء عبد الحميد عابدين، وعبد الرحمن الحاج مختار، وإسماعيل أحمد إسماعيل، والمغيرة علي عمر، وهذه بدعة سنتناولها عندما يجيء الحديث عن ديوان الوزارة، لأن منصب نائب رئيس البعثة هنا اختلف عن سابقه في عهد الرئيس نميري، كما أوردنا.

سافرت إلى روما، ووصلت إليها يوم الجمعة الحادي عشر من يوليو 1997م قادماً من دمشق، على متن الطائرة السورية. وحقيقة الأمر إن ظروفي الأسرية كادت تمنعني من السفر إليها؛ ففي الخامس من يناير 1997م الموافق الخامس من شهر رمضان استولت حركة التمرد (الحركة الشعبية لتحرير السودان) على مدينة الكرمك، وفي هذه الفترة استشهد شقيقي الأكبر معلم الأجيال الربيع أحمد كرمنو، الذي كان رئيساً لمجلس المدينة.

كان الدمار كبيراً، وكنت في حاجة إلى البقاء إلى جوار أهلي وعشيرتي وأصدقائي وأبنائي لمساعدتهم على تجاوز المحنة، ومن أجل هذا التجاوز كانت الحاجة شديدة إلى المال من أجل توفير الإيواء والأكل واللبس والتعليم والعلاج، فقد نزح الجميع بما خفّ وزنه وغلا ثمنه، وكان لا بد من تضافر الجهود للخروج من المحنة، ولضيق ذات اليد غادرت إلى روما، وشاء الله أن أصل إليها وقد غادرها السفير مهدي مصطفى الهادي وعائلته إلى الأراضي المقدسة لأداء العمرة، ومن هناك إلى السودان في إجازة، فقد أجبرته أسباب أسرية على المغادرة.

وجدت أسرة السفارة في استقبالي؛ الأخ البروفيسور محمد سعيد حربي، المستشار الزراعي لدى منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ولدى برنامج الغذاء العالمي ولدى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهذه المؤسسات مقرّ رئاستها في روما، والأخ عبد العظيم عبد الله التوم، الوزير المفوض (فني)، والأخ الملحق الإداري هجو محيي الدين، والسكرتير الأول تاج الدين الهادي الطاهر، وبهذا وجدت نفسي قائماً بالأعمال بالإنابة، ومنذ لحظة هبوط الطائرة.

كانت علاقات السودان بدول الاتحاد الأوروبي متوتّرة جداً، والولايات المتحدة الأمريكية تمارس ضغوطها على الأقطار من أجل مقاطعة السودان باعتباره الدولة التي ترعى الإرهاب حسب تقديرها، وتنتهك حقوق الإنسان وتنشر الإسلام قسراً في جبال النوبة وتمارس الرق تفعل كل ما هو قبيح، ولهذا لم يكن الوجه السوداني مقبولاً في معظم العواصم الأوروبية.

وهنا أذكر أنه عندما ظهر كشف تنقلات السادة السفراء، كنت قبله مديراً لإدارة التدريب، وقبل ذلك عملت مديراً للإدارة الأمريكية في فترة عصيبة، وهذا ما جعلني أتعاون مع مدير المركز القومي للدراسات الدبلوماسية لتنظيم برنامج تعريفي للسادة السفراء قبل المغادرة لاستلام مهامهم بالخارج، فكانت الزيارة إلى جبال النوبة والوصول إلى كادوقلي عاصمة جنوب كردفان للتعرف على الطبيعة ومجريات الأوضاع هناك.

من بين السفراء في تلك الزيارة الفريق فاروق علي محمد، وكان مرشحاً لدى بغداد، والدكتور إبراهيم ميرغني إلى جنيف، وعبد الوهاب الصاوي إلى جيبوتي، ويوسف الهادي إلى آذربيجان، ومبارك رحمة نائباً لرئيس البعثة في نيويورك، ولكنه لم يشارك في الرحلة، وشخصي نائباً لرئيس البعثة في روما، والسكرتير الأول عبد الغني النعيم قائماً بالأعمال بالإنابة في كندا.

ساعدتنا الرحلة في فهم الأوضاع، لأن من رأى ليس كمن سمع، وهكذا كان علينا أن نبذل الجهد في تحسين وجه السودان في جو عاصف.. فكانت وزارة الخارجية الإيطالية أولى الجهات التي استهدفنا استقطابها. كان المستر لامبيرتو ديني هو وزير الخارجية، وهو شخصية مرموقة، شغل مناصب عدة، منها وزير المالية، ورئيس وزراء، ولهذا كانت له مكانة مقدّرة ومحترمة حتى في الأوساط الأوروبية، ولدى الولايات المتحدة الأمريكية، وكان المستر رينو سيري وزير الدولة في الخارجية الإيطالية هو الذي يدير ملف الشأن السوداني، إذ كان الرئيس المشارك مع وزير خارجية هولندا لمجموعة أصدقاء الإيقاد الذين كانوا يبذلون الجهد ويقومون بدور الوسيط من أجل التوصل إلى حل سلمي لقضية جنوب السودان، ولوقف الحرب.

ورغم هذا الموقع الذي يشغله المستر رينو سيري، فإنه كان يقوم بجولات في المنطقة بزيارة أسمرا، وأديس أبابا، ونيروبي، ويعود أدراجه دون زيارة الخرطوم، ولكنه استدرك أن جولاته تلك من دون زيارة الخرطوم لن تكون لها ثمرة، فعقد العزم يوماً على زيارة الخرطوم، ونجحت الزيارة، وبعد مرور عشرة أشهر على تلك الزيارة، كنت في وداعه بمطار روما في طريقه إلى الخرطوم، فإذا به يقول لي: أقوم بزيارة الخرطوم بعد عشرة أشهر فقط من زيارتي السابقة لها. فقلت له: إننا نود أن تزور الخرطوم كل شهر، وبعدها صار المستر رينو سيري صديقاً عزيزاً للسودان، ودافع عنه في العديد من المنابر.

وضمن محاولات تحسين العلاقات بين روما والخرطوم عملنا في تكتّم شديد في أن يزور السيد الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل إيطاليا، وكان حينها وزير دولة بوزارة الخارجية، وفعلاً نجحت المساعي، وقدّمت له روما الدعوة في وقت كانت أوروبا وأمريكا تدعو إلى حظر سفر القيادات السودانية، وفعلاً اعترضت دولة ثالثة لدى إيطاليا على هذه الزيارة.

ثم توالت الزيارات حتى جاء الأستاذ علي عثمان محمد طه، وكان حينها وزيراً للخارجية إلى روما للتشاور مع الرئاسة المشتركة لأصدقاء الإيقاد في يناير 1998م. وعندما تولى السيد الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل منصب وزير الخارجية زار روما خمس مرات خلال الأربع سنوات التي أمضيتها هناك، وهذا يدل على مدى الانفتاح الذي تم في علاقات السودان وأيطاليا.

ثم عمدنا إلى غرفة التجارة الإيطالية العربية، وحثّهم على زيارة السودان، وبعد جهود كثيرة قبلت الغرفة تشكيل وفد من ثمانية عشر شخصاً من رجال الأعمال لزيارة معرض الخرطوم الدولي في فبراير 1998م. أدَّت هذه الزيارة إلى تشجيع الآخرين الذين كانوا في تردُّد من دخول السودان بسبب ما كانوا يسمعون عنه في أجهزة الإعلام الغربية وتحذيرات الحكومات لمواطنيها من زيارة الخرطوم.

في مجال أجهزة الإعلام استفدنا من مجلة (الصداقة عبر المتوسط)، والتي كان يشرف على تحريرها اللبناني طلال خريس، وهو صديق عزيز كان يهتم بالشأن السوداني، فكنا نمد المجلة بالمعلومات في شتى المجالات في السودان؛ الزراعة، الصناعة، مجالات الاستثمار، المواصلات، الاتصالات، فرص استخراج وتصدير البترول السوداني، الحريات العامة في السودان الدينية منها وغير الدينية، ووضع المرأة في المجتمع السوداني.

كان السيد طلال خريس يقوم بالترجمة إلى اللغة الإيطالية، وتنشر هذه المقالات ولكن بأسماء لإيطاليين، لأن كل ما يحمل اسم السفارة سينظر إليه على أساس أنه إعلان حكومي، ولهذا كنا لا نميل إلى ظهور اسم السفارة على الإطلاق، وكذلك كنا نتفق مع السيد طلال خريس إلى إصدار أعداد خاصة عن السودان في المناسبات القومية، مثل ذكرى عيد الاستقلال، وذكرى ثورة الإنقاذ الوطني في الثلاثين من يونيو من كل عام، على أن نحدّد صفحات بعينها للمناسبة، وليس المجلة كلها، وبذا تشتمل على حيز للشأن السوداني، وللأبواب الأخرى كالفن، والثقافة، والرياضة، والسياسة لدول الشرق الأوسط الأخرى، حتى لا تكون مملة للقارئ.

بهذه الطريقة تمكّنت السفارة في روما من تغيير مفاهيم شائعة في ذهن المواطن الإيطالي إذ وجدت المجلة رواجاً كبيراً، وكانت وزارة الخارجية الإيطالية تشتري أعداداً منها لتمد بها بعثاتها بالخارج. وقد ساعدنا الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل في هذا الجانب باعتماد مبلغ مائة ألف دولار للجهد الإعلامي، بعد أن وقف على حجم العمل وحجم الجهود المبذولة، وخاصة عند إعداد مؤتمر صحفي ليخاطبه سيادته في كل زيارة يقوم بها إلى روما.

ومن المشاكل التي واجهت البعثة، الرسائل التي كانت تصلها منددة ببعض ما تسميه انتهاكات حقوق الإنسان في السودان، وكانت هذه الخطابات في معظمها تصل من مدينة بادوفا في أقصى شمال ايطاليا، لذا فقد تمت الاستفادة من صحيفة الحرية التي تصدر في تلك المدينة شهرياً باستقطاب الصحفي روبيرتو تاسيناري الذي تملك أسرته تلك الصحيفة، فكانت هنالك صفحة كاملة في كل إصدارة للشأن السوداني بقلمه أو بقلم أي كاتب إيطالي آخر، ولكن بالطبع كل المعلومات من السفارة، وفي خلال ستة أشهر انقطع سيل الخطابات فما عادت تصل إلى السفارة إلا نادراً.

رغم كل تلك الجهود فإن بعض المنظمات الطوعية كان لا يعجبها الحال، فشنّت حملات على السودان في أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، ونظّمت وعقدت ندوات ومؤتمرات كان أشهرها مؤتمر ميلانو في سبتمبر 1999م، الذي نظّمته أكثر من عشر منظمات بدأت العمل في التحضير لهذا المؤتمر منذ عام 1995م، فقامت بدعوة السيدة فاطمة أحمد إبراهيم، والسيد أبيل ألير، وكل مناوئ ومعارض للحكومة المركزية بالخرطوم.

كانت السفارة تتابع هذا النشاط الذي كان يجري في الشمال الإيطالي حتى كان موعد المؤتمر الجامع في ميلانو، وكنت حينها قائماً بالأعمال بالإنابة، فقد غادر السيد السفير مهدي مصطفى الهادي روما بعد انتهاء فترة عمله فيها. وفي الحقيقة فقد غادر قبل شهرين من نهاية فترته، ولو بقيَ إلى حينها لحضر الندوة، وقد كانت تحت عنوان (السودان.. شعب بلا حقوق)، تنادَوا إليها من كل أنحاء أوروبا، ودعَوا إليها كل سوداني معارض، وعدداً من ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان، وممثلي جبال النوبة، والجبهة المعارضة من شرق السودان.

ومن الشخصيات المرموقة السيد أبيل ألير، والبابا سرور، والبروفيسور عدلان الحاردلو من جامعة الخرطوم، والبروفيسور يوسف فضل حسن، المدير الأسبق لجامعة الخرطوم والمؤرخ المعروف، ولكنه لم يتمكن من الحضور، ومن بريطانيا كان البروفيسور ريتشارد غراي، والبروفيسور بيتر وودوورد، وهما حجة في التاريخ السوداني، وسبق لهما العمل في شُعبتَي التاريخ والعلوم السياسية في جامعة الخرطوم، ويعتبران من المراجع في شأن السودان.

كما حضر المستر كاسبر بيرو، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لموضوع حقوق الإنسان في السودان، ثم ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في إيطاليا لسابق معرفته بالسودان، حيث عمل في بعثة الأمم المتحدة بالخرطوم، وهو في درجة السكرتير الثالث، ومن طرف الحكومة الإيطالية كان المستر رينو سيري، وزير الدولة، وعدد كبير من الحضور.

وهنا أودّ أن أشكر الأخ الكريم محمد النقلي السكرتير الأول في القنصلية العامة المصرية في ميلانو، فقد كان ساعداً أيمنَ لنا في توفير السكن والترحيل، وكل خدمة ضرورية ذلّلها، وقد سبق له العمل في القنصلية العامة المصرية بالخرطوم، وليس هذا بالأمر الغريب لممثل الشقيقة مصر.

لم تتمكّن الخرطوم من إرسال وفد يمثل الحكومة، واتصلت هاتفياً بسعادة الأخ السفير عبد الباقي محمد حسن، وكان حينها مديراً للمكتب التنفيذي المعنيّ بشأن سفر الوفود، وعلمت منه أن المحاولات جارية لإرسال وفد من لجنة حقوق الإنسان، ولكن قد لا تنجح، فقلت له: أنا هنا وحدي. فقال سعادته:

"العبرة ليست بالكمية ولكن بالنوعية، وأنت لها". فكانت هذه الكلمات من سعادته بمثابة التشجيع لي وإثارة روح التحدي لديّ في الوقت ذاته. فعقدت العزم وسافرت إلى ميلانو بالقطار بصحبة السيد المستشار الفني محمد عبد الماجد والإيطالي روبيرتو تاسيناري، وآخر، وهما من جمعية الصداقة الإيطالية السودانية.

ذهبت إلى مقر الندوة قبل نصف ساعة من موعد بدايتها على أمل اللقاء بأيٍّ من الشخصيات السودانية التي وصلت بدعوة من الجهات التي نظمت الندوة، أو أن ألتقي أيّاً من ممثلي المعارضة سواء في الحركة الشعبية لتحرير السودان، أو جبال النوبة، أو شرق السودان، ولكن كلما وقفت مع أي واحد منهم، ما هي إلا لحظات ويجيء أحد من المنظمين فيستدعيه. فصرفت النظر عن هذا، وذهبت للجلوس.

وإذا بالآنسة المكلفة بتجليس الضيوف تشير إليَّ بالجلوس في كراسي الصف الثاني، فرفضت، وقلت لها: لا بد أن أجلس في كراسي الصف الأول، لأنني سفير وممثّل لحكومة السودان، فقالت: كل كراسي الصف الأول محجوزة، فقلت لها لا بد من كرسي لي في الصف الأول، ولما أحسستُ أن الجدل لن يفيد، وأن وجودي غير مرغوب فيه من جانب المنظمين، لأنني مارست عليهم ضغوطاً لتوجيه الدعوة لي عبر وزارة الخارجية الإيطالية، لأنني لم أكن من بين المدعوين، رفعت الورقة المكتوب عليها (محجوز) وسلمتها للآنسة، وجلست وطلبت من المستشار محمد عبد الماجد والإيطاليين أن يجلسوا ورائي مباشرة، فسألت الآنسة: ولماذا؟ فقلت لها: تأميناً لظهري.

افتتح الندوة السيد حاكم مدينة ميلانو الذي شن هجوماً على السودان ودعا إلى المزيد من الصرف على المنظمات الطوعية الوطنية حتى تؤدي دورها –حسب رأيه– في دعم المواطن السوداني المغلوب على أمره، وقال إن مدينة ميلانو طلبت التصديق بالصرف على هذه المنظمات، واعتمدت لها بعض الأموال إلا أن المدينة لم تتلقَّ لأكثر من ستة أشهر موافقة وزارة الخارجية، وهذا هو النظام المعمول به في إيطاليا، فأي مساعدة مالية من أي جهة إيطالية لا بد من الحصول على موافقة وزارة الخارجية على تقديمها.

بعده تكلّم المتحدثون الخمسة، ولم يكن حديث أي منهم ذا أهمية تذكر سوى حديث المستر رينو سيري، وزير الدولة، فقد تحدث بمسؤولية على مجريات الأحداث في السودان، وكنت آخر المتحدثين، وقد أعطتني هذه الفرصة الأخيرة الوقت الكافي للاستماع إلى الحديث كله وبلورة أفكاري وإعادة ترتيبها بعد أن صرفت النظر عن إلقاء كلمة مكتوبة أعددتها سلفاً، فالوضع قد اختلف تماماً.

عندما جاء دوري أدار إليَّ الأمين العام لهذه المنظمات الطوعية التي نظمت الندوة، المايكروفون من على المنصة بقصد أن أتحدث وأنا واقف، فأدرت المايكروفون جانباً وقلت له: أريد أن أجلس فقد تحدّث المتحدثون، وهم جلوس، فقال الرجل: لا يوجد كرسي شاغر في المنصة، فقلت له: سأطلب من الخمسة الجالسين مغادرة المنصة، حيث لا يبقى جالساً سوى المستر رينو سيري، فهو وزير دولة، وممثل للحكومة الايطالية، وأنا سفير وممثل لحكومة السودان، إذا كنت لا تستطيع أن تسأل واحداً منهم بمغادرة المنصة فتأكد أنني لن أغادر القاعة، وسأتحدث وأنا جالس كالسابقين. فما كان منه إلا أن طلب من أحد الجلوس إخلاء الكرسي لشخصي.

جلست، وبدأت حديثي بأنني سأتحدث عن (السودان... شعب بحقوق)، والسودان الذي فيه شعب بلا حقوق ليس معروفاً عندي، فذلك من نسج خيال المنظمين، الحقوق تختلف، وفارق الثقافة بين شعوب شمال حوض البحر الأبيض المتوسط وجنوبه واضح، ومن هذا المنطلق فلا إملاء على الجنوب من الشمال.

أبديت أسفي أن تدار الندوة في مدينة ميلانو وانتقدت حاكمها للترحيب بمثل هذه الندوة التي تسيء لسمعة السودان، ولمدينة ميلانو في السودان وضعها الخاص؛ ففيها -ميلانو- مقر شركة إمبرجيلو التي قامت بتشييد خزان الرصيرص ثاني أكبر سد على مجرى النيل من المنبع إلى المصب، هذا السد الذي يروي أراضي شاسعة في مشروعي الجزيرة وامتداد المناقل، وفيه يتم توليد الطاقة الكهربائية المائية والتي تشكل طاقته أكبر نسبة كهرباء في الشبكة القومية في البلاد، فمدينة ميلانو نعتبرها المدخل الأساسي للعلاقات الإيطالية السودانية.

وقلت إنه يبدو أن هذه الحقيقة قد فاتت على السيد حاكم هذه المدينة، وأرجو من المنظمين أن ينقلوا إليه وبأمانة ما جاء في حديثي هذا، وكم تمنيت أن يكون موجوداً، وأنا لا بد لي من شكر وزارة الخارجية الإيطالية على عدم الموافقة للسيد حاكم المدينة على تبديد أموال دافع الضرائب في إثارة الحرب والفتن في السودان، فالسيد الحاكم يريد أن يتصرّف من منطلق عاطفي، ووزارة الخارجية محكومة بالمسؤولية، ولها من الآليات ما يساعدها في اتخاذ القرار، وإيطاليا رئيس مشارك في منظمة أصدقاء الإيقاد مع هولندا، ويمثلها الوزير رينو سيري مما يجعل الوزارة تنظر إلى الأمور بنظرة تختلف عن نظرة حاكم ميلانو البعيد عن مجرى الأحداث والمتأثّر بما تأتي به إليه المنظمات الطوعية.

نظرت إلى السادة المدعوين الكبار، وقرّرت الهجوم عليهم بالحقائق، ودون المساس المباشر المسيء لأشخاصهم، فقلت عن السيد أبيل ألير إنه أب وصديق وأخ، وكلنا في السودان نحترمه ونقدره، فهو شيخ وقور له مكانته بين الجميع، وليس وسط قبيلته فقط (الدينكا)، وقد جئتم به، ولكن بعد فوات الأوان، ومن جهة أخرى، فالسيد أبيل ألير كان نائباً للديكتاتور جعفر محمد نميري، وكان الرجل الأول في الجنوب، وهو رجل قانوني بارز.

وعن المستر كاسبر بيرو، مندوب الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في السودان، قلت: إن فاقد الشيء لا يعطيه؛ فالسيد كاسبر بيرو من دولة من دول شرق أوروبا والتي لا حريات فيها لشعوبها، فكيف له أن يتحرّى عن حقوق الإنسان في الدول الأخرى، وهي معدومة تماماً في بلاده. إنها مفارقة!

لقد تحدَّث البروفيسور ريتشارد غراي والبروفيسور بيتر وودوورد حديثاً طيباً عن تاريخ السودان، ولكنهما وبحكم الجنسية الإنجليزية، واستعمار إنجلترا للسودان، تعمدا، ولا أقول نسيا، بل عمداً لم يتناولا بالحديث قانون المناطق المقفولة الذي بموجبه قفل الإنجليز أثناء حكمهم للبلاد جنوب السودان، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق، وما نتج من تطبيق هذا القانون من مشاكل في السودان أتركه لهما، فهما أقدر مني على تناوله، وعليكم أيها الحضور الاستماع إليهما جيداً لتعرفوا جذور المشكلة في السودان.

طلبت من ممثل الأمم المتحدة في روما، والذي كان من بين المتحدثين بحكم سابق معرفة له بالسودان، أن يتحرّى الأمانة، وأن يكون ممثلاً للأمم المتحدة، وأن يبتعد عن مثل هذه المسائل التي تسيء إلى دولة عضو في الأمم المتحدة، وأن يقدّر أن معلوماته قد عفّى عليها الدهر، فقد عمل في السودان، وهو في درجة السكرتير الثالث، ولا شك أن تغييرات كثيرة قد حدثت في السودان.

أدّت هذه الانتقادات الشخصية الواقعية على المتحدثين الأساسيين في الندوة إلى اضطراب كبير في ذهن الحضور، والذين كانوا لا يعرفون مثل هذه المعلومات، وعلى مندوبي أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وبها تمكنت من عزلهم عن دائرة الندوة بوضع ظلال حول شخصياتهم.

تطرّقت في حديثي إلى حرية الأديان والعبادات والمعتقدات في السودان، لأن هذا مجال اهتمام الكنيسة الكاثوليكية التي مقر رئاستها في دولة الفاتيكان في إيطاليا، وقلت: إننا في السودان نحتفل بعيد ميلاد المسيح عليه السلام أكثر من أي احتفال ديني آخر، وفي الخرطوم مستشفى الراهبات، وهي مستشفى متخصّصة في أمراض النساء والتوليد، وتتبع للكنيسة، ولكن ورغم ذلك فإن المرأة السودانية التي لا تضع مولودها في مستشفى الراهبات تكون غير راضية عن زوجها، فالولادة فيها لها امتياز خاص، وللكنائس مدارسها وحدائقها ومزارعها، ولها مجلس معروف اسمه (مجلس الكنائس السوداني)، وفي السودان توجد ٣٩٧ كنيسة مما يجعل البلاد في العالمين العربي والإسلامي مثل إيطاليا من حيث عدد الكنائس.

وهنا قاطعني أحد الحضور في القاعة صائحاً بأعلى صوته وباللغة الإنجليزية ما ترجمته: "أحقيقة؟"، ولم أعط مداخلته اهتماماً، وواصلت حديثي، وقبل الختام طلبت من الرجل الذي قال: "أحقيقة"، أن يتفضّل علينا بالوقوف، فوقف الرجل، وبعدها قلت له:

* ستتكفّل السفارة بشراء تذكرة سفر بالجو على الدرجة الأولى لك على خط الطيران روما الخرطوم روما.

* وتؤمن لك تأشيرة دخول للبلاد إكرامية.

* وتهيّئ لك إقامة في السودان لمدة ثلاثة أسابيع مع الترحيل الداخلي على نفقة السفارة لتقوم بحصر الكنائس في السودان.

وأود أن أكون صريحاً معك أن الرقم 397 هو إحصاء للكنائس قبل عامين، فإذا وجدتها حسب ما ذكرت وأكثر من ذلك، فعليك أن تردّ كل المبالغ التي تم صرفها عليك للسفارة، وإذا وجدتها دون العدد الذي ذكرته، فلتذهب أموال السفارة سدى، وهذا التزام بيني وبينك أمام هذا الجمهور وهذا المنبر. لكن الرجل اختفى ولم يحضر إلى السفارة.

استطردت قائلاً: إن السيد سليمان رحّال تحدّث عن الحرب في جبال النوبة، وقال إنها حرب منسية، فقلت له: إن كانت تلك الحرب منسية، فكيف يتم الحديث عنها في أقصى شمال إيطاليا؟ وكان ردي على مندوب جبهة شرق السودان، إننا إذا أردنا الحديث بهذا المستوى القبلي، فعلينا أن ننظر للسودان الذي فيه أكثر من ستمائة قبيلة، وكل قبيلة لها عاداتها وتقاليدها، وكل واحدة منها قد تطلب قيام وطن مستقل بها.. وعلى سبيل المثال: ففي شرق السودان توجد قبائل البني عامر، والبجة، والأمرأر، والرشايدة، والهدندوة، وفي شمال السودان نجد الشايقية، والجعليين، والدناقلة، والرباطاب، والنوبة، وهكذا نجد في غرب السودان الفور، والمساليت، والزغاوة، والكبابيش، والبقارة، والتعايشة، والرزيقات، والمعاليا، وفي الجنوب نجد الدينكا، والشلك، والنوير، وفي وسط السودان خليط من هذه القبائل، وبمنطق أهلنا في الشرق سيذهب السودان لأكثر من خمسمائة دولة لا مقومات دولة لها.

لقد شغل موضوع استخراج وتصدير البترول السوداني وقتاً في الندوة، فظن البعض أن دخل البترول مصروف على شراء السلاح للقتال في الجنوب، بل نادى البعض بوضع دخل البترول السوداني تحت الرقابة، وأن يتم الصرف منه بتوقيعين الأول سوداني والآخر من جهة غير سودانية حسب ما يتم الاتفاق، وهنا رفضت رفضاً باتاً كل أفكار السيطرة والمراقبة على البترول السوداني. ومما جاء في هذا الجانب كان حديث المستر ريتشارد غراي حين قال إنه سمع في الأخبار أن السيد حسن عبد الله الترابي، وكان حينها رئيساً للمجلس الوطني، ويمسك تماماً بزمام الأمور في البلاد، قد نادى بتصدير البترول الذي سيدر دخلاً كبيراً على السودان يمكنه من شراء ما يريد من سلاح، وقد يصبح مثل أفغانستان، حيث يسحق القويُّ الضعيفَ.

فرددتُ عليه بالقول إنني لم أسمع بهذا الحديث الذي لا أعتبره يصدر عن شخص مسؤول ومتعلم في مثل مكانة الدكتور حسن الترابي السياسي المحنك، ولكن جاء في الأخبار أن السيد رئيس الجمهورية أصدر قراراً جمهورياً شكل بموجبه المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي من مائة وخمسين عضواً تحت رئاسته من العلماء وعمداء كليات الاقتصاد في الجامعات السودانية، ومن رجال الأعمال والمهتمين بالشأن الاقتصادي والتخطيط والبرمجة، والسيد د. حسن عبد الله الترابي ليس من بينهم، وهذا يعني عدم وجود أيّ دور له في التصرف في أموال الدولة، وهو خارج هذا المجلس، وأقول إن الأموال العائدة من تصدير البترول سيتم صرفها على إعادة البناء والتعمير في البلاد، وعلى البنيات التحتية، والحرب لا تحتاج إلى أموال البترول، فإن رحاها كانت دائرة قبل اكتشاف البترول فضلاً عن استخراجه وتصديره.

ثم عقّبت على حديث البابا سرور بأن القوات المسلحة تستعمل الأسلحة الكيماوية في حربها ضد الجنوبيين، بالقول: إن البابا سرور ليس بالرجل العسكري، ولا بالخبير في شؤون الحروب سواء أكانت كيماوية أو بيولوجية أو تقليدية، ومن ناحية أخرى، فالحرب في الجنوب تراقبها المنظمات الأممية العاملة فيه والطوعية منها، ومن هم في شريان الحياة، كما تراقبها دول الإيقاد مثل كينيا، ويوغندا، وإثيوبيا، ودول أجنبية مثل إيطاليا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، واستعمال أسلحة كيماوية ليس بالمسألة السهلة، ولا هو بالخافي عن المراقبين.

وعن المرأة كان حديثي منصبّاً على وجودها الفاعل في كل مجالات الحياة؛ فهي في الصحافة، وفي أجهزة الإعلام، وفي الشرطة، وفي القوات المسلحة، وفي المحاماة، وفي السلطة القضائية، حتى إن منهن من بلغن درجة قاضي المحكمة العليا، وهن كذلك في التدريس، والتمريض، ومحاضرات في الجامعات، وطبيبات، ومنهن المشهورات في أمراض القلب، وفي أمراض النساء والتوليد، وغير ذلك، وهن أيضاً في السلك الدبلوماسي، وذكرت لهم السيدة السفيرة زينب محمد محمود، والتي كانت مديرة لإدارة الشؤون الأوروبية، مؤكداً أنها هي المسؤولة الآن عن سفارات أوروبا المعتمدة بالخرطوم، وهي المسؤولة أيضاً عن سفارات السودان المعتمدة في أوروبا، وتدير شؤون الإدارة بكفاءة عالية.

وهكذا، فقد وصل ميلانو في مساء اليوم الثاني للندوة، وهي على وشك الختام، السفير عبد الباقي كبير، وهو من أبناء جبال النوبة، وبذل ما يمكن بذله، بعد أن شرحت له الموقف، والمداولات التي تمت، ووصل معه على ذات الرحلة السيد أبيل ألير والذي قابلني في ختام المداولات وقال لي: لك التهنئة الحارة، فقد بلغني أنك كنت متميزاً وتحدّثت بموضوعية.

لقد تابعت رئاسة الوزارة مجريات الندوة عبر الهاتف، وكذا كان الاتصال من وقت لآخر من الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل، وزير الخارجية، وكان حينها في نيويورك، حيث كانت تجري مداولات الدورة العادية للأمم المتحدة.

عدنا إلى روما ليلاً، فقد بلغني أن اللجنة المنظمة للندوة قد اختارت بعض الشخصيات من بين أعضائها للسفر إلى روما، ولقاء كبار المسؤولين الإيطاليين في أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية، وعقد مؤتمر صحفي يكون ختاماً وتنويراً للندوة، فتوجّهت من محطة القطار إلى مقر السفارة، حيث أعددت في شكل نقاط بعض الآراء المفنّدة لما يحتمل أن يتناولوه في المنابر التي يقصدونها، وهاتفت الأخ الصديق د.سمير القريوطي، وهو فلسطيني درس في إيطاليا، وصديق للبعثة وللسودان، وكان يقوم للسفارة بأعمال الترجمة من العربية إلى اللغة الإيطالية، وهو رجل شهم، وأرسلت له تلك البيانات عبر الفاكس، وطلبت منه أن أجدها في فاكس السفارة في صبيحة اليوم التالي للأهمية مترجمة إلى لغة إيطالية رفيعة.

وهذا ما تم فعلاً. فقمنا بإرسالها إلى كل جهة توقّعنا أن تقوم اللجنة بزيارتها لتكون معلومات السفارة قد وصلت قبل قدوم أعضاء اللجنة، وهذا ما حدث، وكان له أثره، حتى أن المؤتمر الصحفي الذي عقدوه لم يجد إقبالاً يذكر من الصحفيين. وهكذا تمكنت البعثة بفضل الله وتوفيقه من تحجيم تأثير الندوة في المجتمع الإيطالي حتى أن أجهزة الإعلام المختلفة أحجمت عن إيراد أخبار الندوة إلا بالقدر اليسير جداً.

وفي صباح يوم الأحد المباشر لانتهاء الندوة هاتفني السيد الوكيل د.حسن عابدين طالباً أن أرسل التقرير عن الندوة لأن مجلس الوزراء يود دراسة التقرير في اجتماعه في ذلك اليوم، وكان أن بعثنا به في حينه، وتفضّلت الوزارة بإرسال خطاب شكر وتقدير لشخصي على الجهد الذي بذلته وبتوقيع أستاذي السيد الوكيل د.حسن عابدين.

ثم ذات يوم جاء إلى السفارة السيد ممثل منظمة التحرير الفلسطينية على غير موعد، فاستقبلناه بما يستحق من حفاوة، فهو أخ عربي وصديق، وبعد عبارات الود والمجاملة، قال سيادته إن إحدى الدول الأوروبية تود ترحيل عبد الله أوجلان الزعيم الكردي المعارض إلى السودان، بعد أن فضّل هو الذهاب إلى الخرطوم بدلاً عن ليبيا وكوبا وجنوب أفريقيا، وأن تلك الدولة تبدي استعدادها لمساعدة السودان، وتبدأ بإلغاء ديونها عليه، وتبذل مساعيها لدى دول الاتحاد الأوروبي الأخرى التي لها ديون على السودان لتحذو حذوها، وقد جاء لنقل المعلومة للسفارة السودانية واستطلاع رأيها.

قلنا لسعادة ممثل منظمة التحرير الفلسطينية بعد شكره على ما تفضل به، إن هذا الدور الذي قام به مقبول إذا كانت العلاقات بين تلك الدولة والسودان مقطوعة، وتقوم سفارة فلسطين برعاية المصالح السودانية حسب العرف الدبلوماسي، ولهذا لن يتم النظر في هذا الطلب إلا بالاتصال المباشر، وسعيكم مشكور. أذكر أن ذلك كان في شهر رمضان من عام 1999م، وبينما أنا في الشقة جاءني هاتف من وزير رئاسة مجلس الوزراء الإيطالي، فموضوع عبد الله أوجلان كان تحت إدارة رئاسة المجلس وليس في وزارة الخارجية، يطلب حضوري لمقابلة السيد الوزير، وأرسلت رئاسة مجلس الوزراء سيارة من جانبها لتقلني للمقابلة، وقد ذهبت بعد أن تناولت الإفطار وأديت صلاة المغرب وابتلت العروق وذهب الظمأ وذهب الجوع، وكنت في حالة نفسية طيبة.

قابلني السيد الوزير، وقال إن ايطاليا تود ترحيل عبد الله أوجلان الكردي التركي المعارض إلى السودان من أراضيها، وستقدم إيطاليا للسودان كل المساعدات الممكنة، ومن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وحقيقة عانت إيطاليا من ضغط تركي عنيف، ومن الولايات المتحدة الأمريكية لإبعاد أوجلان عن أراضيها، وقال سيادته إنه يتوقّع مني رداً قبل الساعة الثانية من ظهر يوم غد، إذ كان اللقاء في التاسعة مساء، ووعدته أن أبذل كل جهد ممكن للوصول، والتحدّث إلى السيد وزير الخارجية السوداني رغم أن الوقت في شهر رمضان الذي فيه لكل شخص طقوس وعادات وأوراد، قلت للسيد الوزير الإيطالي إن في السودان أوجلان، فكيف نتحمل وجود أوجلان آخر؟، ولتبقَ ديون السودان لإيطاليا ولغير إيطاليا كما هي، فهي أهون من وجود أوجلانين في البلاد! فقاطعني السيد الوزير: وهل ستوصي بذلك لحكومتك؟ فقلت: نعم، فهذا واجبي، ولحكومتي الحق في أن تأخذ بتوصيتي أو لا تأخذ بها.

تمكنت من نقل الموضوع إلى رئاسة الوزارة الموقرة، وفي اليوم التالي لم ترد أي إشارة من الخرطوم، فسأل مكتب السيد وزير مجلس الوزراء الإيطالي عند الثانية والربع، فقلت إنني لم أتلقّ أي رد من الخرطوم. وفي نهاية اليوم وردت البرقية الرمزية التي أفادت برفض حكومة السودان طلب الحكومة الإيطالية، وكانت هذه بداية الانطلاق للعلاقات السودانية التركية، وبصورة لافتة للأنظار، وتطوّرت بعد أن لعب السودان دوراً مهماً في اختيار التركي السيد الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو ليشغل منصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

في العشرين من أغسطس 1998م، كان ضرب الولايات المتحدة الأمريكية لمصنع الشفاء للأدوية في الخرطوم بحري متزامناً مع ضربها لأفغانستان في محاولة لصرف الأنظار عن الورطة التي وقع فيها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون مع المتدربة في البيت الأبيض مونيكا لوينسكي، وورد إلى السفارة بيان من رئاسة الوزارة لم تجد فيه أي مادة عن حقيقة الذي حدث، إذ كان البيان مادة إنشائية بلا مضمون، فصرفت السفارة النظر عنه.

وبقيادة السيد السفير مهدي مصطفى الهادي تقرّر أن تعمل البعثة صباحاً ومساء، ففي الصباح ليتوافق عملها مع ديوان الرئاسة، وفي المساء مع سفارتينا في نيويورك وواشنطون، ومن السفارة في نيويورك تلقينا الأخبار الموضوعية عن الحدث وعن الخطوات الجارية في الأمم المتحدة، وفي مجلس الأمن، فقامت السفارة بترجمة كل المواد عن الحادثة إلى اللغة الايطالية، وقامت بتوزيع ذلك على كل الدوائر الرسمية وأجهزة الإعلام، كما ترجمت المعلومات إلى اللغة الإنجليزية وزوّدت بها سفارات السودان في أوروبا وآسيا لمساعدتها على التحرُّك الإعلامي مع الدوائر الرسمية. فكانت البعثة عبارة عن خلية نحل، وكان نشاط البعثة ملحوظاً وحركتها دائبة.

في إحدى زيارات الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل، وزير الخارجية، لإيطاليا بدعوة من وزير خارجيتها لامبيرتو ديني طلبت من السكرتيرة أن تتصل بإدارة المراسم لإعلامنا عن ما تم بشأن الحجز لإقامة السيد الوزير وفي أي فندق، فقد تبقى لوصوله ثلاثة أيام فقط، وجاءت السكرتيرة لتقول لي إن إدارة المراسم تطلب

من السفارة أن تقوم بالحجز للسيد الوزير، وستدفع وزارة الخارجية الإيطالية تكاليف الفندق، فقلت لها: حدثني إدارة المراسم بأن البعثة قد حجزت للوزير د.مصطفى عثمان إسماعيل الطابق العلوي بأكمله في فندق إكسلسيور، فهذا هو المكان المناسب، والآمن لسكن سيادته، وكانت كلفة هذا الطابق مبلغ خمسة عشر ألف دولار في اليوم.

ولما نقلت السكرتيرة ذلك إلى إدارة المراسم، إذا بمندوب منها يأتي إلى السفارة ليعتذر عن الخطأ الذي ورد في حديثهم، فالسيد الوزير د.مصطفى قادم لإيطاليا بدعوة من رصيفه الإيطالي، ولهذا فهي الجهة المسؤولة عن تدبير السكن والترحيل وكل واجبات الضيافة، أما إذا كان قادماً من جانب حكومة السودان، فالسفارة هي المسؤولة عن حجز السكن له وتدبير كل شؤونه، فقامت بعد ذلك إدارة المراسم بالحجز اللازم لسكن السيد الوزير ولمرافقيه..إلخ.

تشكّل وفد السودان إلى جانب السيد الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل من كل من السفير مهدي مصطفى الهادي، والسفير الطريفي أحمد كرمنو، والمستشارة إلهام شانتير، من دائرة الشؤون الأوروبية في ديوان الوزارة، وقبل الذهاب إلى الاجتماع جاء هاتف من الدائرة السياسية في وزارة الخارجية الإيطالية بطلب لزيادة عدد أعضاء وفد السودان، وهو طلب غريب، ولكن أضفنا اسم السكرتير الأول، ثم جاء الرد أن الوزارة كانت تتوقّع تسمية شخص في درجة وظيفية عليا، إذ كان في البعثة من هو في درجة الوزير المفوض (فني)، ولذا لن يكون هنالك مكان للسكرتير الأول في طاولة المحادثات، ولا على مائدة الغداء الرسمية.

طلبت من السكرتيرة إبلاغ إدارة المراسم أن السيد السكرتير الأول سيجلس على كرسي مدير الدائرة السياسية، وكذا على كرسيه في مائدة الغداء، وعليه هو تأمين مقعدين له في المفاوضات وفي مأدبة الغداء الرسمية، لأن ضم السكرتير الأول للوفد جاء بناءً على طلب الدائرة السياسية، ووزارة الخارجية الإيطالية ليست لها صلاحية التدخُّل في تكوين وفد السودان، وما هي إلا لحظات حتى جاء موظف الاستقبال ليخبرني بأن السيد المستشار سانفليشي، مسؤول ملف السودان في الخارجية الإيطالية، يود مقابلتي، وسمحت له بالدخول، فجاء ليعتذر

عن الذي تم، ويرجوني رجاء خاصاً أن أسحب اسم السكرتير الأول، فالوزارة قد دخلت في مأزق، والسيد الوزير لامبيرتو ديني لن يرحمهم، فاستجبنا لطلبه وسحبنا اسم السكرتير الأول من المحادثات، ومن كشف المدعوين لحضور وجبة الغداء الرسمية. وهذه بعض الأخطاء التي تقع فيها الدوائر الأوروبية؛ ففي ظن البعض منهم أن القادمين من دول العالم الثالث هم على سذاجة وغفلة.

وفي زيارة أخرى لوزير الخارجية د.مصطفى عثمان إسماعيل لإيطاليا كان البرنامج مزدحماً، وحاولنا ترتيب لقاء للجالية السودانية بسيادته، ولكن آثر الوزير أن يجتمع بالسادة السفراء العرب في الوقت الذي خصّصناه للجالية، وفي فترة الغداء استجاب السيد الوزير لدعوة كريمة من الأخ البروفيسور محمد سعيد حربي، المستشار الزراعي، لتناول الغداء في داره، وعندما عدتُ من السفارة التي ذهبت إليها لقضاء بعض المهام، حدثني سعادة السفير أندرو ماكور بالدعوة، والسيد أندرو هو السفير الذي خلف السيد مهدي مصطفى الهادي في رئاسة البعثة، والسيد ماكور رجل مهذب يتعامل برفق وانضباط بحكم خلفيته العسكرية.

قلت للسيد السفير أندرو أرجو من سيادتكم الذهاب شخصياً إلى دار الأخ البروفيسور حربي لإلغاء هذا الغداء في داره، ولنذهب جميعاً لتناوله في دار سعادتكم، فالسيد الوزير قد ألغي موعده مع الجالية السودانية، وسيقوم السيد حربي بدعوتهم، مما سيدخل البعثة والسيد الوزير في حرج، لأنه ربما لا يكون مستعداً لمقابلتهم والتحدُّث إليهم، وقد صرف وصرفنا النظر عن اللقاء بهم.

وبالفعل ذهب السيد السفير أندرو ماكور إلى دار السيد حربي، وقام بتحويل مكان الغداء إلى دار السيد السفير، وكان السيد حربي قد قام بالفعل بدعوة عدد كبير من أعضاء الجالية السودانية للغداء في داره مع السيد الوزير، وطلب إليه السيد السفير أن كل من قبل الدعوة من أعضاء الجالية عليه الحضور إلى دار السيد السفير.

كانت روما محطاً لزيارات السادة وزراء الزراعة لحضور اجتماعات مجلس وزراء المنظمة (منظمة الأغذية والزراعة)، وقد زارها السيد الدكتور نافع علي نافع، والسيد عثمان الهادي إبراهيم، والسيد الحاج آدم، وهو آخر من زار روما

في فترة وجودي بها. لقد صادفت زيارة السيد عثمان الهادي إبراهيم ملازمة السفير أندرو ماكور سرير المرض في داره، ودخول عربة العلم إلى الصيانة عند شركة المرسيدس، فسبّبت بذلك نقصاً في المركبات لدى البعثة، وقد جاء السيد الوزير عثمان الهادي بوفد ضمَّ السيد د.آدم بلوح، وكان وزيراً للدولة في وزارة الثروة الحيوانية، والسيد الدكتور عبد الرازق بشير، وكيل وزارة الزراعة، والسيد د.أحمد محمد آدم، وكيل وزارة الري، والسيدة ليلى بشير، من وزارة المالية والاقتصاد.

ونتيجة لأزمة المركبات اتفقت مع السيد البروفيسور حربي أن يستقل السيد وزير الزراعة ووزير الدولة بلوح والسيدة ليلى عربة السيد المستشار الزراعي، وأن يصطحب السيد حربي وكيل الزراعة والري في عربة أجرة، وستدفع البعثة التكاليف، ولكن السيد الحربي لم يعمل بما اتفقنا عليه، وصار ينقلهم على العربة المخصّصة له، وهي بالطبع لا تسع عددهم، خاصة أن السيدة ليلى بشير كانت تشغل المقعد الأمامي، وفي المقعد الخلفي يجلس خمستهم؛ وزير الزراعة، وزير الدولة، وكيل الري والزراعة والسيد حربي، وهذا بالطبع لم يجد القبول عند السيد وزير الزراعة، فظن أن البعثة أغفلت وفده ولم تحسن استقباله ومعاملته بما يستحق كوزير، وبما يستحق الآخرون أيضاً من كرم وحسن الضيافة.

كانت البعثة قد نظّمت حفل غداء للوفد في دار السفير صباح يوم أحد، وقبل موعد الحفل في مساء السبت ذهبت لزيارة الوفد في مكان سكنهم في دار الأخ البروفيسور حربي، وقبل خروجي منهم ذكّرتهم بأن موعدنا غداً إن شاء الله على الغداء بدار السفير الذي نتمنى له عاجل الشفاء، وهنا تدخّل السيد الوزير عثمان الهادي قائلاً أنه لا ينوي حضور الغداء ولمست في حديثه شيئاً من الامتعاض، فقلت لسيادته إن الحفل على شرف السيد رئيس الوفد والأعضاء، فإن اعتذر السيد رئيس الوفد فهذا يعني أن الحفل ملغيٌّ تلقائياً.

قام الأخ حربي بوداعي، وعند باب الشقة سحبت الأخ حربي للخارج، وسألته مباشرة: ماذا بالسيد الوزير؟ فقال: زعلان من السفارة لأنها لم تحسن معاملته حسب رأيه.. تركت السيد حربي عند باب شقته، وذهبت إلى داري، فالوقت ليل وقد تأخر.

جئت صباح الأحد إلى الوفد ووجدتهم على مائدة الإفطار، فجلست على يمين السيد الوزير، وكان جالساً على رأس الطاولة، وقبالتي جلس وكيل وزارة الزراعة، وعلى يساري جلس السيد الدكتور بلوح، وفي قبالته كان يجلس السيد وكيل وزارة الري، وعلى رأس المنضدة الأخرى جلس صاحب الدار البروفيسور حربي، فابتدرت الحديث قائلاً: السيد الوزير، لقد لفت نظري البارحة اعتذاركم عن حضور مأدبة الغداء المقامة على شرفكم والوفد.

أجاب السيد الوزير: في الحقيقة لم أشعر بوجود السفارة لا في الترحيل ولا في عكس نشاطي للخرطوم، ولذا قرّرت عدم زيارة البعثة، وعدم الاستجابة للدعوة، وأرفض السفر عبر غرفة كبار الزوار لأنها بتنظيم من السفارة.

قلت لسيادته: أحمد الله كثيراً لأنكم افتقدتم خدمات السفارة للأسباب التالية:

* حتى هذه اللحظة لم يرد إلى السفارة ما يفيد بوصول سيادتك، وهذا الوفد إلى روما في مهمة رسمية أو غير رسمية، وقد تعاملنا مع الوفد بسياسة الأمر الواقع.

* تحدّثت عبر الهاتف مع السيد وكيل وزارة الزراعة، والموجود معنا على هذه الطاولة ليضيف اسم أعضاء السفارة إلى الوفد، وفي خطاب التفويض الموقّع من طرف السيد وزير الخارجية لتمكيننا من الاشتراك في المحادثات ومتابعة الوفد، وبدون ورود الاسم في خطاب التفويض، فمنظمة الأغذية والزراعة لا تمنح بطاقة الدخول لقاعة الاجتماعات، وعندما جاءت قائمة الوفد السوداني كان فيها اسم البروفيسور حربي فقط، بينما إذا تمت إضافة أسماء أعضاء البعثة لا تكليف في ذلك، لأننا لا نحتاج إلى موافقة مجلس الوزراء ولا نحتاج إلى نثرية، وهذا إذن ما آثرتم.

* نسبة لعدم وجود مركبات في السفارة اتفقنا على الترحيل اللازم لسيادتكم والوفد، ولكن البروفيسور حربي لم ينفّذ الاتفاق.

* لم تعكس السفارة نشاطكم، لأنه لم يقم أي من أعضاء الوفد بتزويدها بأيّ شيء مكتوب عن النشاط لعكسه لديوان الوزارة.

* غرفة كبار الزوار في مطار روما تعمل يومياً من الساعة الثامنة صباحاً وحتى العاشرة ليلاً، وستغادر بكم الطائرة الإثيوبية في الرابعة صباحاً أي قبل أربع ساعات من فتح غرفة كبار الزوار.

ثم قال السيد الوزير إن البروفيسور حربي حدّثه أنه كان في الإمكان حضور عضو من السفارة لهذه الاجتماعات. فقلت لسيادته: نعم، ولكن بطريقة البروفيسور حربي غير ممكن، لأنه يريد أن يحضر العضو الدبلوماسي ببطاقة زائر يتفضّل بها السيد البروفيسور حربي عليه، وهي بطاقة لا تسمح لحاملها بدخول قاعة الاجتماعات، بل الانتظار في الخارج، وهذا مقبول لدى الصحفيين، ولكنه ليس مقبولاً لدى العضو الدبلوماسي، فلن يذهب أي عضو من السفارة لمكان الاجتماعات بصفة زائر على الإطلاق، وإني لأقدّر لسعادة الأخ الكريم عثمان الهادي إبراهيم تفهُّمه للملابسات التي صاحبت زيارته لروما وعدوله عن مقاطعة وجبة الغداء، وكل ما عقد عليه العزم، فالرجوع إلى الحق فضيلة.

على المستوى الشخصي لحقت بي أسرتي في إبريل عام 1998م، بعد أن جلست كريمتي يسرا لامتحانات الدخول للمرحلة الثانوية، وهذه هي المرة الأولى التي أفارق فيها أسرتي لفترة كهذه وللضرورة، وقد نجحت بفضل الله، وألحقناها بالمرحلة الثانوية في المدرسة الليبية في روما، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، فكان موقعها مثل جنود طارق بن زياد: العدو إمامهم والبحر من خلفهم بعد أن أحرق القائد طارق السفن التي أقلتهم إلى أسبانيا، فلم يكن أمامٍ يسرا إلا النجاح في نهاية المدة، إذ تجلس لامتحانات الدخول للجامعات تزامناً مع نهاية فترة عملي في روما. وقد أكرمنا سبحانه وتعالى بنجاحها.

هيأت لنا فترة العمل في روما صداقات حميمة مع السيد السفير مهدي مصطفى الهادي، وخلفه السيد السفير أندرو ماكور، ومع أسرة الملحق الإداري هجو محيي الدين، وأسرة السيد اللواء عبد العظيم عبد الله التوم، وخلفه العقيد محمد عبد الماجد، وعائلة الأخ البروفيسور محمد سعيد حربي، وأسرة السكرتيرة الفلسطينية ناهد عبد الرزاق السوقي.

ولقد تشرّفت بمعرفة السيدين القاضي عوض الحسن النور، والمحامي العام عبد الله أحمد مهدي اللذين جاءا لاجتماعات تكوين المحكمة الجنائية الدولية، ومعهما الأخ عمر دهب، وكان حينها في سفارة السودان في نيويورك، والأخ القانوني السفير تشارلس مانيانق، وكان مديراً للدائرة القانونية في ديوان الوزارة، ثم جاء سعادة الأخ الوزير علي محمد عثمان يس، وزير العدل آنذاك، والذي تشرَّفت بحضوري في رفقته في وقت لاحق في باليرمو عاصمة جزيرة صقلية، اجتماعات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكان معه الأخ الدكتور معاذ محمد أحمد تنقو.

وفي هذه الجزيرة توجد العديد من الآثار الإسلامية، فقد حكمها المسلمون لفترة طويلة، حتى قيل إن مارسالا، وهي ميناء الجزيرة، قد أسماها العرب عندما وصلوها ولم يكن لها اسم (مرسى الله)، وبمرور الزمن تحول النطق إلى مارسالا. ونجد في اللغة الإيطالية بعض الألفاظ التي أظن أن اللغة العربية أخذتها من الإيطالية مثل كلمة بنطلون وقميص، وتوجد كلمات: ليموني وصابوني وبمادورو (بناضورة) أي الطماطم..إلخ.

ومن بين الذين زاروا إيطاليا السيد الدكتور رياك مشار، وحينها كان مساعداً لرئيس الجمهورية بموجب اتفاقية الخرطوم للسلام الموقعة في عام 1997م، ومكث في روما أربعة أيام أعددنا له فيها برنامجاً تمكن فيه من مقابلة العديد من المسؤولين الإيطاليين في وزارة الخارجية وغيرها، كما اجتمع بمسؤولين في دولة الفاتيكان، وشرح للجميع الأوضاع العامة في السودان، واختتم الزيارة بمؤتمر صحفي تحدّث فيه عن الزيارة ونتائجها.

غادر السيد مشار إلى لاهاي في طريقه إلى نيروبي، وقال إنه بصدد مقابلة السيد الجنرال لازراس سمبويو، وقد اتصلت السفارة بشقيقتها في نيروبي، والتي أفادت أن الجنرال سمبويو موجود في الخرطوم، ونقلت المعلومة للدكتور مشار، ولكنه أصر على السفر إلى نيروبي، وقد ظهر بعد ذلك أنه كان ينوي العودة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان، وكان هدفه الوصول إلى نيروبي، وليس الهدف مقابلة سمبويو، وكنت بذلك آخر دبلوماسي سوداني يودِّع الدكتور مشار، وهو في منصب مساعد رئيس الجمهورية، حتى عاد مرة أخرى للبلاد بعد التوقيع على اتفاقية نيفاشا للسلام في الخامس من يناير 2005م.

في إحدى زيارات وزير الخارجية الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل لإيطاليا في 1998م، وبينما نحن على مائدة غداء عمل، إذا بالمستر رينو سيري، وزير الدولة في الخارجية الإيطالية، يتطرّق إلى موضوع فصل القوات المتحاربة في جنوب السودان؛ قوات الحكومة والحركة الشعبية، وأخذ يستطرد في سرد محاسنها ومفاتنها، وقبل أن ينتهي من حديثه خشينا أن تجد الفكرة قبولاً عند السيد الوزير، ولهذا بعثت بمذكرة قصيرة للسفير مهدي مصطفى الهادي اقترحت فيها إرجاء الموضوع إلى فرصة أخرى، وقام بتمرير المذكرة إلى السيد الوزير.

كان في تقديرنا أن فصل القوات المتحاربة بقوات دولية يعني فصل جنوب السودان، وبشكل عشوائي، والسؤال الآخر إلى متى الفصل بينهما؟ وكنا نلحظ أن أصدقاء الإيقاد في الدول الأوروبية ينشطون بفكرة فصل القوات المتحاربة بقوات دولية كلما شعروا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان قد تمدَّدت عسكرياً، ويصرفون النظر عنها عند انكماشها تحت ضربات قوات الشعب المسلحة.

الحالة في السودان، هي حرب أهلية لا يمكن فصل القوات فيها بالطريقة المقترحة من جانب إيطاليا وصديقاتها، لأن الحالة ليست كما بين لبنان وإسرائيل؛ دولتان على حدود دولية مشتركة، وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، والهند وباكستان، حيث يمكن وضع القوات الدولية على طول الشريط الحدودي لكل دولة حجباً للاحتكاكات.

ونحن خارجون من قاعة الطعام سألني مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية الإيطالية عن ماذا كتبت في المذكرة التي في رأيه أجلّت الحديث عن موضوع القوات الدولية؟ فقلت له: لم أذكر شيئاً عن الموضوع، بل قلت للسيد الوزير إن الطعام شهي.

تركيا: تجربة آسيو أوروبية

قدمت أوراق اعتمادي سفيراً فوق العادة، ومفوضاً لجمهورية السودان للرئيس التركي أحمد نجدت سيزار في الثاني والعشرين من يوليو 2004م، وقد استعجلت وزارة الخارجية التركية موعد تقديمها، لأنها كانت تعدّ لزيارةٍ السيد وزير الخارجية د.مصطفى عثمان إسماعيل المرتقبة لتركيا، وذلك لأتمكن من القيام بمهامي أثناء زيارة السيد الوزير.

أعطتني هذه الزيارة فرصة لبداية طيبة للعمل، فقد تعرَّفت على عدد كبير من المسؤولين الأتراك الذين التقاهم السيد الوزير كوزير الخارجية التركي عبد الله غول، ووزير الداخلية ووزير النقل، وهو رئيس الجانب التركي في اللجنة الوزارية المشتركة بين تركيا والسودان، والذي يرأس اللجنة من جانبه السيد وزير التجارة الخارجية عبد الحميد موسى كاشا. وقد وضعت السفارة السودانية في أنقرة برنامجاً حافلاً للسيد الوزير. وقبل وصولي إليها كان السيد الوزير المفوض المقتدر جمال الشيخ أحمد يقوم بالأعمال بالإنابة، فقدم للسيد الوزير ولشخصي شرحاً ضافياً عن سير علاقات تركيا بالسودان من كل الجوانب؛ سياسية، واقتصادية، وتجارية، وثقافية، وقد أعطت زيارة السيد الوزير د.مصطفى عثمان إسماعيل دفعة قوية للعلاقات بين البلدين.

قبل بداية المداولات والمباحثات مع الجانب التركي في وزارة الخارجية، اقترحت على السيد الوزير أن نطلب من الحكومة التركية تشجيع الخطوط الجوية التركية لدخول الأجواء السودانية، فهي شركة كبيرة ومقتدرة، وذلك لتنافس الخطوط الجوية الألمانية التي احتكرت المجال الجوي السوداني، خاصة الرحلات المتجهة إلى أوروبا، فكانت هي الناقل الوحيد بين السودان

ودول أوروبا الغربية منها والشرقية، وكانت ألمانيا في تلك الفترة قد أخذت تشن هجوماً شديداً على السودان بشأن مجريات الأحداث في دارفور، وصارت أكثر الدول تطرُّفاً في الهجوم على السودان، ولذا كنا نرمي إلى إيقاف رحلات الخطوط الجوية الألمانية من وإلى السودان، وكانت لها خمس رحلات في الأسبوع، ثم نعمد إلى إغلاق مكاتب الثقافة الألمانية، والتي لو كانت تعمل حقيقة في مجال الثقافة والتعليم لتعلّم عدد كبير من السودانيين اللغة الألمانية، ومن جهة أخرى كانت لوفتهانزا أكثر استفزازاً لركابها من المواطنين السودانيين، وبغضِّ النظر عن مكانة أي منهم سواء أكان وزيراً أو مواطناً عادياً حتى وهي جاثية على أرض مطار الخرطوم، ولكن قبل مثل هذا الإجراء لا بد من توفير البديل، والخطوط الجوية التركية كانت الأقرب، ولكنها اعتذرت بارتباطاتها وجدول طيران طائراتها في ذلك الوقت.

وبعد مغادرة السيد الوزير لتركيا، واصلت اتصالاتي بالشركة حتى خرجت منها بوعد أن تبرمج رحلاتها وتصل إلى الخرطوم في الأول من يناير 2006م، وقد وفّت بوعدها فعلاً، ولها الآن رحلتان في الأسبوع بين إسطنبول والخرطوم. ولسد شيء من النقص في المواصلات الجوية عمدنا إلى تشجيع شركة فلاي أير، وهي شركة خاصة مملوكة لرجل أعمال تركي على تسيير رحلات إلى الخرطوم، وقد فعلت؛ فقد كانت لها رحلة واحدة أسبوعية، وقد ساعدت هذه الرحلة في تقريب المسافة بين تركيا والسودان، فلم يكن الوصول إلى الخرطوم يشكل هاجساً فعبر فلاي أير، وفي ثلاث ساعات ونصف الساعة -فترة الطيران بين إسطنبول والخرطوم- يكون المسافر قد وصل إلى وجهته، فوسائط النقل بين الدول من أهم مظاهر العلاقات، وتؤدي إلى نموّها وتطوّرها، فبها تسهل حركة تنقل المواطنين وحركة نقل البضائع.

سافرت إلى إسطنبول في صحبة السيد الوزير د.مصطفى عثمان إسماعيل لوداعه، حيث كان في طريقه إلى منسك عاصمة بيلاروسيا لينضم إلى وفد السيد رئيس الجمهورية الذي كان في زيارة رسمية لها، فالوصول إلى منسك عبر الخطوط الجوية الألمانية من إسطنبول ففرانكفورت، ومنها إلى منسك، وكل الطيران العالمي من وإلى تركيا عبر مطار إسطنبول، وتعتبر الرحلات بين إسطنبول وأنقرة العاصمة، رحلات داخلية من مهام الخطوط الجوية التركية، ولهذا نجد أن لها سبع عشرة رحلة يومية بين المدينتين.

وفي بهو الفندق الذي أمضينا فيه الليلة، التقى السيد الوزير السيد الدكتور أكمل الدين أوغلو، وكان حينها قد فاز ليصبح أميناً عاماً لمنظمة المؤتمر الإسلامي اعتباراً من الأول من يناير 2005م، ودار بينهما حوار طويل ونقاش مستفيض حول المنظمة، وعن كيفية إنعاش دورها السياسي وتفعيلها، ليكون لها وزن في المجتمع الدولي مثل الاتحاد الأوروبي، وقد استمعت إلى الحوار الذي دار بينهما، وتابعته باهتمام، ودون أن أتدخّل أو أدلي برأيي، إذ كنت في حاجة إلى التعلم، وفي ذات الوقت لم يسألني أيٌّ منهما عن رأيي في الموضوع.

في الصباح الباكر، ونحن في السيارة إلى مطار إسطنبول، قلت للسيد الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل إن الحديث البارحة عن تفعيل وتنشيط دور منظمة المؤتمر الإسلامي كان طيباً، وبرؤية مستقبلية، وبغيرة على المؤتمر، ولكن تقديري أن منظمة المؤتمر الإسلامي ما هي إلا مثل ما نسميه في السودان (جنازة بحر)، وبنظرة فاحصة نلحظ أن لكل دولة من الدول الأعضاء في المؤتمر مشاكلها الداخلية الخاصة بها، ثم مشاكلها مع العالم الخارجي، ولننظر إلى الدول الكبرى الأعضاء في المؤتمر؛ فإيران مشغولة بنفسها ومع أمريكا، ودول غرب أوروبا ببرنامجها النووي للأغراض السلمية، وباكستان مشغولة بعلاقاتها مع الهند، وكل اهتمامها كيف تحافظ على منشآت مفاعلاتها النووية، هذا غير ما عندها من صراعات داخلية، ومصر قد وقّعت اتفاقية سلام مع إسرائيل، وتأتيها المساعدات من الولايات المتحدة؛ غذائية، عسكرية، نقدية وغيرها، وتركيا تتطلّع إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي، وعندها قضية الأكراد، مثل قضية الأقباط في مصر، فهي وميض نار، فإن أرادت مصر الخروج عن الفلك المرسوم لها أضرموها لها، وللسودان مشاكله، وفي الجزائر الصراع مع المغرب حول الصحراء الغربية.. وعموماً هذا على سبيل المثال، ففي كل دولة عربية مشكلة مزروعة كالقنبلة الموقوتة، ولا اتفاق حتى حول القضية المحورية للعالمين الإسلامي والعربي، وهي قضية فلسطين.

وقد قادتني هذه الأفكار إلى كتابة مقالين تحت عنوان (العالم الإسلامي بين مطرقة القوة وسندان الضعف)، وتمت ترجمة المقالين إلى اللغة التركية، ونشرهما في جريدة (مللي غازيته) في إسطنبول، وهي صحيفة يومية ليست بواسعة الانتشار، ولكنها أكثر الصحف التركية اهتماماً بالقضايا الإسلامية. استعرضت في المقالين

مظاهر القوة في البلاد الإسلامية، مثل ثروة البترول، ووفرة المياه، والأراضي الشاسعة، وعدد السكان، وربط الدين الإسلامي بين هذه الشعوب، ثم مظاهر الضعف، وما في هذه البلدان الإسلامية من مشاكل، وما يسببه اختلاف المذاهب بين شعوبها من فرقة مثل الشيعة والسنة، ولهذا تتفرّق، فلكل واحدة منها ما يغنيها من شأن.

ثم جاء السيد البروفيسور مبارك محمد علي المجذوب، وكان حينها وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي، في زيارة رسمية لتركيا بدعوة من رصيفه وزير التعليم، وذلك بغرضٍ الاستفادة من تجربة تركيا في مجال التعليم التقني. وبعد زيارته هذه جاء أيضاً السيد عبد الحميد موسى كاشا، وزير التجارة الخارجية، لحضور معرض أزمير الدولي السنوي، وكلها أدّت إلى فتح آفاق ومجالات للتعاون بين البلدين.

كان حرصنا شديداً أن تعاود اللجنة الوزارية المشتركة بين البلدين أعمالها بعد أن توقّفت، وبالفعل نجحت مساعينا وانعقدت الاجتماعات في الخرطوم في منتصف شهر ديسمبر من العام 2004م، أي بعد ستة أشهر فقط من مباشرتي مهامي، وقد أدَّت هذه الاجتماعات إلى توقيع اتفاقية النقل الجوي، واتفاقية النقل البحري المباشر، وإلى موافقة تركيا على تدريب كوادر سودانية في مجال إدارة الموانئ البحرية؛ ففي تركيا حوالي مائتي ميناء بحري، وكذا تدريب سودانيين من كوادر السكة الحديد في تركيا، وأن تعمل تركيا على إعادة تأهيل السكة الحديد في السودان، وأن تدخل كذلك في عمليات النقل النهري، كما تم الاتفاق على منح تركيا في الخرطوم قطعة أرض بمساحة ثلاثة آلاف متر مربع لتنشئ عليها مجمعاً تجارياً، وقد طلبت ولاية الخرطوم مبلغ ثلاثمائة دولار قيمة للمتر المربع، ولكن بجهود مع السيد الوالي عبد الحليم إسماعيل المتعافي تقرّر تخفيض السعر إلى مائة وستين دولاراً للمتر المربع الواحد، كما تم الاتفاق على منح الشركات التركية فرصاً في التنقيب والاستثمار في مجال البترول في البلاد.

شهدت فترة وجودي في تركيا لعام واحد فقط، تدريب عدد من ضباط الشرطة حوالي مائتين وخمسين ضابطاً في مجال السجل المدني والجوازات، المرور، مكافحة المخدرات، حماية الشخصيات المهمّة. كان آخر من زار تركيا، وأنا أستعد للمغادرة، هم اللواء (آنذاك)، محجوب حسن سعد، وكان مديراً للتدريب

في رئاسة قوات الشرطة، واللواء (آنذاك)، محمد نجيب الطيب، واللواء عمار عبد الرحمن، والمقدم الطاهر من مكتب تنفيذي رئاسة الشرطة، لحضور مراسم تخريج الضباط الذين تلقوا تدريباً في مجال مكافحة الإرهاب، وكانت لهذه الزيارة التي مهدناها لهم نتائجها المباشرة في توطيد الصلة بين قوات الشرطة في البلدين.

كانت خطتنا أن نشجع سياحة العلاج إلى تركيا، وخاصة بعد أن أصبحت هنالك رحلة مباشرة لشركة فلاي أير بين إسطنبول والخرطوم، وكانت المواصلات واحدة من المعوقات، ولكن لم يكن المجتمع في السودان يعرف شيئاً عن قدرة الأطباء الأتراك ومستوى العلاج فيها كمعرفتهم ذلك في جمهورية مصر العربية، وفي المملكة الأردنية الهاشمية، وفي سوريا، ثم بعض دول غرب أوروبا مثل إنجلترا، وفرنسا، وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، لهذا اتفقنا مع وزارة الصحة التركية على ابتعاث أطباء أتراك لزيارة السودان من وقت لآخر للتعرف على مقدرات أطباء السودان، والمستشفيات، ولتعريف المواطن السوداني بهم، خاصة وأن القانون في السودان يسمح للطبيب الأجنبي بالممارسة بعد التسجيل عند الدوائر المختصة، بينما القانون التركي لا يسمح لأي طبيب زائر بممارسة الطب على أي مواطن تركي، ومن ناحية أخرى نأتي بأطباء من السودان للتدريب في تركيا لتوسيع دائرة المعرفة، وهذا ما حدث.

فقد جاء عدد من الأطباء الأتراك إلى السودان، وجاء من السودان عشرة من الأطباء في مجال أمراض النساء والتوليد من كسلا، والنهود، وبورتسودان، والمستشفى الصيني بالخرطوم، واثنان من الجراحين من العاصمة، كما وفرنا عشر فرص لممرضات للتدريب في مجال تمريض الأطفال حديثي الولادة، وقد جئن وتدربن، وكان هدفنا تدريب العدد ذاته من الأطباء (عشرة)، ومن الممرضات (عشرة) سنوياً، وكذا مائتين وخمسين من ضباط الشرطة. وقد التزمت المؤسسات الصحية في تركيا بعلاج مائة حالة من الحالات المستعصية في السودان لمن هم في حاجة وبالمجان، وقد أثمرت هذه الخطة، حتى إننا نرى الآن الإعلان في الصحف اليومية صادراً من وزارة الصحة الاتحادية عن وجود فرص لتدريب الأطباء في تركيا.

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أرسلت تركيا عدداً من الأطباء إلى الجنينة في غرب دارفور، لمساعدة إخوانهم الأطباء السودانيين، ولتقديم ما يمكن تقديمه للمرضى والمحتاجين للخدمات الطبية، وفي إطار المساعدات ذاته، فقد قامت تركيا بإرسال طائرتين محمَّلتين بالمواد الطبية والغذائية إلى جنوب دارفور (نيالا)، بقيمة مائتين وخمسة وسبعين ألف دولار.

لقد بذلنا الجهود لتحريك جمعية الصداقة السودانية التركية، وجمعية الصداقة البرلمانية التركية السودانية، ثم الشرِكات التركية العاملة في السودان، ومنها شركة يابي مركزي، والتي قامت ببناء كبري الملك نمر وكُبري الحلفايا ـ الحتانة (الخرطوم بحري– أم درمان)، وقد تشرفت بزيارة مقرها في إسِطنبول والاجتماع بالمسؤولين فيها. كما قامت شركة تركية بتصميم وتنفيذ الكبري العلوي عند مدخل كبري القوات المسلحة من جهة الخرطوم بحري، لتذليلِ سير الحركة إلى كوبر وشرق النيل، وقد شاركت في وضع حجر الأساس لهذا الكبري العلوي مع وزير النقل التركي عنِد انعقاد اجتماعات اللجنة الوزارية السودانية التركية، كما سبقت الإشارة، والكبري العلوي في شارع الغابة ـ جامعة السودان وإستاد الخرطوم.

ولما كانت بعض الشركات التركية تقوم بقدر من الأعمال في جنوب كردفان (كادوقلي)، وبعد حضوري لاجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة في الخرطوم قرّرت السفر إلى جنوب كردفان لأقف على سير أعمال تلك الشركات فما دامت هنالك شركات تركية يصل أصحابها إلى كادوقلي، فماذا يمنع سفير السودان لدى تركيا من الوصول إليها وتفقدها؟ وإني لأشكر للأخ الكريم السيد محمد مركزو، الذي كان والياً على جنوب كردفان، استجابته لرغبتي وتسهيل سفري إلى كادوقلي، حيث ألقيت محاضرة في قاعة المجلس التشريعي عن ثقافة السلام ودور المجتمع المدني في ترسيخ دعائم السلام، وعن مكافحة الأيدز، لأن هذا المرض ينتشر بسبب الحرب والفقر.

وقد تمكنا من الحصول على عربة تعمل في مجال حفر الآبار هدية من الحكومة التركية لجنوب كردفان، تقدر قيمتها بمبلغ خمسمائة ألف دولار أمريكي، وقد وصلت العربة إلى وجهتها. وفي كادوقلي قمت بزيارة خزان ميري والمساحات الشاسعة التي فيها أشجار الهشاب التي تشتهر بإنتاج الصمغ العربي.

شاركت في إسطنبول في منتدى التعاون الاقتصادي العربي التركي بتنظيم مؤسسة الاقتصاد والأعمال التي يديرها الشيخ رؤوف أبو زكي المعروفة، ومقرها في بيروت، وكان من المقرر أن يرأس وفد السودان لهذا المنتدى سعادة الأخ يوسف تكنة، وزير التعاون الدولي (آنذاك)، إلا أنه تخلف عن الحضور في آخر لحظة، فآلت قيادة وفد السودان إلى المنتدى إلى شخصي. ضم الوفد مندوباً من وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وشخصاً ثانياً من وزارة التعاون الدولي، وثالثاً من الجمارك، ورابعاً من وزارة الاستثمار، كما حضر المنتدى رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي السوداني، والمدير العام للبنك الأخ عوض عثمان.

كان لوفد السودان دور كبير في إبراز الجوانب الاقتصادية والتجارية، وفرص الاستثمار في البلاد للدول العربية الراغبة في ذلك، وسلّط الضوء على نمو العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية بين السودان وتركيا. نتج عن هذا الدور الذي قام به الوفد أن قدمت مؤسسة اقتصاد وأعمال اللبنانية الدعوة لشخصي لحضور منتدى التعاون الاقتصادي العربي الذي نظمته في بيروت، ولم أتمكن من حضوره لأن رئاسة الوزارة الموقّرة رأت أنه من الأفيد عدم حضوره.

تجدر الإشارة إلى أن السيد الوزير يوسف تكنة التقيته في مؤتمر الاقتصاد والتجارة في البلاد الإسلامية، والذي نظمته منظمة المؤتمر الإسلامي في إسطنبول، وكانت فرصة سانحة تعارفنا فيها وتجاذبنا أطراف الحديث في مواضيع شتى دنيوية ودينية، خاصة مقالي عن (مظاهر الدبلوماسية في القرآن الكريم)، الذي تم نشره في الصحف السيارة في السودان، وقد كان الرجل رقيقاً، فكتب عند عودته للبلاد خطاب شكر وثناء على بعض رؤساء البعثات السودانية الذين التقاهم في تجواله في البلدان العربية والإسلامية وغيرها، وكان شخصي من الذين ذكرهم في الخطاب الذي عنونه إلى السيد د.مصطفى عثمان إسماعيل، غير أن الوزارة الموقّرة رأت حجب هذا الثناء عني وعن الذين وردت أسماؤهم في خطاب السيد الوزير تكنة، ولو كتب سيادته شكوى للوزارة الموقّرة عن أي من الذين ذكرهم في خطابه، لقامت الوزارة بسوئالهم ولأقامت الدنيا ولم تقعدها.

نظّمنا في مقر البعثة في أنقرة ندوة عن مجالات الاستثمار في السودان، حضرتها قرابة المائة شركة ومؤسسة اقتصادية تركية ورجال أعمال، حيث تناولنا فرص الاستثمار في البترول، وفي النقل بأنواعه الجوي والبحري والنهري وبالسكة حديد، ورصف الطرق وإنشاء الكباري، وفي مجالات الصناعة، والمواد

الغذائية، وفي البنيات التحتية، بعد أن تحسنت أحوال البلاد الاقتصادية باستخراج وتصدير البترول، وبالحل المنتظر لمشكلة الطاقة الكهربائية في السودان بعد اكتمال بناء سد مروي الذي من المتوقَّع أن يوفِّر ألفاً ومائتين وخمسين ميغاوات من الكهرباء، بينما الطاقة المتوفرة حالياً هي سبعمائة وخمسون ميغاوات، وهناك شبكة طرق مسفلتة وأخرى تحت التشييد.

تحدث في هذه الندوة من الأتراك السيد زين العابدين أردم، قنصل السودان الفخري في إسطنبول، وهو أيضاً قنصل فخري لإسبانيا، ورئيس جمعية الصداقة التركية الأمريكية، ومن مستشاري السيد رئيس الوزراء في الشؤون الاقتصادية، ويحمل وسام النيلين من رئاسة الجمهورية في الخرطوم، وهو رجل له مكانته في البيوتات التجارية في إسطنبول، ويعطي اهتماماً خاصاً للشأن السوداني وللقنصلية السودانية الفخرية، وله صداقات عديدة في المجتمع السوداني، وعلى مستوى القيادة. وقد نجحت الندوة في تغيير المفاهيم الخاطئة التي كانت في أذهان العديد من الحضور.

ولمضاعفة الجهود ولتغيير المفاهيم الخاطئة التي روَّجت لها أجهزة الإعلام الغربية عن السودان عملنا على عقد مؤتمر صحفي على مأدبة غداء للقاء بالصحفيين مرة كل ثلاثة أشهر، أي أربع مرات في العام، في الأحوال العادية، هذا إلى جانب تنظيم إفطار جماعي لهم في شهر رمضان المبارك، وبتدبير من مكتب الملحق الإعلامي في السفارة د.عبد الرحيم عمر محيي الدين.

وفي هذا الإطار سافرت إلى مدينة مرسين على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وصحبني في هذه الزيارة السيد السكرتير الأول (فني) معاوية صبري رشيدي، وقد كان السيد صبري على خلق رفيع ولا تسمع منه إلا خيراً، ولا يكلَّف بشيء إلا قضاه، سواء أكان ذلك في دائرة اختصاصه أو خارجها، وكان يمسك بالأعمال القنصلية في البعثة. في مرسين التقينا أعضاء غرفة التجارة والصناعة التي تضم في عضويتها ألفاً وستمائة عضو، وكذا اجتمعنا بالسيد حاكم المدينة، وكان الحديث كله عن العلاقات السودانية التركية، وكيفية دفعها إلى الأمام في المجال التجاري، وقد سهّلت اتفاقية النقل البحري والجوي بين البلدين إمكانات الترحيل بينهما.

كانت هذه آخر زيارة لي لمدينة تركية، ففيها تلقيت قرار الوزارة بإنهاء فترة عملي في تركيا والعودة إلى السودان في أو قبل الثلاثين من يونيو 2005م، وكنت على يقين أن ذلك هو القرار المتوقّع من الوزارة الموقّرة، وأعددت نفسي لذلك، واتضح لي ذلك من رسالة بعث بها لشخصي السيد الوكيل (تحت توقيعه)، فرددت عليها ببرقية لعناية سيادته ما دام هو الذي وقّع، وهذا هو العرف المهني في العمل الديواني. لكن السيد الوكيل ترك المحتوى واهتم بما سواه، فجاءتني برقية يقول فيها إن مخاطبتي للسيد الوكيل تجافي الأعراف الدبلوماسية، وفي ذلك عدم تقدير وعدم لياقة، وهذه البرقية وبهذا المعنى الوارد فيها، تدخل في دائرة (الحدران في الظلام)، والحدران في اللغة العامية السودانية معناها النظر شزراً.

ففي الخدمة المدنية كل المراسلات باسم السيد وكيل الوزارة فلا غضاضة إذن من مخاطبتي سيادته، ومن ناحية أخرى فالسفير في الدولة المضيفة يخاطب رئيسها ووزراءها وكبار المسؤولين فيها، وكذا في دولته، فكيف إذن لا يحقّ له مخاطبة وكيل وزارته؟ وفي إحدى البرقيات الواردة جاء من الوزارة الموقّرة أنها تلفت نظري إلى كذا وكذا، ورددت عليها بقولي: "أرجو أن ألفت نظر الوزارة الموقّرة إلى المواد كذا وكذا في لائحة السلك الدبلوماسي والقنصلي"، فغضبت الوزارة أيّما غضب ورأت أن عبارة (لفت نظر) غير لائقة في حقها، وإن كان الأمر كذلك فاستعمالها في مخاطبة شخصي غير لائق، ولم تجد عندي قبولاً، فالله سبحانه وتعالى عندما أرسل نبيه موسى وأخاه هرون عليهما السلام إلى فرعون أمرهما أن يقولا له قولاً ليناً، على الرغم من أنهما مرسلان من القوي العزيز، الذي إذا أراد شيئاً إنما يقول له كن فيكون.

في شهر رمضان المبارك في أواخر عام 2004 ألقيت محاضرة على المجتمع العربي في أنقرة؛ دبلوماسيين، وصحفيين، وإعلاميين، ومراسلين، عن (أحلام تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي)، وكان ذلك في دار سعادة سفير دولة قطر الشقيقة، وهي دار عامرة رحَّبت بأي نشاط عربي مثمر. خلاصة حديثي، إن تركيا لن تدخل الاتحاد الأوروبي، ولن تكون عضواً فيه في يوم من الأيام، ما دام في تركيا من يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله؛ فالاتحاد الأوروبي (ناد مسيحي)، وقد وقفت تركيا قرابة نصف قرن من الزمان (خمسين عاماً) في انتظار

أن يتم فتح الباب لها، ولكن ليس للدخول؛ بل للحوار وعند الباب، وترى النمسا أن عاصمتها فيينا استعصمت على الأتراك في القرن الخامس عشر (1658)، ولم يتمكنوا من دخولها، وكذا ترى فرنسا أنها حالت بين الإسلام والانتشار في أوروبا من جهة أسبانيا، فهل تسمحان الآن بالتفاوض؟!

أوروبا لا تريد لتركيا أن تبتعد عنها، وفي الوقت ذاته لا تريدها عضواً كامل العضوية في الاتحاد، ونلحظ أن أوروبا لها ثقل اقتصادي، وليس لها ثقل عسكري، وفي أوروبا لا يوجد بترول إلا في بحر الشمال البريطاني، وفي الدنمارك، وفي كليهما الكميات محدودة. لذا تعتمد أوروبا على البترول المستورد من شرق تركيا، وعبر المياه الدولية في البحر الأسود والمياه الإقليمية داخل تركيا؛ مرمرة والبوسفور، إلى البحر الأبيض المتوسط، ثم بالأنابيب من العراق، ومن دول آسيا الوسطى إلى ميناء جيهان التركي، ثم إلى أوروبا.

من ناحية أخرى إذا اتجهت تركيا إلى الشرق فإنها ستشكّل قوة مع روسيا والعراق وإيران وبقية الدول الإسلامية، ولهذا تحرص أوروبا على إبعادها عن التفكير في المضيّ في هذا الاتجاه، وذلك بخلق مشاكل لها مع جيرانها، واستلطافها وجرّها بالوعود الكاذبة في ضمّها إلى عضوية الاتحاد أو منحها الوضع المميز، وتحتفظ أوروبا بتركيا في حلف شمال الأطلسي، وتشجّع أمريكا علاقات إسرائيل بها، لأن تركيا قوة عسكرية كبيرة، وهي –تركيا– ترجو من إسرائيل مساعدتها عبر علاقاتها مع واشنطون على أن تساعدها في تحقيق رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومن ناحية أخرى يجد سلاح الطيران الإسرائيلي في تركيا مجالاً جوياً كبيراً للتدريب، خاصة على الطائرات ف 16 البعيدة المدى، فإسرائيل ضيقة في المساحة أرضاً وجواً.

في سبيل إرضاء الدول الأوروبية، عجزت تركيا عن إعدام عبد الله أوجلان الزعيم الكردي على الرغم من إصدار محكمة عليا تركية حكم الإعدام عليه، وكذلك تمنع تركيا الطالبات وخاصة في الجامعات، من ارتداء الحجاب، وتحظر على الرجال ارتداء الجلباب أو الطاقية أو العمامة، لأنها ترمز إلى الدين الإسلامي حتى إن الأئمة في المساجد، وعند صلاة الجمعة، يرتدون الجلباب والعمامة فقط داخل المسجد لأداء الصلاة، وبعدها يترك الجلباب والعمامة داخل غرفة ملحقة بالمسجد، ويخرج بالزى الإفرنجي. ومن مظاهر التشدّد العلماني أن الرئيس أحمد نجدت سيزار كان لا يسمح لأي امرأة تركية مهما كانت مكانتها أن تدخل القصر الرئاسي وهي تلبس الحجاب.

استفادت تركيا من الانتقادات الأوروبية لها في تحسين أوضاعها الداخلية، سواء في مجال حقوق الإنسان، والحقوق المدنية لمواطنيها، وفي مجال الصناعة في تحسين مستوى الإنتاج الصناعي ليتطابق مع المستوى الأوروبي، وفي مجال الزراعة، ولهذا في تقديرنا أن تركيا كسبت من هذه الانتقادات ومن تلك المطالب الأوروبية لها، والاستثمارات الأوروبية في تركيا كثيرة وبرؤوس أموال ضخمة، وقطاع السياحة في تركيا يجذب العديد من السوّاح الأوروبيين، حتى إن مدينة مثل أنطاليا على شاطئ البحر الأبيض المتوسط يستقبل مطارها أكثر من ألف طائرة في اليوم الواحد، وإليها تطير معظم شركات الطيران مباشرة من كل أنحاء العالم. إن الدول الأوروبية لن تسمح لتركيا بالعضوية في الاتحاد مهما فعلت، ومهما استجابت للطلبات والشروط، ويقفز السؤال: هل ستظل تركيا في طرق الباب؟. ننتظر لنرى.

قبل مغادرتي تنفيذاً لقرار الوزارة بإنهاء فترة عملي فيها، قمت بوداع السيد رئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزار، والذي أبدى استغرابه لقرار نقلي خلال فترة عام واحد، وهم قد تابعوا نشاط البعثة وجهودها في تطوير العلاقات بين البلدين، كذلك أبدى السيد عبد الله غول، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، استغرابه، ثم السيد وكيل وزارة الخارجية التركية، والسيد مدير عام الإدارة الإفريقية فيها، حيث يدار الشأن السوداني، وكذلك استغربت القرار السيدة السفيرة مديرة إدارة المراسم، وقد شغلتْ منصب سفير تركيا لدى قطر، وعندما استعرضنا نموَّ وتطوُّر العلاقات بين البلدين خلال ذلك العام قالت: "يبدو أن رئاسة الوزارة في الخرطوم رأت أن المهام التي كان من المفروض أن تؤديها في أربع سنوات قد أديتها في عام واحد ولهذا عليك بالمغادرة"!

أما السيد القنصل الفخري زين العابدين أردم، والذي صار صديقاً عزيزاً، فقد كان شديد الاهتمام بالموضوع، وعندما جئت إلى إسطنبول للمغادرة قال لي: ماذا أستطيع أن أفعل لتبقى في تركيا؛ هل أتكلّم مع السيد رئيس الجمهورية عمر البشير؟ هل أتكلّم عبر الهاتف مع السيد وزير الخارجية د.مصطفى عثمان إسماعيل؟ ولكني شكرته على كل تلك النوايا الطيبة، فقد انتهى الموضوع ولكل أجل كتاب.

في إحدي زياراتي لإسطنبول أبلغني السيد القنصل الفخري أن جماعة من ملكة ترنداد وتوبيغو تود مقابلتي؛ إذ إن للمملكة الرغبة في استثمار أموالها البالغة مليارات من الدولارات، في السودان، وفعلاً التقيت الجماعة في مكتب السيد زين العابدين أردم، وبحضوره، واستعرضنا معاً فرص الاستثمار في السودان في المجالات المختلفة، ثم استمعت إليهم، وقد دخلني عنصر الشك عندما طلبت المجموعة خطاب ضمان من البنك المركزي السوداني على أحد البنوك في أوروبا، فليس هنالك مستثمر تعطيه الدولة خطاب ضمان من البنك المركزي. ومن جهة أخرى عندما قالوا إنها ملكة ترنداد وتوبيغو، وهذه إحدى جزر الموز في بحر الكاريبي، وما ذكروه من رأس مال يدل على ثراء فاحش، ويقيني أن جلالة ملكة بريطانيا التي تجلس على عرش المملكة المتحدة لأكثر من ثلاثين عاماً لم تستطع توفير ذلك المبلغ، فذلك إذن إفك مفترى، فصرفت النظر، وفي حينه، عن أمرهم.

وللأسف الشديد، فقد جاءت الملكة المزعومة إلى السودان، ولقيت ما لقيت من ترحيب وتكريم، وقامت بزيارة ولايات الجزيرة، والقضارف، وكسلا، وفيها تم استقبالها بالزغاريد والدفوف في عام 2006م، أي بعد عام من وصولي الخرطوم، فقرأت عنها في الصحف السودانية اليومية، وكتبت عنها مقالاً سردت فيه القصة كما أسلفت.

أثناء وجودي في إسطنبول اتصلت بي سكرتيرة السفارة، وقالت إن المواطن الأمريكي ديفيد كريستيان يود مقابلتك، وهو موجود في إسطنبول، فقلت لها اسمحي له برقم الهاتف النقال الذي معي، واتصل الرجل وحدّدنا موعداً التقينا فيه، وكان من أركان حملة الدعاية الانتخابية لمرشح الحزب الديمقراطي المستر جون كيري الذي نافس الرئيس جورج بوش (الابن) في دورته الثانية لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الحديث عن دارفور وما تعانيه من تهميش، وعن كل ما كان يدور عنها في أجهزة الإعلام الغربية، فقلت للرجل: إن كلمة تهميش ليست صحيحة في حق دارفور أو أي جزء من السودان، فهنالك كلمة (مقفولة)، وتم أخذها من قانون المناطق المقفولة الذي بموجبه حكمت بريطانيا بعض أجزاء السودان؛ الجنوب، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق.

ثم سألته: أي منصب كان يشغله المسترِ كولن باول قبل أن يصبح وزيراً للخارجية الأمريكية؟ فأجاب بأنه كان رئيساً لهيئة الأركان المشتركة في القوات الأمريكية، فقلت له: وهل تعلم أن رئيس هيئة أركان الجيش السوداني الآن من دارفور ومن مدينة الفاشر، وهو الفريق أول مهندس عباسٍ عربي؟ وهو شخصية مهمّة وعامة، والحصول على معلومات عنه ميسورة ومتوفرة، وإن كانت دارفور بمثل ما ترون من تهميش فكيف تحصّل أبناؤها الذين يقودون ويحملون السلاح ضد الحكومة درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، ويتمتعون بحماية الدول الأوروبية بمنحهم جوازات السفر التي يتحركون بها، وبالأموال التي يصرفونها على الحركات المسلحة، والولايات المتحدة أيضاً تمارس نفس الشيء معهم، وفي الوقت ذاته تتم المطالبة بوقف القتال؟

ثم استعرضنا الأحوال في دارفور بما فيها من ثلاث ولايات وثلاث جامعات، وثلاثة مطارات دولية، وثلاث محطات إرسال تلفزيونية وإذاعية واحدة في كل ولاية، والعمل الجاري في شقّ الطرق وتعبيدها لربط الولايات الثلاث ببعضها وبوسط السودان، والجهود المبذولة لتوفير مياه الشرب للإنسان والحيوان، فدارفور كلها تعاني من مشكلة العطش في فصل الصيف، وهذا ما يؤدي إلى الاحتكاكات وبالأسلحة النارية بين القبائل الرعوية وتلك الزراعية، وتنتهي عند فصل الخريف بنزول الأمطار التي توفر الماء والكلأ للرعاة، وللمزارعين للزراعة، وهذه هي حقيقة الأحوال في تلك المناطق وكل عام.

تفهّم الرجل الموضوع تماماً، وقال: "إن عليكم شرح الموضوع بصورة أكبر، وعلى أوسع نطاق في أجهزة الإعلام الأمريكية، فالغالبية العظمى لا تعرف شيئاً عن الذي ذكرته لي الآن، وأقدّر هذا الشرح الوافي الذي تفضلت به عليَّ، وكم أنا سعيد بطلبي لمقابلتك، وأكثر سعادة لاستجابتك، وسأبذل أقصى ما أستطيع لعكس ذلك للرأي العام الأمريكي".

كان من رأينا الاستفادة من علاقات القنصل الفخري للسودان زين العابدين أردم مع بعض القيادات الأمريكية في تحسين العلاقات السودانية الأمريكية، أو معرفة ما يدور في أوساط مراكز اتخاذ القرار الأمريكية من همس عنِ السودان وماذا تريد واشنطون؟ وأجريت حواراً مع الأخ زين العابدين وكان موافقاً، وبعثت بخطاب إلى الوزارة الموقّرة ضمّنه هذا الاقتراح، وقد استجابت الوزارة، وكان علينا أن نشرع في تنفيذه كخطوة أولى بإعداد التكاليف المتوقعة لتسييره، إلا أن نقلي إلى الرئاسة عجّل بوفاة الفكرة في مهدها.

سألت السيد وكيل وزارة الخارجية التركية ذات مرة، في لقاء بمكتبه العامر عن: كيف يدرّبون ناشئة السلك الدبلوماسي؟ فأجابني أن للوزارة معهداً يقوم بالمهمة، وباللغة التركية، غير أن تركيا تنظم أحياناً كورسات دبلوماسية عالمية باللغة الإنجليزية لدبلوماسيين من مختلف الأقطار في حدود الثلاثين دبلوماسياً، ولم يكن السودان يوماً من الدول المشاركة، فطلبت من سيادته إدراج السودان ومن أول فرصة تسنح، وقد كان.

في ديوان الوزارة: العود أحمد

عدت إلى ديوان الوزارة في الأول من فبراير 1988م قادماً من لندن، وصادف ذلك فترة الديمقراطية الثانية التي بدأت بنجاح انتفاضة أبريل 1985م، وسقوط حكومة الرئيس جعفر محمد نميري، وكان السيد الصادق المهدي –عندئذ– هو رئيس مجلس الوزراء. شهدتهذه الفترة إعادة الدبلوماسيين الذين تم فصلهم عن الخدمة في عهد نميري، وتحت اسم (العائدين)، مع إلحاقهم بدرجات رصفائهم الذين استمروا في الخدمة.

كان من بين العائدين السفير علي أحمد سحلول، وجاء وكيلاً للوزارة، ولذا كان نصيراً للعائدين، وكان الرئيس نميري قد عزله من منصبه عندما كان مندوباً دائماً للسودان لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وذلك لعدم حضوره جلسة تصويت في الجمعية العمومية لصالح موقف أمريكي، مما تم تفسيره على أن ذلك موقف السفير المعروف بميوله اليسارية من الموضوع، ولكن بعد التحرّي اللازم تبين أن الرجل قد غاب عن جلسة التصويت بقرار من المنظمة بسبب عدم تسديد السودان ما عليه من التزامات مالية تجاه الأمم المتحدة، ولذا ما كان يحقّ له التصويت وفقاً للإجراءات الإدارية والقانونية للمنظمة، وقد راجع الرئيس نميري قراره، وأعاد السيد سحلول إلى الخدمة، وتم ترشيحه سفيراً للسودان لدى الكويت، حيث بقي فيها حتى هجر العمل، والتحق بالجامعة العربية وأدار مكتبها في لاهاي في هولندا، حتى جاءت به الانتفاضة في أبريل 1985م وكيلاً للوزارة.

وبعودة العائدين إلى العمل ازداد عدد السفراء ومن هم دون ذلك في الدرجات الوظيفية الدبلوماسية مقارنة بعدد بعثات السودان بالخارج، والعائدون في شوق للعمل بالخارج، ولهذا تم تعديل فترة العمل بالخارج من ثماني سنوات لمن هم في درجة السفير إلى أربع سنوات، ومن ست سنوات لمن هم دون درجة السفير من كوادر دبلوماسية وإدارية إلى ثلاث سنوات، وفي بعثة واحدة، وذلك لإعطاء الفرص لأكبر عدد ممكن ولتداول المواقع في أقصر فترة.

استمر الأمر كذلك حتى قيام ثورة الإنقاذ الوطني في الثلاثين من يونيو 1989م، وحينها كان السيد علي أحمد سحلول قد غادر في إجازة إلى جمهورية مصر العربية، حتى جاءت به ثورة الإنقاذ الوطني وزيراً للخارجية.

كنت حينها في درجة المستشار، وتم إلحاقي بإدارة غرب أوروبا، وهكذا كانت تسمى، وبينما كانت رصيفتها تسمى إدارة شرق أوروبا، والأولى كانت تغطي شؤون كل من بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، أسبانيا، البرتغال، هولندا، النمسا، سويسرا، إيطاليا، وجزر حوض البحر الأبيض المتوسط، وهذه كلها دول أعضاء في حلف شمال الأطلسي العسكري بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

أما إدارة شرق أوروبا، فكانت تغطي شؤون الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفيتي آنذاك، وحلفها العسكري المعروف (حلف وارسو)، وهي يوغسلافيا في زمانها، تشيكوسلوفاكيا كذلك، رومانيا، المجر، وبلغاريا، وهكذا، وكان على رأس إدارة شرق أوروبا الزميلة أسماء محمد عبد الله، وهي في درجة الوزير المفوض وقتذاك، وكان يدير إدارة غرب أوروبا السفير محمد المكي إبراهيم، وهو ذو كفاءة عالية.

كانت ثورة الإنقاذ الوطني أكثر حماسة وتعاطفاً مع الأحزاب الإسلامية في الوطن العربي، وبدت أكثر التصاقاً بالدول ذات الطابع الإسلامي مثل إيران، ومن هذه الناحية قدمت الدعم لعدد منها، ومن بين هذه الأحزاب العربية حزب النهضة في تونس، وكان حزباً محظوراً من قبل الحكومة التونسية، فمنحت وزارة الخارجية السودانية جواز سفر دبلوماسياً للسيد راشد الغنوشي، زعيم حزب النهضة، وعندما علمت بذلك، ذهبت إلى السيد الوزير علي أحمد سحلول وقلت له إن منح السيد الغنوشي جواز سفر دبلوماسياً سودانياً غير مقبول لدى تونس، وبالتالي لن تكون فرنسا راضية، وللسودان غنوشي (إذ كانت حركة تحرير السودان بزعامة جون قرنق على أشدها)، وفرنسا لن تتساهل في أمر دولتين هما تونس والجزائر، خاصة الجزائر التي تشكل تهديداً أمنياً لفرنسا، ولها أكبر جالية في فرنسا، فما كان من السيد الوزير سحلول إلا أن وضع إصبعه على شفتيه في إشارة لي أن أمسك عن الكلام، فتلك سياسة الدولة، وما كان مني إلا أن وضعت أصابعي الخمسة على فمي وخرجت من مكتبه.

شاء الله أن تكون هنالك زيارة للخرطوم للمستر برنارد كوشنير، وزير الشؤون الإنسانية الفرنسي، وهو حالياً 2009م، وزير خارجية حكومة الرئيس الفرنسي ساركوزي، ولكن الرجل بدلاً عن زيارة الخرطوم، ذهب إلى توريت، حيث رئاسة الحركة الشعبية لتحرير السودان، وقابل زعيمها الراحل جون قرنق، خلافاً للسياسة العامة لفرنسا تجاه السودان. وبعد مضي أشهر قليلة جاء كوشنير إلى الخرطوم، وكان الموضوع الأهم فيما أجري من مفاوضات هو منح التونسي المعارض راشد الغنوشي جواز السفر الدبلوماسي السوداني، وما زيارته لتوريت إلا لتذكير الخرطوم إن كانت في غفلة، ويبدو أن الجواز لم يخدم غرضاً للسيد الغنوشي، فقام بتسليمه للسفارة السودانية في لندن، حيث استقر به المقام لاجئاً سياسياً، وهذا يظهر الفارق في التفكير الأوروبي؛ فإن بقي الغنوشي في السودان فهو إرهابي مطلوب القبض عليه، ويلقي وجوده بظلال على علاقات السودان ببعض دول أوروبا، وإن أقام في لندن مستقراً فيها فهو لاجئ سياسي لا يشكل أيّ خطر.

ذهبت إلى كمبالا وعدت منها في عامين، حيث وصلت الرئاسة في الحادي والثلاثين من أكتوبر 1991م، وفي خلال عامي يوغندا تمت ترقيتي إلى درجة الوزير المفوض، ثم تخفيضها إلى مستشار مرة أخرى، وفيها تلقيت خطابي شكر وتقدير من قيادة الوزارة على إنجازين؛ الأول إداري، والثاني سياسي، وقد ذكرتهما في باب تجربتي في يوغندا، وتم إلحاقي بالمركز القومي للدراسات الدبلوماسية، وكان حديث النشأة وتحت إدارة الأخ الوزير المفوض يوسف فضل أحمد.

لم تطُل مدة عملي في المركز، إذ تم نقلي إلى إدارة الأمريكيتين، وكانت تحت إدارة الأخ د.عمر عبد الماجد الذي كان سفيراً للسودان لدى زائير (الكونغو الديمقراطية حالياً)، ولكن الدكتور عمر غادر إلى الولايات المتحدة الأمريكية في رحلة رسمية تعريفية عن مواقع اتخاذ القرار في الإدارة الأمريكية، فظللت مديراً للإدارة بالإنابة لفترة ليست بالقصيرة، حتى جاءها سعادة الأخ السفير بشير عبد الله أبو ستة، وكان قبلها سفيراً للسودان لدى المملكة المغربية، وقد أعادته الوزارة منها قبل أن يكمل فترة الأربع سنوات المعروفة.

توتَّرت العلاقات بين واشنطون والخرطوم، فطلبت مني قيادة الوزارة إعداد ورقة عن (الخيارات المتاحة للتحرُّك الأمريكي ضد السودان)، وتقديمها أمام اللجنة السياسية التي يرأسها عادة السيد وزير الخارجية، وتضم السادة الوكيل والسفراء، وذلك بغرض الدراسة، واتخاذ التحوُّطات اللازمة لدرء الخطر عن السودان، فأعددت الورقة، وقدَّمتها أمام اللجنة السياسية، وناقشتها اللجنة نقاشاً موضوعياً، وكانت الخيارات تتكون من الخيار الإعلامي بأن تشن الولايات المتحدة حملة إعلامية ضد السودان، وأجهزة إعلامها أكبر صوتاً، وأكثر أجهزة الإعلام المسموعة، ومهما كان دفاع السودان، فلن يكون بقدر الدعاية الإعلامية الأمريكية، وحديث وزير الخارجية الأمريكية يلقى الآذان التي تستمع إليه وتأخذ بما يقول، بينما ذات الآذان كأنّ فيها وقراً ولا تسمع من السودان ولا تأخذ ما يقوله وزير الخارجية السوداني في الاعتبار.

الخيار الثاني عسكري؛ بأن تمنع الولايات المتحدة تصدير السلاح إلى السودان، وقطع الغيار، والذخيرة، وتسمح بذلك للحركة الشعبية لتحرير السودان أن تلحق الهزائم بالجيش السوداني في مواقع النزال، ولا شك أن في ذلك تأثيراً على الحالة النفسية لأفراد القوات المسلحة، وعلى الشعب السوداني الذي يتابع.

الخيار الثالث اقتصادي؛ بأن تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما، من المؤسسات النقدية والتمويلية الدولية، وعلى مثيلاتها من المؤسسات المالية الإقليمية، فتحجب القروض والمنح عن السودان، بل قد تلاحق وتضغط على السودان لتسديد ما عليه من ديون لها، لتسوء الأحوال الاقتصادية والمعيشية للدولة ولشعبها بالداخل، وقد تمارس الولايات المتحدة في السودان بعضاً مما مارسته في العراق مثل حظر الطيران في أجزاء من السودان، وقد تراقب المياه الإقليمية للبلاد، وقد تستهدف مواقع بعينها عسكرياً.

لذا كان في تقديرنا وقف الحملات الإعلامية الشديدة ضد الولايات المتحدة، ووقف الحماسة في تدريب الشباب، وكل من يقدر على حمل السلاح من باب الاستعداد لمنازلة أمريكا، لأن أمريكا لن ترسل جندياً واحداً إلى السودان، بل

يكفيها مراقبة الأجواء السودانية لحظر الطيران بطائرة استطلاع واحدة من سماء كينيا، أو ضرب مصفاة البترول في بورتسودان، أو تسخير مركب حربي من قطيع البحرية الأمريكية ليجوب المياه في البحر الأحمر قبالة ميناء بورتسودان لمنع دخول السفن في الميناء، ومنع خروجها، فالاستعداء البيِّن للولايات المتحدة ليس في صالح السودان. هذا وقد لعبت أجهزة الإعلام السودانية دوراً خطيراً في تعميق العلاقات غير الطيبة بين الخرطوم وواشنطون.

وبعد عام من تقديم هذه الورقة إلى اللجنة السياسية، جاء ما يؤكّد أن واشنطون قد أضافت السودان إلى قائمة الدول التي ترى أنها ترعى الإرهاب، فطلب مني سعادة السفير عثمان نافع حمد، وكان حينهاً مديراً للدائرة السياسية إعداد ورقة عن أسباب ضم الولايات المتحدة للسودان إلى تلك القائمة، وكيفية التعامل مع هذا القرار الأمريكي، وبالفعل أعددت الورقة، وقدمتها أمام اللجنة السياسية، وذكرت حينها أنه لحسن الحظ، أو ربما لسوئه، أن نتحدّث عن موضوع يهم العلاقات السودانية الأمريكية، وقبل عام تحدثت عن الخيارات المتاحة لأمريكا لتتحرّك ضد السودان، وقد تحركت واشنطون في كل تلك الاتجاهات التي ذكرناها؛ إعلامياً، وعسكرياً، واقتصادياً، حتى توجت تحركاتها بضم السودان إلى قائمة الدول التي ترعى الإرهاب –حسب رأيها– وهذه القائمة تضم: كوبا، ليبيا، كوريا الشمالية، سوريا، وباكستان...إلخ.

وفي ذيل المذكرة التي قدّمتها كانت هنالك توصيات عن كيفية التعامل مع هذا الموقف، ولكني أردفت بتذكير اللجنة الموقرة أن هنالك توصية لا يمكن كتابتها، وهي أن يطلب السودان من دولة صديقة سحب سفيرها من الخرطوم، فهو في نظر الولايات المتحدة الأمريكية إرهابي، ويغضبها أن تراه في الخرطوم مستمتعاً بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية، وقد مكث في الخرطوم سنين ليست بالقليلة، ويمكن نقله أو سحبه بالطريقة التي تراها دولته، وهي الخطوة الأولى التي نرى بعدها ماذا نفعل، فقبل سحب هذا السفير من الخرطوم، فالحزب الديمقراطي الحاكم بزعيمه الرئيس بيل كلنتون لن يسعى إلى تطوير أي علاقة مع الخرطوم، وبذا انتهت الجلسة.

في صباح اليوم التالي، وأنا أدخل الوزارة الموقرة، أوقفني موظف الاستقبال عند الباب وناولني كشف التنقلات الداخلية بالوزارة، وفي الكشف تم نقلي من الإدارة الأمريكية إلى الإدارة الثقافية، على أن يتم التنفيذ فوراً، وهذا يعني أن لا أذهب إلى الإدارة الأمريكية، ومن باب الوزارة ذهبت إلى ساحة إيقاف السيارات، ومنها إلى الإدارة الثقافية، وجاءت الوزارة بالأخ المستشار موسى عبد الرحيم من الإدارة القنصلية ليدير إدارة الأمريكتين.

لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد، بل إن واشنطون عبرّت للحكومة السودانية أنها لا تريد ذلك السفير في الخرطوم، لأنه (ممثل سيء جداً)، وهو عين السفير الذي أشرت إليه شفاهة في اجتماع اللجنة السياسية المذكور أعلاه.

أذكر أن هذا الخبر تسرّب إلى أجهزة الإعلام، وأوردته جريدة (الأضواء) التي كان يرأس تحريرها المرحوم محمد سعيد معروف، فاستدعاني السيد الوكيل عمر يوسف بريدو، وقال إن أخبار الوزارة السرية للغاية تذهب إلى الصحف، فقلت لسيادته: ليس هذا من شأني، لأنني لست بمدير إدارة الإعلام، فأعطاني الصحيفة لأقرأ الخبر، فشكرته على هذه المبادرة التي جعلتني أعرف أمراً سبقت فيه وزارة الخارجية الأمريكية ممثلة في وحدة مكافحة الإرهاب. وبالتحري اتضح أن الخبر تسرب إلى الصحيفة من مكتب السيد وزير الدولة غبريال روريج.

وحقيقة الأمر إن العلاقات السودانية الأمريكية كانت مصدر اهتمام لأكثر من جهة، أما الإدارة الأمريكية في وزارة الخارجية فكانت آخر من يعلم؛ فقد كان هنالك اهتمام د. حسن عبد الله الترابي في المجلس الوطني، واهتمام الدكتور علي الحاج محمد في زمانه. أذكر أن السيد الوكيل بريدو وجّهني ذات مرة أن أذهب بوصفي مديراً للإدارة الأمريكية بالإنابة، وأحضر اجتماعاً للدكتور علي الحاج مع القائم بالأعمال الأمريكي بالإنابة في مكتبه في وزارة التخطيط سابقاً في شارع النيل. وعندما حضر الدكتور علي الحاج دخلت عليه، وعرّفته بنفسي، فبادرني بالسؤال: هل حضرت لاجتماعي مع القائم بالأعمال الأمريكي؟ فقلت: نعم، فأردف قائلاً: سعيك مشكور؛ فاجتماعاتي لا تحضر، ولا تدوّن، وسأتحدّث إلى السيد الوزير (الخارجية) هاتفياً بعد اللقاء.

لا ننسى اهتمام د.مصطفى عثمان إسماعيل، وحينها كان وزير دولة في مجلس الصداقة الشعبية العالمية، وكذلك اهتمام د.غازي صلاح الدين وزير الدولة في رئاسة الجمهورية، وأكثرهم اهتماماً الأستاذ علي عثمان محمد طه، حتى إن الدبلوماسي المسؤول عن شأن السودان في الخارجية الأمريكية جاء في زيارة للبلاد استغرقت عدة أيام، زار فيها كبار المسؤولين في الدولة، ومراكز اتخاذ القرار حسب الرؤية الأمريكية وسفارتها في الخرطوم، وللأسف لم يقُم ذلك المسؤول بمقابلة أي مسؤول في الخارجية السودانية.

وأذكر ذات يوم جاءني مستشار الشأن السياسي في السفارة الأمريكية بالخرطوم للشؤون الثنائية، وبعد انتهاء المقابلة قال: طبعاً سنراك هذا المساء في حفل الاستقبال المقام على شرف مسؤول ملف السودان في الخارجية الأمريكية؟ فقلت له: بالطبع لن تراني، وقد وصلتني بطاقة الدعوة، ولكن ما دام هذا الشخص غير راغب في مقابلة أي مسؤول في وزارة الخارجية السودانية، فأنا وغيري لا نرغب في حضور حفل الاستقبال. وقد انزعج المستر بندكيت، فلربما لم يكن متابعاً لبرنامج ذلك الشخص داخل السفارة. لم يحضر حفل الاستقبال أي شخص من الوزارة، لأنني أعددت مذكرة داخلية متضمّنة توصية سلبية بالأمر للسيد الوكيل، وتفضّل مشكوراً بالموافقة على مقاطعة ذلك الحفل.

أثناء إدارتي لإدارة الأمريكتين أيضاً، كان على السفير الكندي غير المقيم والمعتمد من أديس أبابا، تقديم أوراق اعتماده للسيد رئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير، وطلبنا من سفارته مدّنا بالنوتة الموسيقية للنشيد الوطني الكندي، وعلم للسيارة، وصورة من كلمة السفير المرشح التي سيلقيها أمام السيد الرئيس حسب التقاليد المتبعة في السودان، وذلك حتى نتمكن من إعداد الرد الجوابي على خطابه للسيد رئيس الجمهورية، وقد تفضّلت السفارة الكندية بالنوتة الموسيقية، وبالعلم، ولكنها ماطلت في إرسال صورة الكلمة التي سيلقيها السيد السفير، فجاءتني مستشارة السفارة بالكلمة في يوم الأربعاء، بينما تقديم أوراق الاعتماد في صباح يوم السبت، فقرأت الكلمة وقلت لها إن هذه الكلمة أشبه بكلمة تأبين للعلاقات السودانية الكندية، ولا تصلح أن تكون كلمة في برنامج تشريفي، وعليه أرى إعادة النظر في هذه الكلمة، وصياغتها فأخذت الكلمة، وقبل نهاية ساعات العمل عادت بها بعد أن أجرى سفيرها تغييرات في كلمات معدودة، وقلت لها إن

الذي تم إجراؤه جراحة تجميلية للكلمة، ولكنها غير ناجحة، فقالت إن السفير يقول ليس في مقدوره إجراء أي تعديلات أكثر من هذا، لأن وزارة الخارجية الكندية قد وافقت عليها، فقلت لها هذا يزيد الأمر تعقيداً، وطلبت من الإداري في الإدارة الأخ عمر الفاروق، وهو من أبناء توتي، أن يأتينا بكلمة السفير الأمريكي التي ألقاها أمام السيد رئيس الجمهورية، وأطلعتها عليها، وقلت لها إن علاقات السودان بكندا ليست أسوأ من علاقاته بالولايات المتحدة، ويمكن أخذ صورة من هذه الكلمة للسفير الأمريكي وتعديلها وجعلها كلمة كندية، ولكنها رفضت الفكرة. من جانبي رفضت مسودة كلمة السفير الكندي، وكان الوقت يضيق، وقد أرسلت عبر الفاكس صورة من مسودة الكلمة إلى السفارة السودانية في أوتاوا للتحري إن كانت وزارة الخارجية الكندية قد وافقت على تلك المسودة فعلاً، وأنها على دراية بما تحتويه، وجاء الرد الفوري بالنفي، وأن وزارة الخارجية الكندية لا يد لها في مسوَّدة الكلمة.

في صباح يوم الخميس، أي قبل أربع وعشرين ساعة من الموعد المحدّد لتقديم أوراق الاعتماد للسيد رئيس الجمهورية، جاءني السفير الكندي نفسه بالمكتب، وتطرقنا إلى الكلمة وما فيها، وقلت له إن الفرص أمامك متاحة بعد تقديم أوراق الاعتماد لتتحدث مع السيد الرئيس والسادة الوزراء الذين تطلب مقابلتهم عن حقوق الإنسان في السودان، وعن الحرب في جنوب البلاد، وعن تطبيق الشريعة الإسلامية، وعن كل ما تريد أن تتطرّق إليه، أما الذي في مسوّدة هذا الخطاب غير مقبول، فقال إن الوقت يضايق، فقلت له ليس هنالك من ضيق في الوقت، إذ في الإمكان تحديد موعد آخر لك لتقديم أوراق الاعتماد.

ثم اقترح أن يقدم أوراق اعتماده دون إلقاء كلمة أمام السيد الرئيس، فقلت له إن ذلك غير ممكن؛ لأن التقليد هو إلقاء كلمة أمام الرئيس، والرد عليه من جانب الرئيس، وحتى لو عدّل السودان هذا التقليد، فلن تكون البداية بأوراق اعتماد سيادتكم ما دام الخلاف حول محتوى الكلمة، ثم قال: هل أعود إلى أديس أبابا دون تقديم أوراق اعتمادي؟ فقلت له: نعم إذا لم تغيّر نص هذه الكلمة، وكنت قد أعددتُ مذكرة في هذا الموضوع إلى قيادة الوزارة، والرأي بعدم السماح لهذا

السفير بتقديم أوراق اعتماده إذا لم يغيّر نص الكلمة، خاصة أن وزارته أفادت بعدم ضلوعها في إعدادها أو الموافقة على المسوّدة حسب زعم السفير، وكانت الإجابة بالموافقة، وهذا ما حدث، فقد عاد السفير الكندي إلى أديس أبابا دون أن يقدم أوراق اعتماده.

وأثناء عملي في الإدارة الأمريكية، طلبت قيادة الوزارة إعداد مذكرة عن أهمية فتح سفارة للسودان في البرازيل؛ حيث إنه لا يوجد تمثيلٍ دبلوماسي للسودان في أمريكا الجنوبية، ووجدتْ المذكرة التي أعددناها قبولاً، ثم استدعاني السيد الوكيل عمر يوسف بريدو، وأعاد إليَّ المذكرة قائلاً: إنها مذكرة ممتازة، ولكن نرجو النظر في إضافة الذي في هذه الصفحات إلى المذكرة. ثم ناولني ثلاث صفحات أرقامها 9–10–11 أي أنها مأخوذة من دراسة، وكان العنوان هو (الإسلام في البرازيل)، فذهبت إلى المكتب، ونظرت إلى المذكرة، وفي الموضوع الذي جاءني من السيد الوكيل، ولإضافته للمذكرة لم أجد سوى تغيير نهج المذكرة من وحدة واحدة إلى ترقيمها، أي وضعها تحت أرقام (1) و(2) و(3).

وهكذا وضعت موضوع الإسلام في البرازيل تحت الرقم (4)، وأخذت المذكرة بعد التغيير في هذا الهيكل إلى سعادة السفير د.حسن عابدين، وكان مديراً للشؤون السياسية، وقلت لسعادته إن السيد الوكيل يرجوك الاطلاع على هذه المذكرة وإعادتها لنا للطباعة النهائية، ورأيك فيها نهائي، وتركت لسيادته المذكرة. وبعد أيام جاء الأخ السفير بشير أبو ستة، مدير الإدارة، من إجازة أمضاها مع أهله في ود مدني، أعاد إليه السفير حسن عابدين المذكرة بعد أن رفض إدخال الفقرة (4)، ووجد أنها لا تتناسب مع محتوى المذكرة، وفضّل سيادته هيكل المذكرة الأول، فأثمرت بفتح السفارة بالبرازيل، وصار الأخ الصديق المقتدر رحمة الله محمد عثمان أول سفير للسودان في برازيليا، وفي أمريكا الجنوبية بصفة عامة.

في هذه الأثناء، وفي عام 1996م –على وجه التحديد– صدر كشف بالترقيات وآخر للنقل، ولم يشملنا أيٌّ منهما، وأنا في الرئاسة منذ أكتوبر 1991م، وقد أعاد لي وزير رئاسة مجلس الوزراء درجتي (الوزير المفوض)، ومنذ صدور كشف

الترقيات الذي ظهر فيه اسمي. إذن ماذا حال بين ترقيتي إلى درجة السفير وبين نقلي إلى بعثة سودانية؟ وكذا كان الحال مع عدد من الزملاء، فعقدنا العزم على العمل من أجل استرداد الحق، واتفقنا على مقابلة السيد وزير الدولة آنذاك د.مصطفى عثمان إسماعيل المشرف على ملف الشؤون الإدارية والمالية في الوزارة، وبالفعل التقيناه.

ولكن قبل الدخول عليه في الموعد المحدد جلسنا، ونحن ثمانية في القاعة المجاورة لمكتبه، وقلت للمجموعة: أنا المتحدّث باسمكم، فإذا وافقتم دخلت معكم، وإذا رفضتم سأقاتل وحدي، فوافقت الجماعة، ودخلنا على الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل بعد أن قلت للجماعة ألا يسأل أي منهم عن سبب عدم الترقية أو سبب عدم النقل، فذلك غير مفيد، نحن نسأل عن حقنا في النقل وعن حقنا في الترقي. وقد حضر هذا الاجتماع إلى جانبي الأخ أبوبكر صالح محمد نور، والأخ المرحوم حافظ عبد الرحمن، والأخ هاشم عبد الرحمن، والأخ عبد الحليم بابو فاتح، والسيدة سوسن عبد المجيد.

قلت للسيد الوزير: جئنا، وننوب عن آخرين، نطلب حقنا في الترقي وفي النقل، وقد استوفينا شروط الترقي والنقل، وإن اللجنة التي قامت بالمهمتين، أي نظرت في كشف الترقيات، ثم قامت بإعداد كشف التنقلات هي لجنة غير منصفة؛ إذ كيف تنقل لجنة دبلوماسياً تحت الرقم (17) في كشف الأسبقية ولا تنقل أي دبلوماسي من الرقم الأول حتى الرقم السادس عشر؟ ومن ناحية أخرى، كيف يتم نقل وزير مفوض ترقّى إلى الدرجة قبل خمسة أشهر، وله في الرئاسة عام ونصف فقط، ويترك وزير مفوض له في الدرجة خمس سنوات وفي الرئاسة مثلها من السنين؟ هل من الممكن أن يصل دبلوماسي بدأ العمل في درجة السكرتير الأول بالتعيين السياسي إلى درجة السفير في ست سنوات، ولا يصل إلى درجة السفير من أمضي عشرين عاماً في الخدمة، وقضى ست سنوات في درجة المستشار؟ هنالك مفارقات في الوزارة؛ إذ فيها من أمضى عشرين عاماً في درجة السفير ومن قضى عشرين عاماً دون أن يصل إلى درجة السفير، وآخر في ست سنوات رفع إلى درجة السفير.

لقد أخطأت لجنة التنقلات بنقل وزير مفوّض إلى جنوب أفريقيا وعلى وظيفة أدنى، هي وظيفة مستشار، ويرأس البعثة زميل له دخل الوزارة معه وفي يوم واحد، وهذا يعني أن خلافاً سيحدث بينهما وسيتضرّر الوزير المفوض، وهذا ما حدث، فقد اختلفا وأعادت الوزارة الموقّرة الوزير المفوض إلى ديوان الرئاسة.

وعن السيدة سوسن عبد المجيد، قال السيد الوزير إنه مأخوذ عليها (التسيّب)، وهنا طلبت من السيد الوزير تغيير الكلمة إلى (التأخير)؛ لأن كلمة (التسيُّب) لا تتناسب وسيدة وقورة ومن أسرة كريمة؛ فهي تتأخّر، وأنا مدير الإدارة التي تعمل فيها بالإنابة، ولا تتسيّب، وعند حضورها للإدارة فأنا الذي يتسيَّب، ولها بعد هذا أن تدافع عن أسباب تأخيرها. وقد أثمر هذا الاجتماع بتسليط الضوء وإظهار الحقائق للسيد وزير الدولة، وربما كانت هنالك أشياء خافية عليه، فتحسّن الوضع في كشف الترقيات وكشف التنقلات بعد هذا الاجتماع.

شهدت السنوات الأولى لثورة الإنقاذ الوطني فصل عدد كبير من العاملين في أجهزة الدولة المختلفة، والخارجية جزء منها، وذلك بما أسموه (بالصالح العام)، ولكن ذلك كان الغرض منه (صالح النظام)؛ لأن الحركة الإسلامية تابعت مجريات الأحداث في السودان، وكانت عضواً فاعلاً فيها، فحكومة الرئيس الفريق عبود سقطت بانتفاضة 21 أكتوبر 1964م، وكان العصيان المدني قاصماً لظهر الحكومة وفاعلاً في إسقاطها، وكذا حدث لحكومة الرئيس جعفر محمد نميري في أبريل 1985م، ويقيني لم تكن حكومة الإنقاذ الوطني لتعطي الفرصة للمناوئين لها بإسقاطها بعبر صيان مدني، وقد كانت هنالك جبهة الهيئات التي وقعت على ميثاق حماية الديمقراطية بعد سقوط حكومة الرئيس نميري، ألا تترك مجالاً لحكم عسكري في البلاد، فكان لا بد إذن لحكومة الإنقاذ الوطني من تفريغ الخدمة المدنية، وهو إجراء في تقديري كان سيعمد إليه كل من جاء موقعهم في السلطة.

ولتمكين وتوطيد سلطاتها على البلاد عمدت ثورة الإنقاذ الوطني أيضاً إلى تحجيم جامعة الخرطوم التي كانت الحركة الإسلامية ترفع فيها شعار (جامعة حرة أو لا جامعة). ففي الجامعة الحرة كان لهم نشاط واسع وكبير، ولعبت جامعة الخرطوم دوراً فاعلاً في انتفاضتَي البلاد في أكتوبر 1964م لإسقاط حكومة عبود، وأبريل 1985م لإسقاط نميري.

ولهذا فإن الحركة الإسلامية لن تسمح لجامعة الخرطوم بالاستمرار في هذا الدور، فانقلب شعار (جامعة حرة أو لا جامعة) إلى (لا جامعة)؛ فصدر القرار الجمهوري الذي أعلن فيه الرئيس البشير ما أسموه ثورة التعليم العالي بفتح جامعات في كل ولايات السودان، فبدلاً عن خمس جامعات في البلاد، وهي جامعة الخرطوم، وجامعة القاهرة فرع الخرطوم (النيلين حالياً)، وجامعة الجزيرة، وجامعة جوبا، وجامعة الأحفاد للبنات، صارت الآن في السودان أكثر من ثلاثين جامعة، وكلها أخذت كوادرها من هيئة التدريس في جامعة الخرطوم، فقد احتاجت تلك الجامعات الجديدة إلى مديرين وعمداء كليات ورؤساء أقسام في الكليات المختلفة، ودخلت جامعة الخرطوم في حالة من الإفقار حتى جاء في الصحف يوماً أنها عمدت إلى فصل ألفين من العاملين في غير هيئة التدريس لتوفير المال.

كما اتجهت ثورة الإنقاذ الوطني إلى بناء مسجد الشهيد في المقرن بديلاً لمسجد جامعة الخرطوم، حيث كانت تتجمَّع كوادر الحركة الإسلامية، وهكذا نلحظ أن ثورة الإنقاذ الوطني قد استفادت أيما فائدة من مجريات الأحداث في البلاد. ويمكن القول إن الحركة الإسلامية كانت الأقدر على تحريك الشارع في الأحداث السابقة، وهي الآن في السلطة تستطيع تحريك مظاهرات مليونية وتعجز بقية الأحزاب عن فعل الأمر ذاته.

ومن هذا المنطلق، فقد فصلت حكومة الإنقاذ الوطني عدداً من الدبلوماسيين في مختلف الدرجات، وقامت في الوقت ذاته بالتعيين السياسي لكوادرها حتى في الدرجات الدبلوماسية الوسيطة، وهي درجات السكرتير الثاني والسكرتير الأول، والمستشار، والوزير المفوض، وهي أصلاً درجات للترقي، وليست للتعيين، ولما مكنت كوادرها في شتى ضروب الخدمة المدنية أوقفت الحكومة إجراء الفصل للصالح العام، إذ ليس هنالك أي تهديد بعد تعيينات سياسية استمرت لثمانية عشر عاماً بالعصيان المدني، واتجهت إلى تفعيل الإحالة إلى المعاش ببلوغ السن القانونية، أي بلوغ الستين عاماً للذين بقوا في الخدمة، ولم تطلهم يد الفصل للصالح العام، فإن تعرّضت الحكومة لانتقادات شديدة لاتباعها سياسة الفصل للصالح العام، فإنها لن تواجه أي انتقاد في تطبيق قانون الإحالة للمعاش بالسن القانونية، ولهذا رفضت رفع السن المعاشية إلى خمسة وستين عاماً.

استحدثت الوزارة نظام (المؤتمر التداولي)، وأسبوع الدبلوماسية، فكان المؤتمر التداولي ينعقد سنوياً في ديوان الوزارة، ويتم فيه استعراض ما أنجزته الوزارة خلال العام المنصرم، ومراجعة الإيجابيات والسلبيات، ورفع توصيات لتجويد الأداء وإيجاد المخارج للسلبيات، وتقييم العمل بصفة عامة، وكانت الوزارة تدعو إلى حضور هذا المؤتمر الوزراء وكبار الشخصيات في الدولة. لكن هذا النشاط توقف، إذ انعقد آخر مؤتمر تداولي في عام 2001م، وهو الذي مكنتني ظروفي من حضوره.

وفي الجلسة الصباحية، وبعد الافتتاح، خرج المدعوون وخرجت أيضاً قيادة الوزارة وبقينا في التداول تحت رئاسة السيد السفير الموقر سعيد سعد محجوب، وكان حينها مديراً عاماً للإدارة العامة للمراسم، وأكبر الدبلوماسيين في الديوان سناً ودرجة في تلك اللحظة، وعندما جئنا في الجلسة المسائية، كان الحضور مشرّفاً؛ إذ حضر الاجتماع السيد وزير الخارجية د.مصطفى عثمان إسماعيل، ووزير الدولة شول دينق، ووزير الدولة الدكتور التجاني صالح فضيل، ووكيل الوزارة د.مطرف صديق، ومستشار السيد الوزير السفير عوض الكريم فضل الله، فاقترحتُ أن تدار جلسات المؤتمر في المساء حتى يحضرها السادة في قيادة الوزارة، وبدون حضورهم للجلسات والتداول والاستماع إلى الآراء المتبادلة والمقترحات للإيجابيات والحلول للسلبيات، يصبح التداول بلا جدوى.

تساءلت في جلسات هذا المؤتمر التداولي عن نظام توزيع السيارات الحكومية على العاملين في الوزارة، فهنالك سفراء بدون سيارة، وهنالك من هو في درجة السكرتير الأول بامتياز سيارة تحت قيادته طوال اليوم، والمعروف في الخدمة المدنية أن الامتيازات للدرجات الوظيفية العليا، فمن غير المقبول أن يأتي سفير إلى الوزارة بعربته الخاصة، وآخر في نقل جماعي، وثالث بالمواصلات العامة، بينما من هم أقل درجة منهم يأتون في سيارات مملوكة للوزارة بلوحات صفراء، وأخرى بيضاء، وفي المواقع الأخرى في الدولة يتمتع رصفاؤهم بامتياز السيارة.

ثم كان سؤالي عن الفترة الزمنية التي يمضيها الدبلوماسي في البعثة بالخارج، فهنالك من تطلب الوزارة عودته إلى الرئاسة عند انتهاء فترة الأربع سنوات المنصوص عليها، وهنالك من يبقى في البعثة لسبع سنوات متصلة فما هي المعايير؟ يبدو أنه لا يوجد غير معيار (الخيار والفقوس). عموماً كان هذا آخر مؤتمر تداولي في الوزارة، ومن يدري قد يعاد في السنوات المقبلة.

النشاط الآخر الذي توقَّف أيضاً هو المحاضرة الأسبوعية (كل يوم خميس) في القاعة الكبرى في الطابق الأرضي من مبنى الوزارة، حيث يقدم أحد الدبلوماسيين موضوعاً معيناً يختاره أو تختاره له الإدارة المختصة بالوزارة، وكانت هذه المحاضرة للدبلوماسيين فقط لتبادل الآراء بصراحة وبعيداً عن أجهزة الإعلام، ولتدريب الكوادر على المخاطبة والتحليل والاستقراء. وقد تحدثت في هذا المنبر عن العلاقات السودانية اليوغندية ما لها وما عليها، وكانت هي آخر المحاضرات أيضاً، ويبدو أن ليوغندا لعنة صاحبت هذه المنابر؛ إذ توقَّف أيضاً المنبر الشهري الذي يقدم فيه عدد من الدبلوماسيين آراءهم عن علاقات السودان بدولة معينة، فقد تحدثت في هذا المنبر عن العلاقات السودانية اليوغندية أيضاً مع سعادة السفير الأخ عوض محمد حسن الذي خلفني في العمل في السفارة السودانية في كمبالا، والأخ الكريم جمال محمد إبراهيم الذي عمل أيضاً مندوباً دبلوماسياً في كمبالا، وقد تناول كلٌ منا جانباً من جوانب العلاقات، وكانت اللغة الإنجليزية هي المستعملة في التقديم والإجابات عن أسئلة الحضور من الدبلوماسيين والضيوف، الذين كان عليهم أيضاً التحدُّث باللغة الإنجليزية.

شهدت وزارة الخارجية في عهد الإنقاذ تعيينات سياسية في مختلف الكوادر، وفي أعلى مستوى، وهو درجة السفير، وخاصة من كبار ضباط قوات الشعب المسلحة حتى أصبحت الوزارة، وكأنها فرع للقيادة العامة، وأذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر السيد العميد العوض محمد الحسن، وكان في نيجيريا، والفريق السنوسي في اليمن، وكان يوماً المتحدّث الرسمي باسم القوات المسلحة، والفريق أول فاروق علي محمد، وكان في العراق، ثم تم تحويله إلى كينيا، والفريق محمد أحمد الدابي في قطر، والعميد صلاح محمد أحمد كرار –عضو مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني– في البحرين، والفريق الفاتح عروة في بعثة الأمم المتحدة في نيويورك مندوباً دائماً للسودان، واللواء أندرو ماكور في إيطاليا، والعميد سليمان محمد سليمان، عضو مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني، في سوريا، واللواء عثمان السيد فضل السيد في إثيوبيا، وهكذا.

ومن المدنيين مثل السيد مهدي مصطفى الهادي، والسيد عنايت عبد الحميد، والدكتور حسن عابدين، والسيد مهدي إبراهيم، والسيد عمر محمد يس، والمهندس أنور الهادي عبد الرحمن. ومن السيدات السيدة أقنيس بوني لوكودو، والتي كانت حاكمة لولاية بحر الجبل، ثم وزيرة للخدمة العامة وتنمية

الموارد البشرية، والمعروف أن السيدة زينب محمد محمود، هي أول امرأة سودانية تشغل منصب السفير، والثانية هي أقنيس، غير أن السيدة أقنيس هي السيدة السودانية الأولى التي تقدّم أوراق اعتمادها لرأس الدولة، فقد سبقت السيدة زينب في رئاستها لبعثة السودان في كينشاسا (زائير)، واسمها الحالي الكونغو الديمقراطية، وبعدها ذهبت السيدة زينب إلى السويد، وبهذا تكون ثاني سيدة سودانية تقدِّم أوراق اعتمادها لرأس دولة.

خلقت هذه التعيينات السياسية ضيقاً في المناصب في البعثات السودانية بالخارج، وهذا ما أجبر الوزارة أن تنقل بعض السفراء المهنيين (من غير التعيين السياسي)، على وظائف الوزراء المفوضين بالبعثات على شاكلة نواب رؤساء البعثات في عهد نميري، وقد اختلف هذا النقل عن ذلك في أنه في درجة أقل (وزير مفوض)، ويتقاضى السفير المنقول إلى بعثة على درجة الوزير المفوض امتيازات الوزير المفوض حتى في السفر جواً على الدرجة السياحية، بينما يسافر رصيفه المنقول في درجة رئيس بعثة على الدرجة الأولى، غير أن هذه الممارسة تعدّلت، وصار السفير المنقول في وظيفة الوزير المفوض يسافر على الدرجة الأولى جواً حسب الامتياز الممنوح لرصيفه رئيس البعثة، كذلك يمنح علاوة بدل ترحيل أمتعة أسوة برصيفه رئيس البعثة، وقد تعدّل هذا بعد نقاش وجدل.

وكانت الوزارة تجبر السفير المنقول على درجة الوزير المفوض على التوقيع على تعهُّد أشبه بعقد الإذعـان بعدم المطالبة بأي حقوق حالية له أو لاحقة، وأن يرضى إذن بما تجود به الوزارة عليه، وانطبق هذا الإجراء على الوظائف الدبلوماسية الأخرى بأن ينقل الوزير المفوّض على درجة المستشار، والمستشار على درجة السكرتير الأول مع التوقيع على التعهُّد.

وفي الاتجاه ذاته، فقد استشارني وزير مفوّض، وكان من العائدين بأن لجنة التنقّلات أعطته فرصة أن يقبل النقل إلى يوغسلافيا في وظيفته، أو أن ينتظر بالديوان، فهو على وشك أن يترقّى إلى درجة السفير، مما قد يمكنه من النقل لملء وظيفة رئيس بعثة، وقد منحته اللجنة فرصة ثلاثة أيام ليقرِّر، فقلت له: ارجع على الفور إلى اللجنة واقبل عرضها بالنقل إلى بلغراد في وظيفتك (وزير مفوض)، فذهب وأبلغ اللجنة بموافقته، ثم عاد إليَّ بعد ذلك يسألني لماذا نصحتني بهذا؟ فقلت له: إن السياسة العامة لحكومة ثورة الإنقاذ الوطني غير واضحة المعالم،

وعليك أن تكون خارج البلاد، خاصة أنك لم تعمل بالخارج منذ مدة طويلة، ومن جانب آخر فمن يدري أن تطالك يد الإحالة إلى المعاش أو الفصل للصالح العام، فمن الأفضل أن تكون في الخارج، وثالثاً: رئاسة البعثات لم تتبلور لها سياسة حتى الآن، وقد لا يتم ترشيحك حتى في مواقع السفراء نواب رؤساء بعثات، لأنها محصورة في واشنطون، ونيويورك، ولندن، والقاهرة، ثم موسكو، ومن المستبعد أن يتم ترشيحك إلى أي من هذه المواقع.

وبالفعل غادر إلى بلغراد، ولكن ما إن صدر الكشف الأول بإبعاد بعض الدبلوماسيين عن الخدمة للصالح العام حتى كان اسمه ضمن المفصولين، فدبّر أمره من بلغراد، وأظنه الآن في دولة خليجية –التمنيات له بالتوفيق.

أما الأخ الصديق المستشار –وقتذاك– الطيب علي أحمد والسفير حالياً، فقد جاء إلى ديوان الوزارة بعد أن قطعت أفريقيا الوسطى علاقاتها الدبلوماسية مع السودان، وكانت السفارة هناك تحت رئاسة سعادة السفير المرحوم سليمان الدرديري، وكان تعويض الأخ الطيب بالنقل إلى كندا ليكمل فترة عمله بالخارج، وكان الأخ الطيب متسكعاً بالديوان. وذات يوم قلت له: عليك بالسفر أعجل ما تيسر، فإن الأمور غير معلومة العواقب، ولا تدري ماذا يحدث في السودان غداً، فأنا لك ناصح أمين بالمغادرة، وإن كانت السيدة حرمك في وداع أهلها في كسلا فدعها تلحق بك. ويبدو أن نصيحتي وجدت قبولاً عنده، فجاءت أسرته من كسلا، وغادر إلى القاهرة ومنها بالطائرة البلجيكية إلى أوتاوا.

ذات صباح، وأنا واقف أمام مكتبي، إذا بالسكرتير الأول صلاح الجنيد، وكان حينها بالشؤون الإدارية، يسألني عن السيد الطيب علي أحمد ومتى سيحضر إلى الوزارة؟ فقلت له: إن الطيب يأتي عادة بعد العاشرة والنصف صباحاً. وعند الحادية عشرة جاء السيد الجنيد مرة ثانية، يسألني عن الأخ الطيب، فقلت له: لم يصل بعد، ولكن لماذا تسألون عنه هكذا؟ فقال: نريده أن يؤجل سفره إلى أوتاوا، فالوزارة على وشك أن تمد الفترة لثلاثة أشهر أخرى للسيد عز الدين سعيد لأسباب صحية، وهنا كان لا بد من أن أقول للسيد الجنيد الحقيقة. فالسيد الطيب، وعندما سألني عنه في الثامنة والنصف صباحاً، كانت الطائرة التي سافر عليها إلى أوتاوا تهبط في مطارها.

استقر بي المقام في ديوان الوزارة حتى الإحالة إلى المعاش في إدارة الحدود والأجانب، وهي إحدى الإدارات التابعة للإدارة العامة للشؤون القنصلية. وعندما جئتها كانت إدارة مهمّشة ومسؤولياتها في صدر الإدارات المختلفة بالوزارة مثل الإدارة الإفريقية والإدارة القانونية، والمكتب التنفيذي، وهي إدارة مسؤولة عن حدود السودان البرية مع الدول المجاورة، والبحرية مع المملكة العربية السعودية، والحدود الجوية للطائرات التي تعبر الأجواء السودانية في الرحلات غير المجدولة أو المبرمجة، كرحلات السفر العادية لشركات الطيران الأجنبية المختلفة، ومن ناحية الأجانب فهي تتعاون مع إدارات مختلفة في أجهزة الدولة في منح تأشيرات الدخول للبلاد، وكل ما يختص بشأن الأجانب من غير حملة جوازات السفر الدبلوماسية، والخاصة، والرسمية، فشهدت الإدارة حركة عمل دائبة، فمن إداري واحد فيها صار فيها ثلاثة إداريين، وثلاثة من الدبلوماسيين في درجة الوزير المفوّض، والمستشار، والسكرتير الأول، وهذا يعني أن العمل فيها قد ازدهر، فكانت الإدارة عضواً في عدد من اللجان أهمها:

* لجنة تنمية وتطوير الحدود السودانية الإثيوبية، وهي لجنة منشأة بموجب قرار من اللجنة الوزارية المشتركة بين السودان وإثيوبيا، لتعمل على تنمية وترقية الخدمات على الشريط الحدودي بين البلدين، لجعلها منطقة جاذبة وتحويلها إلى منطقة ازدهار واستقرار، وتشمل ولايات أعالي النيل، والنيل الأزرق، وسنار، والقضارف، ومؤخّراً كسلا، والبحر الأحمر، ومن الجانب الإثيوبي قمبيلا، وبني شنقول، وقمز، والأمهرا، والتقراي، وتجتمع هذه اللجنة كل ستة أشهر بالتناوب في عاصمة كل ولاية، فمرة بالسودان والأخرى في إثيوبيا.

* اللجنة المشتركة للحدود السودانية الإثيوبية، وتفرّعت منها لجنة فنية لإعادة ترسيم الحدود المشتركة بين السودان وإثيوبيا، وكلمة (إعادة ترسيم)، مهمّة جداً؛ فهي تعني أن الحدود مرسومة واللجنة بصدد إعادة ترسيمها، فقد اندثرت بعض المعالم بعوامل التعرية أو بفعل فاعل.

* اللجنة الخاصة، وهذه منشأة بموجب اتفاق بتبادل المذكرات في يوليو 1972م، بين وزيرَي خارجية السودان وإثيوبيا، لدراسة حالات الاستيطان والأراضي الزراعية في منطقتي الفشقة الصغرى والكبرى، في منطقة القضارف.

* لجنة دراسة حالات الأجانب المبعدين من السودان لأسباب سياسية، ويرأس هذه اللجنة السيد المدير العام للإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية في وزارة الداخلية.

* اللجنة العليا التي كوَّنها السيد رئيس الجمهورية برئاسة السيد مدير الإدارة العامة للجوازات والهجرة لإعداد دراسة حول مشاكل الأجانب والحدود والوافدين والعائدين من أبناء السودان المغتربين، وقد رأستُ اللجنة الفرعية التي انبثقت من اللجنة الأم لموضوع الحدود السودانية مع دول الجوار، وقدَّمت اللجنة تقريرها إلى مجلس الوزراء الموقّر الذي أجازه مع الإشادة به.

من باب الاعتراف بالفضل لأصحاب الفضل، لا بد أن نشكر سعادة الأخ علي محمد عثمان يس الذي تم تعيينه سفيراً بوزارة الخارجية، ثم وكيلاً لها، والذي وقف حائلاً بين فصلي من الخدمة، والأخ العزيز إسماعيل محمد عبد الدافع، فالسيد الوكيل لم يجد في ملفنا السري منه والعادي ما يدفعه إلى إصدار قرار فصلنا من العمل، بل كتب لكل منا خطاباً إلى مجلس الوزراء لإعادة أسمائنا إلى كشف الترقيات إلى درجة الوزير المفوض، واستناداً على هذا الخطاب أعاد مجلس الوزراء الحقّ لشخصي والأخ إسماعيل محمد عبد الدافع.

ففي مستندات لجنة الترقيات وجدنا أن الأخ إسماعيل عبد الدافع تحصّل على 94 درجة من المائة، وتحصّلتُ على 92 من المائة، وكان آخر المترقين قد حصل على 87 درجة من المائة، فكان هذا أمراً مستغرباً في أن تتم ترقية من تحصّل على 87، ويتم إبعاد أسماء من تحصّلوا على درجات أعلى بكثير. ومن ناحية أخرى فليست هنالك سابقة في الخدمة المدنية ينشر فيها كشف ترقيات، وبعد مضيٍّ أكثر من شهرين، يقال إن هذا الكشف ملغىً، ويصدر كشف جديد وبملابسات مختلفة تماماً، ولم يكن بيننا والسيد علي محمد عثمان يس سابق معرفة، إلا أن الرجل قانوني من الطراز الأول، فاجتهد ألاّ يظلم أحداً، بل أعاد لبعض المظلومين حقوقاً.

ومن نشاطي الاجتماعي بديوان الوزارة، كنت أتحدَّث كلما سنحت الفرصة أو فرضت مناسبة نفسها في مسجد الوزارة، وعقب صلاة الظهر في موضوع من مواضيع الدين والدنيا، وأذكر أول حديث لي كان عن الإنسان والعبادات؛ فقد خلق سبحانه وتعالى الجن والإنس لعبادته، ويعبد الإنسان الله تبارك وتعالى

لإطعامه من جوع والأمن من الخوف، كما جاء في سورة (قريش)، والإطعام من الجوع بلغة هذا الزمان هو (الأمن الغذائي)، وأمر سبحانه وتعالى الإنسان بالصلاة، لأنها تنهى عن الفحشاء والمنكر، وأمره بالصوم، لأن في الصيام التقوى، وأمره بأداء الزكاة، لأن في أدائها تطهيراً وتزكية للنفس، ثم أمره بالحج إلى بيته الحرام في مكة المكرمة ليشهدوا منافع لهم وليذكروا اسم الله في أيام معدودات، وهكذا نرى أن الله سبحانه وتعالى اتبع كل أمر من أوامره بالسبب الذي من أجله كان الأمر، حتى عندما حرم سبحانه وتعالى الزنا، قال إنه فاحشة وتقود مرتكبها إلى السبيل السيئ، والخمر والميسر والأنصاب من عمل الشيطان.

وفي حديث آخر تناولت تكريم وتفضيل الإنسان في القرآن الكريم، فقد كرَّم سبحانه وتعالى الإنسان بأن أمر ملائكته أن يسجدوا لآدم فسجدوا، وثانياً علم سيدنا آدم الأسماء ولم يعلّمها تبارك وتعالى للملائكة، ثم أمره أن يسكن هو وزوجته الجنة، فكان بذلك أول من سكنها، والأرض وضعها سبحانه وتعالى للأنام، أي الإنسان، وبما فيها من خيرات وأنهار، متاعاً له ولإنعامه، ثم حمله سبحانه وتعالى في البر على الدواب، ثم العربات، والطائرات، وفي البحر حمله على الفلك التي تجري بما ينفع الناس، وفضَّل سبحانه وتعالى الإنسان على سائر المخلوقات بهذا العقل، وهذا العقل هو الذي جعل الإنسان أكثر شيئاً جدلاً، وبهذا العقل -ورغم العلم القليل الذي آتاه الله سبحانه وتعالى للإنسان- انظر ماذا فعل به الإنسان من صناعة للطائرات، والأقمار الاصطناعية، والسفن، والغواصات، ثم هذا الهاتف السيار الذي يحمله الإنسان في جيبه، وما يؤديه من أدوار، والإنسان هو المخلوق الوحيد الذي يغسل، ويكفن، ويصلي، ويدفن موتاه، والإنسان يعيش في أسرة، والمخلوقات تعيش في قطيع أو خلية، والإنسان هو الذي يلبس الملابس ليستر جسده، وهو الوحيد الذي يطهو طعامه.

وتناولت يوماً بالحديث (نار جهنم)، إذ نقول إن أول شهر رمضان رحمة، وأوسطه مغفرة، وآخره عتق من النار، فكان لا بد أن نعرف ما هي هذه النار حتى نعرف قيمة العتق منها. ثم في حديث آخر تحدّثت عن (الجنة)؛ ميزاتها، وماذا فيها، حتى نسرع إليها بالعمل الصالح كما أمرنا سبحانه وتعالى في الآية 133 من سورة (آل عمران): "وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ"، فكلمة "أُعِدَّتْ" في هذه الآية، تدل على أنها موجودة، بل وقبل خلق آدم عليه السلام "اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ" ففيها من النعيم ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر.

ومن المواضيع التي تطرّقت لها في منبر مسجد الوزارة (التكليف والوسع في القرآن الكريم)، إذ يقول سبحانه وتعالى في آخر سورة (البقرة): "لا يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إلاَّ وُسْعَهَا"، وفي سورة (الطلاق) يقول تبارك وتعالى: "لا يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إلاَّ مَا آتَاهَا"، فالتكليف إذن مربوط بالوسع؛ فالذي لا يملك نصاب الزكاة من المال أو الزروع فلا تكليف عليه، وهنالك تكليف مرتبط بالمال (الزكاة)، وآخر مرتبط بالمال والقدرة الجسدية (الحج)، وتكليف مرتبط بالوسع العقلي، فلا تكليف على المجنون والصبي، ورفع سبحانه وتعالى الحرج عن الأعمى والمريض والأعرج وإلى غير ذلك.

واستعرضت أيضاً على المصلين قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ× يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللّهِ شَدِيدٌ"، سورة (الحج).

والخطاب في القرآن الكريم ينقسم إلى ثلاثة:

أ. عام "يَا أَيُّهَا النَّاسُ"، لأن الموضوع يشملهم جميعاً.

ب. مخصوص "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ"، فالصيام إذن على الذين آمنوا، "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً"، فالذين آمنوا هم المأمورون بالصلاة والتسليم على النبي الكريم (صلى الله عليه وسلم).

ج. خاص بالنبي الكريم (صلى الله عليه وسلم): "يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ* قُمْ فَأَنذِرْ"، "يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ* قُمْ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً".

وعن كيف نتقي يوم الزلزلة وما ذلك إلا بالعمل الصالح، ثم الفرق بين المرأة المرضعة والمرضع؛ فالأولى في حالة كون جنينها على صدرها ممسكاً بحلمة الثدي راضعاً، وأما في غير هذه اللحظة فهي مرضع، وتضع كل حامل ما في رحمها بدون قابلة، أو مستشفى، أو طبيب، ولا نقل دم، ولا محلول وريدي، ولا أيام للنفاس، وهذه بقدرة رب العالمين.

ولهذا الوسط الدبلوماسي تناولت يوماً (مظاهر الدبلوماسية في القرآن الكريم)، وأول هذه المظاهر هو فن التفاوض؛ "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً"، ثم تفاوض الأنبياء مع أقوامهم، مثل سيدنا إبراهيم، وسيدنا

نوح الذي مكث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً، والأدلة والبراهين كما عند سيدنا موسى عليه السلام، وناقة صالح عليه السلام، والقرآن على سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)، فما من نبيٍّ بعثه سبحانه وتعالى إلا ومعه الحجة الدامغة على وحدانية الله العلي القدير، ثم دعم المفاوضات بآخرين، كما جاء في سورة (يس): "إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ"، إلى "وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ".

وفي القرآن الكريم المعاملة بالمثل، وفيه الحصانة الدبلوماسية "لا تَدْخُلُوا بُيُوتاً غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا"، وفي القرآن الكريم النوعان من الرسائل المعروفة في الدبلوماسية؛ الشفهية والمكتوبة، قال تعالى "اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى* فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ"، وهنا رسالة شفوية، وفي سورة (النمل) وعلى لسان بلقيس قال تعالى: "إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ× إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ".

وفي القرآن أيضاً دبلوماسية الهدايا، حيث نجد أن بلقيس قد أرسلت بهدايا إلى سيدنا سليمان عليه السلام وانتظرت النتيجة، والدبلوماسية الوقائية في ذات سورة (النمل) قالت النملة: "أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ"، ثم دبلوماسية الموائد وكيف استجاب الله سبحانه وتعالى لدعاء نبيه عيسى عليه السلام وأنزل المائدة من السماء..إلخ، وأيضاً قوله تعالى: "وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ"، والشاهد في كلمة "تُرْهِبُونَ"، ومعناها تردعون، والقوة تمنع الاعتداء والضعف يغري بالعدوان.

وفي إدارة الحدود والأجانب، جاءني ذات مرة مندوب لشركة قال عنها إنها تعمل في مجال الزراعة، وكان بحوزته تصديق من وزارة العمل، لاستجلاب ثلاثة آلاف فلاح من الهند، وتحصّلت الشركة بموجب ذلك التصديق على الموافقة المبدئية من إدارة الأجانب في وزارة الداخلية على منحهم تأشيرات الدخول اللازمة، لكني حدّثت الرجل بأن ذلك غير ممكن، فهذا عدد كبير لا يمكن أن نوافق على دخولهم البلاد، ومن ناحية أخرى هل فشلت الشركة في توفير الأيدي العاملة للفلاحة من السودانيين؟ فذهب المندوب، وفي اليوم التالي جاءني من عرّفني بنفسه، وبرتبته العسكرية العالية، وأن شركته ترغب في استجلاب ذلك العدد من الفلاحين من الهند، ولكني حدّثته أن ذلك ممكن ولكن بشروط:

1. أن أذهب معه لزيارة مقر الشركة.

2. أن نطّلع على آخر كشف حساب من البنك الذي تتعامل معه الشركة مع بيان بما لها من رصيد.

3. أن نطّلع على التصديقات اللازمة التي تحصّلت عليها الشركة لتلك المشاريع التي تودّ أن تستثمر فيها الزراعة، ولا بأس من زيارة ميدانية لمواقع تلك المشاريع.

4. هذه الشركة ستدفع لهؤلاء الهنود، وفي أقل تقدير ثلاثمائة ألف دولار أمريكي راتباً شهرياً بواقع مائة دولار فقط للفرد حسب تقديري، هذا غير التكاليف الأخرى من مأكل، ومسكن، وعلاج، وحوافز، أو فوائد ما بعد الخدمة، وحسب ما بين الشركة وبينهم من عقود، وبالتالي ستدفع الشركة ثلاثة ملايين وستمائة ألف دولار لهؤلاء في شكل رواتب في العام.

استفدنا من ممارسة شركات أخرى سابقة لطلب هذه الشركة، والتي أتت بعدد من الباكستانيين والهنود والأتراك والمصريين، ولم تفِ لهم بالشروط المتفق عليها، بل لم تكن لِهذه الشركات مجالات لاستخدامهم، فقد قبضت منهم هذه الشركات أموالاً نظير التخديم في السودان الذي أصبح دولة بترولية وتتوفّر فيه فرص العمل، والواقع غير ذلك، وصارت قضيتهم قنصلية لوزارة الخارجية وللسفارات المعنية.

وهذا يقودنا إلى الحديث عن العمل والعمالة السودانية، والميل إلى استخدام العمالة الأجنبية حتى في الأعمال الهامشية؛ فالعامل السوداني قليل الاحترامِ لصاحب العمل، وهو المخدومِ، ولا يقدر طبيعة عمله، وكثيراً ما يأتي متأخّراً إلى مكان العمل ويخرج مبكراً، والارتباطات الاجتماعية عنده أقوى من ظروف عمله، كالخروجِ إلى أداء واجبِ العزاء أو معاودة مريض، أو تقديم تهنئة لمناسبة ما، وهذا ما يتطلب مجهوداً كبيراً من وِزارة العمل في تثقيف المواطن، وحثّه على احترام عمله وساعات العمل، والمخدِّم، وحتى خدم المنازل، فإنهن يعملن بغير رغبة، وفي بعض الأحايين يسرقن الدار، أو يتفقن مع لصوص، ويمددنهم بخريطة الدار، ومواعيدِ وجود أصحاب الدار فيها، وتأتي إلى مكان عملها في أو بعد العاشرة صباحاً وتخرج قبل الساعة الثالثة ظهراً، وصاحبة الدار عندها امرأة مثلها. وهنالك أيضاً ثقافة ستات الشاي والوقت الطويل المهدر لتناولِ وجبة الفطور، ثم البقاء في المسجد بعد أداء صلاة الظهر لفترة أطول، بغرض التنفّل والعبادة، وأداء

العمل وإتقانه عبادة، والله سبحانه وتعالى قد حدَّد أفضل الأوقات لعبادته: "وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّداً وَقِيَاماً"، وفي آية أخرى ولتلاوة القرآن قال تعالى: "إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً"، فأفضل العبادات إذن في جوف الليل.

قال أحد رجال الأعمال إن السائق الأجنبي عندما يتحرَّك بالشاحنة من مدينة بورتسودان فإنه يعرف موعد وصوله إلى الخرطوم، وعندما يتحرَّك سائق سوداني بشاحنة مماثلة من ذات المدينة فلا أحد يعرف موعد وصوله إلى الخرطوم إلا الله سبحانه وتعالى، فهو لا يقدّر أن هذه الشاحنة فيها بضاعة غالية الثمن، منها ما هو قابل للتلف، وأن الحاجة إليها ضرورية في مواقع أخرى من البلاد، وأن الاتفاق مع المنظمات الدولية الرسمية منها والطوعية، يلزم رجل الأعمال بمواعيد معينة لترحيل أغراضها إلى حيث تريدها، وإلا دفع رجل الأعمال غرامة باهظة، ويكون سبب ذلك عدم تقدير السائق السوداني للموقف مع الأضرار التي تلحق بالمحتاجين لتلك البضاعة، هذا على سبيل المثال.. والاستمرار السوداني في هذا السلوك سيزيد الميل إلى استخدام العمالة الأجنبية ذات الاهتمام بالعمل، والخالية من الروابط الاجتماعية، والذي يعرف الفرد منهم أنه جاء إلى هذه البلاد من أجل العمل ولتحسين وضعه المالي والمعيشي، فالطريق أمام وزارة العمل شاق شديد.

ولما كان من مهام إدارة الحدود والأجانب التي تشرَّفت بإدارتها منح تأشيرات الدخول للبلاد لمنسوبي البعثات الدبلوماسية المعتمدة في الخرطوم ومنظمات الأمم المتحدة وفروعها، والمنظمات الإقليمية كالجامعة العربية والاتحاد الإفريقي، ثم جاءت المنظمات العاملة في حفظ السلام بقواتها وجنودها بموجب اتفاقات مع حكومة السودان، لم تنصّ على وجود الأسر معهم، ومن ناحية أخرى، فربما تجنَّب عدد منهم إحضار أسرهم خوفاً عليها من الأمن غير المستتب، كما كانوا يسمعون في أجهزة الإعلام، ولما طاب لهم المقام واطمأنوا جاء البعض منهم يطلب التصديق له بتأشيرة دخول لأسرته، ولهؤلاء كنت أوافق بدون تردُّد لسبب:

1. هذا يدل على استقراره والطمأنينة التي شعر بها في السودان.

2. بإحضاره لأسرته يتقي شر الموبقات، وشر الأمراض في نفسه وفي غيره.

3. استقراره النفسي لوجود أسرته إلى جواره، وفي هذا ما يعود على السودان بالسمعة الطيبة.

خاتمة

نختم بحمده وشكره سبحانه وتعالى، الذي يسّر الأمور كلها حتى صار هذا الكتاب حقيقة، ووصل إلى يديك أيها القارئ الكريم، فقد سخّر المولى عز وجل الإنسان والآلة على حد سواء.

إن الدروس المستفادة من هذه التجارب، هي الصبر على الشدائد، وكظم الغيظ، وقضاء الحوائج بالكتمان، لأن كل من يعمل في وزارة الخارجية عليه أن يعرف أن عليه تطبيق شعار (أكُل نارك)، فالجماعة وروحها غير موجودة. وأذكر أنني كتبت يوماً خطاباً إلى رئاسة الوزارة طالباً فيه إيقاف استقطاع الاشتراك الشهري من راتبي لصالح النادي الدبلوماسي، فبعث إليَّ السيد الوكيل د.حسن عابدين بخطاب رقيق جاء في ذيله: "أرجو ألاّ تفارق الجماعة". وعندما جئت الخرطوم من روما في إجازة قابلت سيادته وقلت له: أي جماعة تقصد؟ إذ لا توجد جماعة أصلاً في هذه الوزارة، وضربت له المثل بتخفيض درجتي في 1991م مع آخرين من درجة الوزير المفوض إلى مستشار تعسُّفاً، ثم نقلي من كمبالا إلى الرئاسة تعسُّفاً، وبقائي في ديوان الوزارة لست سنوات تعسُّفاً دون مساندة من جماعة.

والجماعة في وزارة الخارجية أمر مستحيل، لبُعد السفارات عن بعضها بعضاً، فلا يعرف من في اليابان ما يحدث لزميله في بكين أو نيويورك، وهكذا. وحتى في الرئاسة لا يعرف من في إدارة ما يدور في الإدارة الأخرى، ويعرف ذلك كله الذين هم في مطبخ الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية، ففي الوزارة فُرْقة تجعل من السهل التكسير آحاداً.

من جهة ثانية فقد ورد على لسان زميل لنا قليل الحديث، ولكنه ساخر أحياناً، قوله: "إن في المثل السوداني يتم مسك الرجل من لسانه، أي بما يصدر منه من قول، أما في وزارة الخارجية فيتم مسك الرجل من مخصّصاته"، أي ما يتقاضى من راتب عند العمل في سفارة خارج البلاد.

صديق عزيز كان يعمل في الشؤون الإدارية تم ترشيحه سفيراً للسودان لدى نيجيريا، ولكنه رفض الترشيح، وذهب في إجازة على أن تكون النهائية لعدم رغبته في الاستمرار في العمل لشعوره بالظلم في ذلك الترشيح، وفي زيارة رسمية لوزير الخارجية لإيطاليا حدّثته عن صديقي هذا، فقال سيادته: لقد رشحته للعمل في نيجيريا، ولكنه رفض فماذا أفعل له؟ فأجبته: بأن هذا السفير لم يتم ترشيحه إلى نيجيريا ولم يرفض، فأبدى الوزير استغرابه، فاستطردت في القول بأن ما وصلنا من أخبار أن سفيراً آخر تم ترشيحه إلى نيجيريا، ولكن قيادات في الدولة من قبيلته تدخّلت لدى الوزارة حتى لا يسافر ابنهم هذا إلى نيجيريا، وبديلاً له تم ترشيح صديقي هذا! ولو كنت أنا في مكانه لرفضت أيضاً. وشاء سبحانه وتعالى أن يسافر السفير الذي تم ترشيحه أولاً إلى نيجيريا وصديقي إلى المغرب.

على الدبلوماسي أن يجيد الاستماع إلى القول ويتبع أحسنه، وأن يكون قليل الكلام إلا عند الضرورة، وأن يبتعد عن كل ما يشين إلى سمعته، وأن لا يرتاد الأماكن المشبوهة في منطقة تمثيله.

من هذه التجارب كيف تعاشر الناس بخلق حسن؛ ففي ديوان الوزارة تجد مجموعة من الناس في السلك الدبلوماسي في مختلف الدرجات، وفي السلك الإداري بشقيه الكتابي والحسابي، والكوادر الأخرى المساعدة من سائقين، وسعاة، وشباب يؤدون الخدمة الوطنية، وتختلف الأهواء والأمزجة، وفي البعثات تلاقي من تلاقي من موظفين وآخرين محليين.

في الدول المضيفة تجد أنماطاً من السودانيين، فالجالية السودانية في البحرين، والكويت، وقطر، وسلطنة عمان، وغيرها، تقل عن الموجودين في المملكة العربية السعودية، حيث تتنوّع طبقات العمالة، وزوار البعثات من السودانيين مختلفة؛ ففي الأردن بغرض العلاج، في سوريا بغرض التجارة، وفي مصر للغرضين، وفي لندن أغنياء للسياحة، والعلاج، ووزراء، وأطباء، وآخرون طلباً للعلم، وهكذا، وعلى سبيل المثال، مما يتطلّب من الدبلوماسي أن يكون على قدر كبير من المرونة للتعايش مع هذا التنوُّع.

المؤلف



* الطريفي أحمد كرمنو.

* الميلاد: الكرمك- ولاية النيل الأزرق، يناير 1948م.

*** المراحل الدراسية:**

- الكرمك الأولية.
- الروصيرص الوسطى.
- سنار الثانوية.
- جامعة الخرطوم - كلية الآداب- بكالريوس الآداب الدرجة الثانية العامة.

* الحالة الاجتماعية: متزوج.

*** العمل:**

* عمل بالخدمة المدنية في يناير 1972م، مساعد مفتش بوزراة الثقافة والإعلام حتى نهاية مارس 1977م.

* وزارة الخارجية في الأول من أبريل 1977م في درجة السكرتير الثاني حتى درجة السفير في مارس 1997م.

* عمل في سفارات السودان في باكستان، السويد، جمهورية مصر العربية، المملكة المتحدة، يوغندا، إيطاليا، تركيا، وفي إدارات مختلفة في ديوان الوزارة.

* زار الكنغو كنشاسا، الكنغو برازافيل، أفريقيا الوسطى، نيجيريا، بنين، فولتا العليا (بوركينا فاسو)، أنغولا، الغابون، وغانا، لتقديم رسائل خطية من رأس الدولة لرؤساء هذه الدول لحضور مؤتمر القمة الأفريقية الثاني عشر في الخرطوم 1978م.

* ضمن وفد نائب رئيس الجمهورية وزير الخارجية لاجتماعات اللجنة الوزارية العليا بين السودان ويوغسلافيا 1977م.

* شارك في اجتماعات القمة الأفريقية بيوغندا نائباً لمدير فرقة الأكروبات التي صاحبت الرئيس جعفر محمد نميري للقمة في عهد الرئيس اليوغندي عيدي أمين.

* زار كينيا لتقديم عروض تجارية لفرقة الأكروبات السودانية مرتين وعرض للرئيس الكيني جومو كينياتا.

* حضر مؤتمرات مختلفة ومتنوعة.

* متعاون مع المركز القومي للدراسات الدبلوماسية.

*** أنشطة:**

* عضو مجلس جامعة النيل الأزرق لدورتين (1995–2003م).

* مقدم برنامج (من الأمثال السودانية) في الإذاعة القومية - أم درمان– لدورتين إذاعيتين (1976م).

* مشارك في عدد من البرامج الإذاعية والتلفزيونية على المستويين الاتحادي والولائي (إذاعة وتلفزيون ولاية النيل الأزرق).

* ثلاثين حلقة من برنامج (وقفات) في إذاعة ولاية النيل الأزرق.

* كتب العديد من المقالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية وغيرها في صحف (الخرطوم– الحياة السياسية– آخر لحظة– ألوان– الصحافة– إيلاف– المشهد الآن– المستقلة– ميللي غازيتة [التركية]– اليوم التالي) وحوارات في (أخبار اليوم– مجلة المرأة– مجلة الحكم الاتحادي)، وغيرها.

* أكثر من مائة مقال عن ولاية النيل الازرق.

*** كان عضواً في:**

* لجنة الحدود السودانية الإثيوبية المشتركة.

* عضو اللجنة الخاصة السودانية الإثيوبية لحالات الاستيطان والأراضي الزراعية في شرق السودان.

* مستشار اللجنة الفنية لإعادة ترسيم الحدود السودانية الإثيوبية.

* عضو لجنة تنمية وتطوير الولايات والأقاليم الحدودية بين السودان وإثيوبيا.

* تم تكريمه من قبل اللجنة عند تقاعده في المعاش.

* مستشار والي النيل الأزرق ونائبه للإعلام لمدة عامين.



رقم الايداع

2013/764م